منطق التلويحات

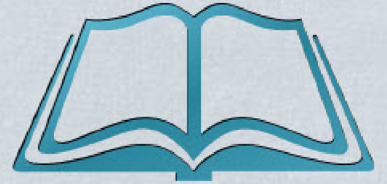
تاليف

الشيخ شهاب الدين يحيى بن حبش السهروردي

حققه وقدم له

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة طهران


Shiabooks.net

Suhrwardi, Yaḥyá ibn Ḥabash



/Manṭiq al-talwiḥāt/

انتشارات دانشگاه تهران

۲۷۰

منطق التلويحات

تأليف

الشيخ شهاب الدين يحيى بن حبش السهروردى

حققه و قدم له

الدكتور علي اكبر فيّاض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۴ - ۱۹۵۵

بها: ۳۰ ریال

بسم الله الرحمن الرحيم ، بك ثقتي يا رجائي

السبحات[1] لجلالك اللهم يا قيوم افض علينامن عظائم بركاتك ويسرلنا العروج الى عروش قد سياتك و اهلنا لاستشراق سنا سراد قاتك و صلّ على المصطفين من عبادك لرسالاتك و خُصّ[2] محمداً و آله بافضل تحياتك و هيّئ لنا من امرنا رشداً.

هذه رفاقى[3] تلويحات على اصول من الحكمة آتية على العلوم الثلثة على ترتيبها بالغة فى الايجاز و على الله قصد السبيل.

العلم الاول المنطق[4] وفيه ستة مراصد

المرصد الاول نذكر فيه ايساغوجى و هويشتمل على عشر[5] تلويحات

التلويح الاول فى غرض المنطق

اعلم ان العلم اما تصوّر و هو حصول صورة الشيئى فى العقل و اما تصديق و هو الحكم على تصوّرات امّا بنفى او اثبات ، و لا تصديق الاّ على تصورين فصاعداً.

و كل منهما ينقسم الى فطرى و غير فطرى ، فاول الاول كتصور مفهوم الشيئى و الوجود و ثانيه كتصور العقل و الملك ، و قسما التصديق كحكميك[6] بان الكل اعظم من الجزء و ان العالم ممكن الوجود . و غير الفطرى يقتنص بالفكر و نعنى بالفكر هيهنا اجماع الانسان على الانتقال من علمه الحاصل الى علمه[7] المستحصل .

---

١) خ : السبحان ٢) ع :خ م خصص ٣) خ : رفاتى . ولا يوجد فى خ
٤) لايوجد فى خ « المنطق و » ٥) لايوجد فى خ « عشر » ٦) خ و م: كحكمك ٧) لايوجد « علمه » فى خ و ع .

و العادم لكل العلوم و واجده [١] لايتفكر بل من حصل له و استحصل به ، فلابد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو [٢] به الى المجهول ، و يتنزل [٣] المعلوم من الفكر منزلة المادة و الترتيب منزلة الصورة ، و صلاح الفكر بصلاحهما و فساده بفسادهما او فساد احدهما . و كل من هذين اعنى المادة والصورة منه تام و ناقص و باطل يشبه التام ، و الفطرة البشرية لا تفى بالتمييز بين [٤] هذه الاحوال و الا ما وقع الهرج بين العقلاء الا ان يؤيد ابن [٥] البشر بروح [٦] قدسى يريه الشيئى كما هو [٧] فاحتجنا الى آلة مميزه للخطاء من الصواب ، فالمنطق علم يتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصل و ما يقع فيه ذلك مستقيماً [٨] و مالا يقع فيه . والمجهول يحذوحذوالمعلوم فى القسمين . و كل واحد من مجهول القسمين لا بدَّ له من معلوم مرتب يناسبه، وغيرالفطرى لولا نهايته[٩] الى الفطرى لما حصل مستحصل. فالتصورات الموصلة الى مثلها سميت القول الشارح حداً كان اوغيره ، و التصديقات الموصلة الى مثلها حجةً برهاناكان اوغيره . والقول الشارح والحجة طريقا العلوم[١٠]. و قصارى امر المنطقى ان يعرف اجزاء الموصلين و تاليفهما [١١] على الجهة المؤدية الى المطلوب فى كل واحد منهما مبينا [١٢] مراتب الصور و المواد . و لماكان المؤلَّف مُحوجا فى العين و الذهن الى تحقق المفردات وجب [١٣] عليه النظر اولا فى المفردات التى منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتأليف . و الالفاظ الموازية للمعانى اغنى بحثها عن بحث المعانى [١٤] لتحاذيها [١٥] . و قُدِّمت اجزاء الموصل

---

١) خ و م : واجدها ٢) هو اى المعلوم به اى بذلك الترتيب ، شرح.
٣) خ و م : تنزل ٤) ع : من ٥) خ و م : من البشر ٦) م : بروح منه قدسى ٧) ش : الاشياء كما هى ٨) ما يقع فيه الترتيب هوالمواد و الانتقال المستقيم ما يؤدى الى المطلوب و غير المستقيم مالا يؤدى اليه ، شرح ٩) م: نهاية
١٠) ش : العلم ١١) ع : تاليفها ١٢) خ م : معينا ١٣) خ م : فوجب
١٤) خ م : اعنى بحثها عين بحث المعانى ١٥) خ : لتجاذبها . وفى الشرح: اذا عرف اللفظ الكلى والجزئى عرف ذلك فى المعنى ايضافهذا وامثاله هوالمراد بالتحاذى هيهنا .

الى التصور عليه و قدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدم ما اليه ذلك على ما اليه هذا . و من الضروريات ما يُنبّه عليها دون الحاجة الى معلوم و آلة و كثيرمن هذا العلم كذا ، و يبتنى عليه غيره فلا محوج [١] الى قانون آخر ليتسلسل .

التلويح الثانى فى دلالة اللفظ [٢] على المعنى

دلالة اللفظ امان يكون على المعنى الذى وضع بازائه وهى دلالة المطابقه، اوعلى جزء المطابَق ويسمى دلالة التضمن، اوعلى رفيق لازم ويسمى دلالة الالتزام، فانّ لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما و بالالتزام على استعداد الكتابة و ان لم يكن اسماً لهما [٣] . و العام كالحيوان لا دلالة له على الخاص كخصوص الانسانية لفقد الدلالات الثلث .

التلويح الثالث فى اللفظ المفرد و المركب

اللفظ اما ان يكون مفردا اومركبا ، و الاول هو لفظ لايراد بجزئه الدلالة اصلا حين هو جزء [٤] كعيسى و الثانى هو الذى يراد بجزئه الدلالة على جزء من المعنى و يسمى قولا كعبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله ، و ان جُعل اسما فهومفرد اذ لا جزء دال له .

و اللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام فى التعقل [٥] و لا يخلو ذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالته على زمان ذلك المعنى اويدل على معنى و زمانه و يسمى الاول اسما ويرسم [٦] بانه لفظ مفرديدل على معنى [٧] ولايدل على زمانه [٨] كزيد و

---

١) خ م : فلايحتاج ٢) خ : الالفاظ ٣) اى للجزء و اللازم ، شرح

٤) ش : جزءه ٥) ش : العقل ٦) ادرج المصنف فى التقسيم ذكر تعريفات الاقسام و احكامها كما نبه عليه الشارح فحصل من ذلك التواء فى كلامه كما لا يخفى

٧) يجب ان يقيد بالتام و الا انتقض بالاداة ، شرح ٨) يجب تقييده بالمحصل من الازمنه الثلثه و كذا فى التقسيم ايضا يقيد به و الا انتقض بمثل الصبوح و الغبوق فانهما و ان دلا على الزمان لكنه غير محصل، شرح.

الثانى كلمة ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى [١] موجود لشيئى غيرمعين [٢] فى زمان معين من الثلثة كلفظة «مشى». و فى لغة العرب قد تتعذر [٣] الكمات لعدم البساطة فان اكثرها مركبة من اسمين او اسم و حرف [٤] على ما يلزم من مذهبهم ـ و امان يدل على معنى غير تام فى التعقل [٥] و يسمى اداة، و تصلح للربط، وتركيب بسائطها لايفيد تصديقا و لا تركيبها [٦] مع احد قسيميها [٧] وحده. و «امس» و ان دل على الزمان اسم لانه هوالمعنى نفسه ولادلالة [٨] على زمانه فيه. و «المتقدم» و ان اشتمل على زمان اسم اذ [٩] هو جزء المعنى لاخارج لحقه، والمنفى فى الحد [١٠] ما وراء المعنى من [١١] الزمان.

و الأسم منه محصل و هو المستقل [١٢] بالدلالة دون اقتران حرف سلب به كالبصير [١٣]، و منه معدول و هومجموع محصل وحرف سلب دل على خلاف معنى [١٤] المحصل كاللابصير [١٥]. و الاسم منه قائم وهوالذى لم يلحقه مايمنعه عن بعض ممكنات لواحقه و منه مصرّف [١٦] و هوالذى لحقه ذلك. و المركب منه تام و هوالذى كل من جزئيه تام [١٧] و منه ناقص و هوالذى احد جزئيه اداة.

التلويح الرابع فى اللفظ الكلى و الجزئى

الجزئى هوالذى نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه [١٨] كمفهوم زيد و

---

١) يجب ان يقيد بالتام كما عرفت، شرح ٢) لاحاجة الى التقييد به بل لايجوز ذلك لاحتمال ان يوجد فى بعض اللغات لفظ مفرد دال على معنى تام موجود لشيئى معين فى زمان محصل من الثلثه، شرح ٣) ع : يتعدد ٤) الافعال المضارعة مركبة من اسمين او من اسم و حرف على مقتضى مايلزم من مذهب اهل العربية، شرح ٥) خ م ع : العقل ٦) م : تركيبا ٧) خ : اخذقسمها ٨) ع : دلالة له ٩) ش : او ١٠) اى الزمان المنفى فى تعريف الاسم هوالخارج عن المعنى لاالذى هو نفسه ولاالذى هو جزء منه، شرح ١١) ش : فى ١٢) خ : المستقبل ١٣) خ : كالبصر ١٤) ش : معنى المعنى المحصل ١٥) خ : كاللابصر ١٦) كالانسان بالالف واللام فان دخولهما عليه منعاه مما هوممكن له كالتنوين مثلا، شرح ١٧) هذا على خلاف مصطلح النحاة فان المركب التام عندهم مايحسن السكوت عليه، شرح ١٨) لايوجد «فيه» فى ش .

الكلى هوالذى نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة فيه[١] بالفعل كالانسان او بالقوة العدبمة المانع كالعنقاء اويمتنع لمانع كالبارى ، و لو كفى مفهومه لمنع[٢] الشركة ما احوج[٣] الى البرهان . والاضافة الى الجزئى لاتمنع الكلية كفرس بكر . و كل ما اشير اليه جزئى كهذا الانسان .

و الجزئى من حيث مفهومه كلى لا ما قيل عليه ذلك . و المشاركات فى امر عام تسمى جزئية بالقياس اليه و ان كانت كلية كالانسان و الفرس الى الحيوان ، و هذاالاعتبار غيرالاول و اعتبر بتخصيصه بالاضافة .

التلويح الخامس فى نسبة الاسماء الى مسمياتها

اعلم ان الاسم اى اللفظ اما ان يتكثر و يتحد المعنى كالاسد و الليث ويسمى مترادفة[٤] ، اويتكثران ويسمى نحوه اسماءً متباينة ، او يتحدالاسم و يتكثر المعنى فاما ان يكون الاشتراك فى الاسم ليس لمعنى بتة[٥] ويسمى مشتركا اويكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور و على المنقوش او ملازمة ـ و يعتبر التشابه فى الامر المشهور كالشجاعة للاسد لا المخفى كالبخر ـ و يسمى اسماءً مجازية و متشابهة ، و ان تُرك الوضع الاول يسمى منقولة[٦] . اولمعنى مقصود باللفظ غيرمتساوفى الكل كالموجودعلى القيوم والممكنات فانه على الاول اول و اولى و كالابيض علىٍ الثلج و العاج[٧] فانه على الاول اشد و اولى دون اولية[٨] و يسمى متشككا[٩] ، او لمعنى غير مختلف فى المسميات و يسمى متواطيا[١٠] كالانسان على جزئياته اذ لا اشد و اولى فيه[١١] .

---

١) لا يوجد « فيه » فى م ٢) م ، بمنع ٣) ش:لمااحوج ، خ : ما احتج (ما احتيج ظ) ٤) خ : مرادفة . و العبارة لاتخلو من اشكال نحوى قتامل ٥) خ : لمعنى فيه ، ش : لمعنى مشترك بته ٦) كذا بالتأنيث ! ٧) ع : وعلى العاج ٨) ش خ م : الاولية ٩) ش : مشككة ١٠) خ : متواطيات ١١) ع : بتة

و الاسم الواحد قد يقع بالاشتراك على واحد من جهتين كالاسود اذا سمى به شخص اسود[١] والجزئى على زيد لمفهوميه[٢]. وقد يؤخذ المتباين[٣] مترادفا للاشتباه كالصارم و السيف. و الاسماء المشتقة ان تؤخذ للاشياء اسام من اسماء احوالهامتغيرة بزيادة او نقصان و الا فهو اشتراك. و الكلى اعم من المتواطئ والمتشكك لخلوه عن شرطيهما.

التلويح السادس فى الموضوع و المحمول

اذا قلناج هو ب فج هو الموضوع و ب هو المحمول. و ليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما اذ[٤] يكون حمل الشيئى على نفسه. و لابد فى التصديق من تصورين. و لاحمل فى الاسماء المترادفة الا بزيادة ضميمة كقولنا الانسان هو المسمى بشراً، و ليس غرض[٥] الحمل معنى التسمية، بل معناه[٦] ان الشيئى الذى يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشيئى فى نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك و عكسه او شيئا ثالثا[٧] كقولنا الضاحك كاتب. و ظُنّ ان الشيئى فى جميع المواضع امر زائد عليهما حتى فى قولنا الانسان جوهر و ذلك خطاء فان الشيئية و كون الشيئى حقيقة ليسا باصلين تلحقهما الجوهرية و الانسانية و غيرهما بل تتحقق الانسانية و غيرهاما يقالان عليه حتى يقال بعده انها حقيقة او شيئى.

و الجزء كالحيوان لايحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه الآن توخذ الحيوانية مطلقة تستوى نسبتها الى جميع الجزئيات فلا يكون جزءاً. و لا محمول جزئى فى

---

١) ش : شخص واحد اسود ٢) فانه يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو جزئى حقيقى ولدخوله تحت الانسان هو جزئى اضافى ، شرح ٣) خ م : المباين ٤) خ، او ٥) مع : وغرض الحمل (يدون ليس) ٦) لما ابطل الظن الفاسد فى الحمل ذكر بعد ذلك معناه الحقيقى و اقسامه ، شرح ٧) كذا فى ع بحك واصلاح، وفى ساير النسخ: شيئى ثالث.

الايجاب فان موضوعه ان جعل كليا سواء خصص بلفظة بعض او [١] نحوه او لم يخصص يكون حصرا لما فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك و ذلك لا يجوز [٢] ، و ان جعل جزئيا ان كان هو فلا حمل و ان كان غيره فلا حمل ايجابيا [٣] .

التلويح السابع فى الذاتى والعرضى

قد علمت ان الكلى له جزئيات اما واقعة او عقلية فهو اذن صالح لان يحمل . و كل محمول اما ان يكون داخلا فى حقيقة الموضوع و يسمى ذاتيا او يكون خارجا و يسمى عرضيا . و الذاتى لما كان جزءاً لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وان تكون له علية ما . و يشاركه بعض العرضيات فى امارتين : فى ان نسبته الى المهية لا تنسب الى علة ولا يمكن توهم الرفع ، الا ان هذا العرضى [٤] مثل الزوايا الثلثة للمثلث يكون معلول الماهية ولا كذلك الذاتى . ومقوم الوجود كمخلوقية الانسان، وعرضية السواد عرضى لتأخر التعقل . و الوجود عرضى للجواهر و الاعراض لجواز تعقل المهية مع الشك فيه وجواز تعليله بالخارج الا ان يوخذ الموجود من حيث هو موجود، و كل شيئى اذا اخذ منه و من صفته مجموع [٥] يقومانه . ووجود الشيئى غيره لوقوعه بمعنى واحد على غيره .

واللازم ينقسم الا مالا وسط [٦] له والى ماله ذلك كالضاحك اللاحق بالانسان بتوسط المتعجب [٧] . و الوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول آخر .

و مَن رَسَم الذاتى بالامارتين العامتين اخطأ و قد يكون للشيئى محمولان لا يجتمعان وجودا و عدما و يؤخذان كلازم واحد كالزوجية و الفردية للعدد ، فقولنا « العدد اما زوج و اما فرد » محمول لازم واحد يسمى مصراعيا .

و العرضى ينقسم الى مالا يرتفع فى الذهن والعين كما مثلناه والى ما يرتفع

---

١) م : و ٢) ش : ولا يجوز ذلك ٣) خ م ع : ايجابا ٤) خ م ع : العرض ٥) خ م : مجموعا ٦) م : واسطة ٧) ش : بواسطة التعجب .

فى الذهن دون العين كعمى الاكمه و الى ما يفارق الوجودين اما بسرعة و سهولة كمرض المصحاح او بصعوبة و بطؤ كمرض الممراض .

التلويح الثامن فى المقول فى جواب ما هو

لِيُدرَ [١] ان السائل بما هو اما ان يطلب حقيقة الشيئى او مفهوم الاسم ان كان عارفا للحقيقة غير مطلع على انها تسمى بذلك ، اويكون امرا عدميا او لم يطلع بعد على وجوده . و جوابه اما بلفظ [٢] دال بالمطابقة على مجموع ذاتيات المسئول عنه و على الآحاد تضمنا اوقول كذلك . اما المدرك لحقيقة الشيئى كمن ادرك مفهوم الاسد اذا لم يعلم الغضنفر فيجاب بلفظ و يكفيه التبديل بالاشهر . و ظُنَّ ان المقول فى جواب ما هو هو الذاتى فحسب وهو سهو [٣] فانّ الذاتى ليس كل هوية الشيئى و لا مفهوم اسمه مطابقة و الطالب يطلب الهوية فلا جواب به ، ثم ان كان اعم كمارأى بعضهم تخصيص الجواب به فيصلح ان يقال على المختلفات بالحقيقة اذا سئل عن آحادها باسؤلة فلا ميز من الجواب مع ان لا دلالة للعام على الخصوصية . و الجزء الخاص كالناطق لا يدل على العام الّا بالالتزام و لا يعتبر الالتزام لانه غير محدود فيجوز للشيئى لوازم غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة و ثلث السته و ربع الثمانية و هلم جراً الى غير النهاية ، ثم لو صلح الالتزام فى الجواب هيهنا فاللازم الواحد المتعاكس [٤] على كثير من اللوازم من حيث هى هى يجوز ان يقال فى جواب ما هو على كل منها فلا يحصل [٥] ميز فى جواب المختلفات و هذالا يرتضيه سليم الفطرة. و مفهوم الناطق شيئى مّا له قوة النطق و يعرف من خارج [٦] تخصيصه بالحيوان و

---

١) م خ: ليدرى ، ش: لا بدوان ٢) لا يريد باللفظ هيهنا ما يعم المفرد والمركب و الا لم يكن فى قوله « اوقول » فائدة بل يريد ما يخصص بالمفرد ، شرح ٣) ش م : و سهو ، خ : و سهواً ٤) يريد باللازم المتعاكس ما هو مثل لزوم استعداد الكتابه للانسان اللازمة لاستعداد الضاحكية اذ كل واحد من اللازمين لازم للآخر لزوما متعاكسا ، شرح ٥) خ : يجعل ٦) ع : خارجه

كذلك كل مشتق نحوه مثل الابيض فانه يدل على شيئى قام به البياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لوقام البياض بغير الجسم لكُنّا نسميه ابيض ، فالمقول فى جواب ماهوهو المهية ، وانّى تتحقق فى الوجود دون المقومات [١] ؟ و ان لم تخطر بالبال مفصلةً فهى داخلة .

ثم السائل بما هو اما ان يطلب امرا غير مقترن بعدد ان كان كليا فيجاب بحده كجوابنا للسائل ان الانسان ما هو انه حيوان ناطق . وان كان جزئيا فسيأتى ، وان كان امرا مقترنا بالعدد غير متعرض [٢] للآحاد بل اشار الى العدد انه ما هو فهو طالب المهية المشتركة دون الخصوصيات فيجاب بها . و فى هذا القسم اما ان يكون الذى فضل به كل من المشاركات على المهية المشتركة داخلا [٣] فى حقيقته يُقوّم ما به الافتراق وجود ما به الاشتراك اولايكون كذا ــ ولا يقوّم الامر الخاص وجود العام ــ فالاول كما اذا سئل عن الانسان و الطير و الفرس انها ما هى فالاعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل المهية المشتركة بل يُخلّ بذى النفس و غيره ، و الاخص منه كتعرض اسماء الآحاد غير مطابق [٤] فانه غير سائل عن واحد واحد ، والمساوى للحيوان كالحساس اوالمتحرك بالارادة مثلا قد قيل انه لا يدل على الامر العام الا بالالتزام و لم يعتبر ، فيتعين الجواب انها « حيوانات » و الحيوانية [٥] جامعة للمقومات المشتركة تاركة لما ورائها ، وهذا الجواب لايصلح لسؤال [٦] الآحاد افرادا .

و الثانى كما اذا سئل عن زيد و عمرو وخالد انهم ماهم فيجاب بالانسان كما [٧] ذكر و كذلك اذا سئل عن واحد اذ الجماعة الاولى مختلفة الحقايق و هنا لك جعل الحيوان فى كل واحد هوجعله انسانا و فرسا وهيهنا جعل انسانية كل واحد غيرجعلها زيدا وعمراً بخواصهما بل هى عوارض خارجة غير مغيرة [٨] لجواب ماهو .

---

١) اى لا تتحقق الا بمقوماتها ، ف شرح ٢) خ ع ش : معترض ٣) فى الاصول: داخل ٤) م : غير المطابق ٥) ش: والحيوانات ٦) ش: لشواذ ٧) خ : لما ٨) ع : معتبرة ، ش م : متغيرة .

التلويح التاسع فى الالفاظ الخمسة المفردة

كل كلى مقول فى جواب ما هواما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان و يسمى جنسا ويُرسم [١] بانه الكلى المقول على اشياء مختلفة الحقائق فى جواب ماهو، و اما ان يكون على اشياء متفقة الحقائق و يسمى نوعا و يرسم بانه الكلى المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد فى جواب ماهو. والنوع يطلق بمعنى آخر و هو اخص المقولين القريبين [٢] فى جواب ما هو بالنسبة الى الآخر، و يغاير مفهوم الاول لاعتبار النسبة فيه الى الفوق [٣]، و قد يكون هذا النوع جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم و لا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنيين لا يدخل احد المفهومين تحت الآخر اصلا.

و الاجناس تترتب فى صعودها و نزولها، ويجب نهايتها اذ لا اعم من الوجود و لا اخص من الشخص و مراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها

---

١) انما كان هذا رسما لان مقولية الشيئى بالنسبة الى غيره امر خارج عن ذلك الشيئى و التعريف بالامور الخارجية رسم لاحد. والكلى جنس للخمسة والمقولية التى بعده خاصة تميزه عن الاربعة الباقيه. و يجب ان يضاف الى هذا الرسم و امثاله قيد آخر و هو ان يقال من حيث هو كذلك اومافى معناه كما ستعلمه ان الشيئى الواحد قد يكون جنسا باعتبار و نوعا او خاصة او عرضا عاما باعتبار آخر، شرح.

٢) يريد بالمقولين كالحيوان و الانسان فان كل واحد منهما مقول فى جواب ماهو و احدهما و هو الانسان اخص من الآخر و هو الحيوان و كذلك الجسم النامى و الحيوان، و التقليد بالقريبين لا اعرف فيه فائدة فكانه اخذ ذلك من قول الرئيس ابى على بن سينا « انه الذى يقال عليه و على غيره الجنس قولا ذاتيا اوليا » فلكونه اعتبر فى رسمه الاوليه فى قول الجنس عليه اعتبر هو فى هذا الرسم ايضا القرب. و الذى ذكره الرئيس فيه فائدة ظاهرة و هو ان يخرج به الصنف فانه يشارك غيره فى الدخول تحت الجنس و يقال عليه و على غيره الجنس قولا فى جواب ماهو لكنه لا يقال ذلك قولا قريبا من غير واسطة بل بواسطة مقوليته على النوع اولا و عليه اعنى الصنف ثانيا و فى هذا الرسم اذا حذف ذكر القريبين لا يدخل الصنف فيه ليحتاج الى اخراجه بقيد لان الصنف ليس بمقول فى جواب ماهو، شرح. ٣) خ: الفرق، م: فوق.

النهاية ، و بهذا البيان يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانحصارها بينه و بين الماهية ، و لو ساغ عدم النهاية فی الذاتيات لكان لايعقل من هذه الانواع مالا تتقدمه اشياءٌ لاتتناهی وذلك بين البطلان فينتهی الترتيب الی جنس ليس فوقه جنس و يسمی جنس الاجناس كالجوهر مثلا و نوعٍ لا نوع تحته و يسمی نوع الانواع و الی شيئی هو جنس لما تحته نوع لما فوقه كالحيوان و غيره من المتوسطات .

و قد بقی من الذاتيات مالا يصلح لجواب ماهو فلا يكون الاعم المحيط[١] لانه مقول [٢] فيكون خاصا فيصلح للتمييز بين [٣] المشاركات للشيئی فی معنی عام و يسمی فصلا و يرسم بانه الكلی الذی يقال علی الشيئی فی جواب ای شيئی هو فی ذاته . و العرضيات الخاصة كالضاحك تُميّز الا انه تمييز غيرذاتی . وایُّ يطلب التمييز المطلق.

و فصل الحيوان فصل جنس الانسان و ليس جنسه فلا كل ذاتی اعمٍ جنس كما ظن المتخلفون . و كل فصل فانه مقوم لنوعه و مقسم لجنس ذلك النوع . ومن الكليات ماله فصل مقسم دون المقوم كجنس الاجناس ومنها ماله المقوم [٤] دون المقسم كنوع الانواع و منها ماله كلاهما كالمتوسطات . و الفصل المقسم للنوع يقسم الجنس و لا ينعكس و الفصل المقوم للجنس يقوّم النوع و لاعكس .

والذاتی انحصر فی المقول فی جواب ماهو المنقسم الی المقول علی المختلفات و الی المقول علی المتفقات و غير المقول الصالح لجواب ای شيئی الذی هو الفصل.

---

١) معنی قوله « المحيط » هو مالا يتضمنه شيئی يساويه فی الحمل كتضمن الحيوان للحساس والانسان للناطق لا بالعكس، شرح ٢) تقدير الكلام لوكان الاعم المحيط لكان مقولا لكنه ليس بمقول فليس بالاعم المحيط و قوله فيكون خاصا الخ يريد انه لما ثبت انه ليس باعم محيط وجب ان لا يكون مشتركا فيه لان كل مشترك اعم محيط و يلزم من باب عكس النقيض ان مالا يكون اعم محيطا لايكون مشتركا و كل ماليس بمشترك فهو خاص ، شرح ٣) خ م : من ٤) ع : مقوم .

و العرضى [١] اما ان يكـون محمولا على نـوع واحد دون غيره كان نـوعا اخيرا او متوسطا ، عم الجميع اولم يعم ، لزم اوفارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للانسان و يسمى خاصة وترسم بانها كلى [٢] يقال على ماتحت حقيقة واحدة [٣] فقط قولا غيرذاتى ، واما ان يكون محمولا على نوع وغيره عم اولم يعم لزم اوفارق كالابيض على البيضان [٤] و يسمى عرضا عاما و يرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقيقة واحدة و غيرها قولا غيرذاتى . وقد يسمى عرضا و يحذف عنه العام [٥] وليس هذا هو العرض القسيم للجوهر فان هذا قد [٦] يكون جوهرا فان الجسم عرض [٧] للابيض لخروجه عن مفهومه كمادريت و ليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى و هو جنس السواد [٨] لا العرض العام . وخاصة الجزئى خاصة الكلى وعرض عام الكلى عرض عام [٩] الجزئى ولا ينعكسان. و قد يكون شيئى واحد كاللون جنسا كما هو للسواد ونوعا كما هو للكيف و خاصة كما هو للجسم و عرضا عاما كما هو للانسان لاختلاف الجهات .

التلويح العاشر فى احوال لهذه [١٠] الالفاظ

هذه الالفاظ الخمسة التى هى الجنس والنوع و الفصل والخـاصة والعرض

---

١) لوقسم العرضى الى ما يكون محمولا على كل واحد دون غيره والى مالايكون لدخلت الاقسام باسرها فيه و هو اصح من قوله على نوع واحد . و قد يمكن ان يكون مراده بالنوع هيهنا اى حقيقة كانت لكن فى هذا التاويل تعسف ، شرح. ٢) فى الاصول: كلية ، و فى ش بحك و اصلاح ٣) قوله فى الرسمين على ماتحت حقيقة واحده ولم يقل على حقيقة واحده لان الرجولية مثلا هى من خواص الانسان و لاتضاف بالحمل اليه من حيث هو انسان فلا يقال الانسان رجل ولواضيفت اليه من حيث هو لعمت و ليس كذا، شرح ٤) ع ش : البيضانى ٥) زيد فى م بعد « العام » : فيظن انه قسيم الجوهر ٦) لايوجد « قد » فى ع ٧) م ع ش : عرضى ٨) ع : للسواد ٩) ع : العام ١٠) ش : هذه

العام مشاركة [١] فى وقوعها على الجزئيات باسمائها وبحدودها [٢] ايضا . وثلثة الذاتيات واقعة بالتواطؤ لا يسوغ فيها التشكك الا على تفصيل سيأتى [٣]، والباقيان قد وقد[٤]. والفصل المنطقى الناطق لا النطق اذ لا حمل فيه . والصفات كالسواد لا يوصف بها الشيئى الا مع اشتقاق كالاسود فلا يقال الانسان سواد بل اسود . و يفهم من الاول [٥] دخوله فيه . ولولا الفصل ما [٦] استعد الجنس للخاصة وقد دريت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصص [٧] ، و الحقيقة الاصلية [٨] ما يقوّم الجزء الخاص لها وجود العام كما يقوم المجموع والمختلفة ما يتقوم باجزائها ولا يقوم بجزئها [٩] المشترك بالخاص كالافطس و باختراع الاسامى لا تحصل حقائق [١٠].

و كون الشيئى موصوفا بانه احد هذه الخمسة اوانه كلى اوقسيمه [١١] اواحد قسميه ونحوها عارضى له . ووصف الشيئى باحد هذه لاضافة مّا اما الى فوقه اوتحته اومساويه، و كلٌّ فى نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية . والذاتى ليس من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالانسانية لاشخاصها . والمقسمات غير الفصل جاعلة للاصناف [١٢] ، هذا ما اردنا هيهنا .

---

١) ظ : متشاركة ٢) كالانسان الصادق باسمه على زيد وعمرو وبحده ايضا اذ كل واحد منهما يصدق عليه انه حيوان ناطق . وقوله بحده لا يريد ان حد الكلى هو حد الجزئى الذى تحته فان ذلك محال فى مثل الحيوان والانسان وفى كل جزئى تحت كلى بل يريد صدقه عليه لا على انه حدله . ومراده من الحد ماهو اعم منه ومن الرسم ، شرح ٣) يريد انه ياتى فى علم ما بعد الطبيعة تحقيق الحال فيه فانه يخالف الجمهور فى ان الجواهر لا تقبل الشدة والضعف ، شرح ٤) يعنى قد يقع بالتشكيك وقد لا يقع ، شرح ٥) اى يفهم من حمل الفصل على النوع دخول الفصل فى النوع على المعنى الذى عرفته فى حمل كل ذاتى ، شرح ٦) ش : لما ٧) فيه نظر فان الاضافة الى المحل كاضافة السواد الى محله مقومة لوجوده وليست فصلا، شرح ٨) سيجيئى فى مبحث الحد كلام عن «الحقيقة الاصلية» ٩) ع ح م : لجزئها ١٠) ع : الحقائق ١١) قوله اوقسيمه يريد الجزئى وقوله اواحد قسميه يريد الذاتى والعرضى وقوله ونحوها يريد لكونها مقولا فى جواب ماهو اوغير مقول وما اشبه ذلك ، شرح ١٢) ينبغى ان يفهم ان ذلك ليس على اطلاقه بل منها ما يكون منوعا لكنه لم يذكر ذلك فى الكتاب و ذكره فى غيره من كتبه ، شرح .

المرصد الثانى فى القول الشارح

و فيه ثلثة تلويحات

التلويح الاول فى الحد

الحد التام هو القول الدال على ماهية الشيئى ويجمع مقوماته كلها ، و يتر كب فى الحقائق الاصلية من اجناسها وفصولها . وما لا تر كيب فيه لاقول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ماوراء الماهية فليس القول حداً وان دلا على الوحدانى فترادفا. واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لاحدٌ وان دل على البعض فلا حدبه [1] .

وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة [2] ولا المشروط بالذاتى لحصوله بفصل و بحد ناقص وهو الذى اخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا للانسان انه جوهر ناطق وقد اخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلا ولدلالة الخاص التزاما وهو غير معتبر ، بل الغرض من الحد تصور كنه الشيئى كما هو ويتبعه التمييز. ولا ايجاز فى الحد ولا تطويل امّا فى المعنى فلان غير المقوم لا يورد والمقوم لا يحذف وامّا فى اللفظ فالجنس القريب اسمه اغنى عن تعداد [3] مشتركات المقومات لدلالته عليها تضمنا والفصول وان كثرت لادلالة لبعضها على بعض الا بالالتزام فيذكر جميعها ، و ان اورد حد الجنس مقام اسمه لاضير وترك مثل هذ الايجاز لا براح فيه عن الحدية [4] ، فمن شرط فى الحد الايجاز مخطى [5] ، والوجيز [6] مضاف وكائن من وجيز [7] كنسبة [8] طويل لاخرى [9] فالاضافات [10] المجهولة لايحد بها [11] الغير الاضافيات [12] المعلومة دونها .

---

١) ع م : حدية ٢) ع : من الخاصة وحدة ، خ : بخاصية ٣) ع : تعدد

٤) خ م : الحادثه ، ش مثلهما بلا نقطة ٥) خم : فخطا ٦) خم : الوجـز ، ع :

(راجع ذيل الصفحة التالية)

التلويح الثانى فى الرسم

وهوقول مؤلف من خواص الشيئى و اعراضه التى تخصه جملتها معا . و التام منه ما وضع فيه الجنس لتقييد ذات الشيئى ، والناقص ماليس كذلك . واللفظ الواحد كالخاصة لا يكفى للرسم فانه خاصة الخواص [١] المتلازمة ان كانت لحقيقة فيسوغ رسم الكل [٢] بها اذن فلا ميز فلا جواز ولا يقدح هذا فى القول الذى استقصى فيه فى ذكر اللوازم . ولا رسم واحد لمختلفين .

التلويح الثالث

ينبه فيه على امثلة فى الخطاء ليهذب الطبع فى التوقى لئلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود والعرضية مكان الجنس والجنس والفصل احدهما مكان الآخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هومحبة مفرطة ، ولئلا يحد الجنس بنوعه كتحديدهم الشر بظلم الناس ، ولايوخذ جنس مكان جنس كمن اخذ القوة والملكة فى حد الفاجر [٣] و القادر على الفجور كل مكان الآخر ، ولا يضعنّ [٤] الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب فى حد الكرسى ، ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر عنب معتصر وكذا الرماد خشب محترق ، ولا الجزء مكانه كقولهم الانسان حيوان ناطق وعنوا بالحيوان ما

---

١) خم : للخواص . وفى الشرح : خاصة الخواص المتلازمة هى كالكاتب والضاحك والمنتصب القامة فان كل واحد منهما خاصة للباقى وللانسان ٢) يريد بالكل الذات و باقى الخواص ، شرح ٣) خ : العاجز . و فى الشرح : هو كما يقال العفيف من له قوة يتمكن بها من اجتناب الشهوات البدنية فان الفاجر له هذه القوة ايضا الا انه لا يجتنب ٤) ش : تضعن .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

الوجير ٧) خ : وجز، ع : وجير ٨) عخم: لنسبة . ٩) ش : بالاحرى ،ظ: لآخر ١٠) م : والاضافات ، خ : و الاضافات المحموله ١١) ش م : لايحدها ١٢) م : الاضافات، وفى الشرح : فالوجيز من الاضافات المجهولة فلا يحدبه الامور الغير الاضافيه فى ذواتها وماهياتها المعلومة دون تلك الاضافات .

يخصص به [1] فذلك لا يقال على المختلفات فلاجنسية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد ولاتقييد اذلوشُرط باللاتقييد لاجواز لاقتران الفصل به . ولاتؤخذ الانفعالات مكان الفصول فانها اذا اشتدت قد تبطل [2] وهذه مثبتة .

ولايُعرّف الشيئى بمثله فى المعرفة والجهالة كقولهم انّ الزوج ما ليس بفرد فضلاعن [3] ان يُعرّف بالاخفى كقولهم انّ المثلث شكل زواياه الثلثة مساوية لقائمتين . ولا يعرف الشيئى بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كوكب تطلع نهارا ولابد من اخذ طلوع الشمس فى حد النهار .

ولا يكرر الشيئى فى الحد كقولهم ان الانسان حيوان جسمانى ناطق وقددخل الجرمية فى الحيوان الا فى محالّ الضرورة كقولنا ان الاسود شيئى قام به السواد من حيث هو كذلك لئلا يظنّ انه مجرد ذلك الشيئى .

والمتضايفان كالاب والابن اخذ كل منهما فى حد الآخر لمعية العلم بهما ولايعلم ان التحديد بمابه العلم فيقدم لا بما معه ومن علم احد المتضايفين علم الآخر بل الصواب ان يؤخذ الذاتان مجردتين عن التضايف مع السبب الموقع للاضافة فينتصب حدا كقولنا ان الاب حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته فلا مرجع فيه الى الابن . و فرفوريوس اخذ كلا من الجنس والنوع فى حد الآخر فحمل على سهوه .

وليس من شرط كل قولٍ شارح ان يعرف المشروح له حديته او رسميته فقد عرفناك اجزائهما حين لم تعلمهما بما كنت [4] ستعرف انه احدهما . هذا ما اردنا من التركيب الموجه الى التصور ونذكر التركيب الموصل الى التصديق .

---

١) اى بالانسان اوالناطق ، ف شرح ٢) انماقيد بقد لان من الانفعالات ما لا تبطل كالحركات السماويه والتعقلات النفسانيه ، شرح ٣) لا يوجد «عن» فى ع ٤) خ ع : كتب ، ش بلا نقط . وفى الشرح : « انا قد عرفنا اجزاء الحد والرسم حين لم يكن الحد والرسم معلومين » وايضا : « فقد عرفت اجزاء الحد والرسم حين الجمل بهما بما ستعرف انه واحد منهما على التعيين .

المرصد الثالث فى التركيب الخبرى

وفيه اربع تلويحات

التلويح الاول فى انواع القضايا

وهيهنا مقدمة : اعلم ان للشيئى وجودا فى الاعيان اى فى نفسه وهوالمدلول عليه لاالدال ، و وجودا فى الاذهان وهودال على العينى حقيقة لا وضعا ، و وجوداً فى اللفظ و هودال وضعا على الذهنى ومدلول من جهة الكتابة ، ووجوداً فيها . و دلالتا هذين الاخيرين تختلفان بالاعصار ولا كذلك الدلالة الاولى .

واللفظ المركب اما ان يكون على سبيل التقييد وهوالمستعمل فى الاقوال الشارحة ، و كثيراً ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق المائت ويقوم مقامه الانسان . وماسوى هذا امّا ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا ، والاول هو مطلوبنا وهو الخبر والقضية والقول الجازم وهوقول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب .

وهذا لا يخلو اما ان يكون اذا حلل كل جزء اول[1] له لايصلح وحده للخبرية اويصلح ، فالاول يسمى قضيةً حملية كقولنا الانسان حيوان اوليس . والمتقدم فى الوضع هيهنا ونحوه يسمى الموضوع ونحو المتاخر المحمول و«ليس» حرف سلب . ومن خاصيتها بساطة اجزائها اوتقييدها ان كثرت بحيث يصح ان يدل على كل واحد بلفظة واحدة .

---

١) فى الشرح : احترز بلفظ اول عن المفردات التى ينتهى اليها تحليل الشرطيات وبلفظ وحده عن كل واحد من الاجزاء الاول باعتبار التحليل حال انضمامه الى الآخر فانه اذ ذاك غير صالح للخبرية وانما يصلح لها حال انفراده لاحال تركيبه .

والثانى يسمى الشرطية[١] ولايخلو اما ان يكون اصل الرباط بين جزئيه بلزوم او بعناد . و الأول يسمى شرطية[٢] متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و يسمى ما قرن به حرف الشرط من[٣] جزئيها المقدم والمقرون بحرف الجزاء التالى ، و الثانى منفصلة[٤] كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا و اما ان يكون [٥] فردا ، وقد اخذ [ت] قضيتان فيهما واخرجتا باقتران[٦] هذه الادوات عن[٧] الخبرية لعدم صلوح كل واحد للتصديق بعد هذه ، ولولاها كانت قضايا . والاولى لجزئيها[٨] ترتيب يتغير المعنى بتغييره دون الثانية . و الاولى اذا تكثرت[٩] القضايا فى تاليها يتكثر لتكثر الربط بالمقدم و تمام الكلام التصديقى عند اول ما قُرن ، و ان تكثرت[١٠] فى المقدم فلا تكثر[١١]. وليكن « هذا به ذات الجنب » احد الجزئين و « به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ونبض منشارى[١٢] » كلها يؤخذ تارة فى المقدم واخرى فى التالى ومربوطا به و يمتحن . بخلاف المنفصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة . و الحملية ايضا اذا تكثر فى جزئيها حرف عطف او ما يوجب الاستقلال فى الآحاد تتكثر فى ايهما كان . واشترك[١٣] الشرطيتان فى انحلالهما[١٤] اولا الى الحمليات ومنها الى المفردات و ان لأيدَلّ بلفظ[١٥] على احد اجزائهما الأول .

و لكل من هذه ايجاب و سلب ، فايجاب الحملية كقولنا الانسان حيوان اى المفروض ذهنا و عينا انه انسان دون شرط تعميم و تأبيد و مقابليهما هو حيوان و

١) ع ش : الشرطى ٢) ع ش : شرطيا متصلا ٣) خ : بين ٤) ع ش خ : منفصلا ٥) ع : اويكون ٦) م : باقران ٧) م : غير ٨) ع ش خ : لجزئها ٩) ع ش خ: كثرت ١٠) ش : كثرت ١١) م : يتكثر ، و فى الشرح : يريد فلا يلزم التكثر ١٢) ع: متساوى ، ش بلا نقط . خ م : بيض منشارى ١٣) ع : اشتراك ١٤) فى الشرح: من الشرطيات ما يكون مركبة من شرطيات ايضا كما يتبين فيما بعد فلا يكون اول انحلال تلك الحمليات . ويمكن ان يتناول بان مراده بانحلالها اولا انهما تنحل الى الحمليات قبل انحلالها الى المفردات . ١٥) قوله بلفظ ، يريد به المفرد لا المركب ، شرح .

يخص[١] به النسبة بهو. و سلبها كقولنا الانسان ليس بحجر، و حاله ما سبق. و ايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و هو يتعلق باثبات اللزوم و ان كان بين السالبتين، وسلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود. و ايجاب المنفصل[٢] ما يوقع العناد و ان كان بين سالبتين [و] مثاله ما ذكرنا، و سلبه ما يقطع العناد كقولنا ليس « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا ». و اشترك ايجاب الثلثة فى ايقاع نسبةٍ[٣] ماّ بين الجزئين و السلب فى رفع تلك النسبة.

و المتصلة الموجبة اذا قرن باحد جزئيها حرف السلب و ادخل عليهما[٤] لفظة « اما » بعد حذف اداتيهما[٥] صارت منفصلة و ان كان التالى اعم فليكن عند القلب السلب ماخوذا فيه[٦]. و المنفصلة اذا قرن باحد جزئيها السلب وادخل فيهما[٧] اداتا الاتصال صحت متصلة لانه اذ لم يجتمع وجود امرين يلزم من وجود احدهما عدم الآخر و اذا لزم[٨] معية وجودهما يعاند[٩] وجود احدهما عدم الآخر.

و المنفصلة منها حقيقية و هى التى يراد فيها بامّا منع الجمع و الخلو، و منها غير حقيقية و هى التى تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ابيض او[١٠] يكون اسود، او منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لايكون هذا المحل ابيض و اما ان لايكون اسود. و كل ما منع الجمع فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلبى جزئيه منع الخلو فقط.

---

١) ش : يختص ٢) م : المنفصلة ٣) م: النسبة ٤) ش : عليها
٥) ع خ : اداتها ، ش: اداتيها ٦) فى الشرح : كانه اعتبر فى الانفصال العناد فى الجمع خاصة و لم يعتبره فى الخلو فانه اذا قرن حرف السلب بالمقدم صارت منفصلة ما نعة الخلو فلا يصح منعه من اقتران حرف السلب بالمقدم عند قلبها الى المنفصلة الا اذاعنى بها ما نعة الجمع لا مانعة الخلو ٧) ش : فيها ٨) ع خ : و اذا انتفى
٩) خ : يغاير ١٠) م : واما ان لايكون.

و قد تتاتى متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا فهى غيرمنقسمة بمتساويين، و كذلك المنفصلة الا انها غير حقيقية كقولنا « الفلك اما ان يكون حارا او باردا » فى جواب من اثبتها عليه .

و المتصلة لا يجب فى اتصالها اللزوم بحسب الاقتضاء[١] لذات الامر بل ان كان صحبه[٢] ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كاتبا فهو ضاحك و هما لازما امر غيرهما .

و المتصلة و المنفصلة يصح قلبهما الى الحملية اذا صرّح باللزوم و العناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار ، او : يعانده الليل . و قد[٣] يصح القلب على [٤] غير هذا الطريق[٥] .

و الايجاب ابسط من السلب اذا الأعدام و السلوب يؤخذ فى حدها ثبوت ّما[٦] و الا لامفهوم لها ، و لا ينعكس .

التلويح الثانى فى خصوص القضايا و اهمالها و حصرها

اعلم ان موضوع القضية اما ان يكون جزئيا و تسمى حينئذ مخصوصة و شخصية ، موجبة و سالبة ، كقولنا زيد كاتب ، او : ليس ، او كليا . فان لم يبين قدر الحكم و كمية الموضوع سميت مهملة ، موجبة او سالبة ، كقولنا الانسان فى خسر او ليس . و ان بين كمية الموضوع سميت محصورة و هى اما كلية موجبتها كقولنا كل انسان حيوان وسالبتها « لاشيئى من الانسان بحجر » و« ليس و لا واحد » . ولم يقتصر على ليس لاشعاره بحاضر الزمان و تخصيص الواحد . و اما جزئية موجبتها

---

١) م : الاقتصاد ٢) م : صحبة ٣) لايوجد « قد » فى ش ٤) ع: من ٥) شرح : يريد كمافى قولنا ان كان الحيوان متحركا بالاراده فهو صاحب غرض وهذا لايصح الا فيماكان المقدم والتالى مشتركين فى جزو ولهذا خصصه بقد. ٦) شرح : يريد ان السلب لا يتحصل فى الذهن الا سلبا لشيئى و كذا العدم اذ هو عبارة عن رفع الثبوت ، واما ان ذلك لا ينعكس فلان الايجاب لايفتقر فى تصوره الى تصور السلب والعدم .

بعض الناس كاتب و سالبتها ليس بعض الناس كاتبا اوليس كل ، فان سلب البعض متعين فيهما و حال الباقى لم يتعرض [له] و « ليس و لا بعض » يعم .

و اذا[١] لم يطلب حال الجزئى فى العلوم و الاهمال مغلّط حذفتنا[٢] ولم يعتبر غير المحصورات الاربع . و اللفظ الحاصر يسمى سورا مثل كل و بعض و لا شيئى و لا واحد ولا بعض ولا كل وغيرها .

و المهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان تكون قضية كلية او جزئية . والانسانية لو وجب فيها من الوحدة والكثرة واحد ما قيلت على الآخر . ولو وجب فيها الاستغراق ما كان الشخص الواحد يقال له[٣] «انسان» كما لا يقال له « رجال » وماقرنه احوال بشرايط[٤] لوخلى وحده كما هو لا يقتضيها . و الانسانية بالاشارة تتخصص[٥] و بسورما تتعمم فليسا مقتضياها[٦] . و اسماء الجموع[٧] مهملة ايضا لما قلنا . و اذا عرفت فاعلم[٨] ان الالف واللام و ان كان فى لغة العرب قد يزاد[٩] للتعميم فانه قد[١٠] يشار به الى الحقيقة الذهنيه كقولهم[١١] ان الانسان عام و نوع ، و لو استغرق لقام مقامه لفظة كل و ليس كذلك . و قد يراد به تعريف المعهود[١٢] ، فان اورد موضوعا لقضية صارت شخصية . وقد يعنى به التوصيل[١٣] كقولهم هذا الرجل . و المهملة فى قوة جزئية لانه لما كان الايجاب و السلب على الكل يدخل فيه البعض فيتيقن[١٤] البعض فى المهمل و يشك فى الكل فاوجب[١٥] ان تكون فى قوتها . و الحكم على البعض لا يقتضى موافقة الباقى و لا مخالفته ، و كذلك الاهمال .

---

١) ع ش : اذا   ٢) م ع ، حذفنا ، ش : حذفناه ، ويحتمل : حذفنا   ٣) خ م : انه
٤) م : لشرايط ، ع: الشرايط   ٥) خ : متخصص   ٦) م : مقتضاها   ٧) خ : المجموع   ٨) م : فعلم   ٩) خ ع : يراد ، ش بلا نقط ، م : يزاد للتعمم ويحتمل: يراد به التعميم   ١٠) لايوجد « قد » فى م   ١١) خ : كقـوله   ١٢) ش : العهود   ١٣) م : التوصل   ١٤) خ ع : فيتقين   ١٥) خ ع : ما وجب .

و الشرطية المتصلة سورها « كلما » و[١] « دائمـا » في الايجاب الكلى و « دائما ليس » و « ليس البتة » فى السلب . و الثلثة[٢] تصلح لسور ايجـاب المنفصلة و سلبها الكليين ، و سور جـزئيتهما هو « قد يـكـون اذا كان » او اما او « ليس دائمـا » او « ليس كلما » او « قد يـكون لا » ، فنقول فى الشرطية المتصلة « قد يـكـون اذا كان زيد فى البحر فهو غريق » ، فهو اتصال جزئى موجب يلزم حين لم يسبح وليس لـه سفينة او يقرن[٣] بهـنه « قد يـكون ليس » اومرادفيه . و فى المنفصلة نقول « قد يـكون اما ان يـكون زيد فى السفينة اويغـرق » اى اذا كان فى البحـر . و تسلبه[٤] بالاسوار المذكورة ايضا . و اذا خلّى « اما » و اذا كان » و « ان كان » لا يقتضى الجـزئية و الا اضادت احد السورين الكلية[٥] والجزئية و ما احتاجت الى الآخر و ليس كذلك . و خصوص الشرطيات بتعيين الآن فان[٦] خصوصها واهمالها وحصرها يتعلق بالاوقات و الاوضاع كما كان فى الحمليات متعلقا بالاعداد فقد تتركب شرطية[٧] كلية من حمليتين جزئيتين .

التلويح الثالث فى لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها

انه قد يزاد[٨] فى القضايا ما يفيدها احكاما لا يقتضيها مجرد الحمل كلفظة انمـا

---

١) خ : او ٢) فى الشرح : هذه الاسوار الاربعة وهى كلما و دائمـا للكلى الموجب ودائما ليس وليس البتة للكلى السالب منها واحد يختص بالمتصله وهـو كلما و الثلثه الباقية تستعمل فى المتصلة و المنفصلة ٣) ع : او يقتـرن ، اذا يقـرن ، خ : او نقـول ٤) ، ع : وسلبـه ٥) م ش : للكليـة ، و فى الشرح : اذلـو اقتضت الكلية لضادت سور الجـزئيه و استغنت عن سور الكليه و لـو اقتضت الجزئية فلا يقرن بها سورالكلية لمضادته و ما احتاجت الى سور الجزئية لاستغنائها عنه . هكذا حكم صاحب الكتاب و فى هذا بحث و هوانه لامضادة بين سور الكلية والجزئية لصدق احدهما مع الآخر ثم ان الربط بين جزئى المتصلة هو اللزوم المقتضى للدوام بدوام صدق المقدم حيث لم يقرن به سور مختص للـزوم بحال او وقت فيتبـادر الذهن الى الدوام . ٦) خ : الازمان ، وفى الشرح : ليس المراد من الآن هيهنا ما لا ينقسم بـل المـراد به الوقت المعين ٧) ع : الشرطيه الكلية ٨) فى الاصول : يـراد ، بلانقطه .

فى العربية فانها اذا ادخلت فى القضية تفيد حصر الجـزء المأخوذ فى قضية اخـرى سالبة بالقوة او بالفعل فى الجزء الآخر فتارة تقتضى حصر الموضوع فى المحمول و تارة بالعكس . و كالألف و اللام فى المحمول كقولنا الانسان هو الضحاك[١] فانه يفيد حصر المحمول فى الموضوع و المساواة . و يدخل فى القضية حرف السلب لنفـى مقتضيهما[٢] مع جواز بقاء القضية على ايجابها فيقال ليس ج الا ب و يراد اتحاد حقيقتهما تارة و اللزوم اخرى . و فى الشرطيات يقال لماكان النهار راهنا[٣] كانت الشمس طالعة و هذا مع ايجاب الاتصال فيه يسلم[٤] وقوعها . و قد يقـال لا تـكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا ـ اوحتى يكون او الا ان يـكون[٥] ـ فان شئت حذفت الادوات و ابقيت[٦] السلب وجعلتها منفصلة اوحذفته[٧] ايضا وجعلتها متصلة ، و هى الى الانفصال اقرب[٨] لقلة الحذف فيه . و يقال « لا يـكون المحل حـارا و هو بـارد » و هو مشعر بمنع الجمع دون الخلو ، فان حذفت السلب آبت[٩] منفصلة غير حقيقية ، او تدخل اداة الاتصال عليها و التالى هو السالب اذ بالعكس لا يلزم اللزوم .

و المنفصلة اذا اورد لازم جزئهـا الاعم بدله صارت غير حقيقية كقولنا اما ان يكون زيد فى البحر و اما ان لا يغرق ، فالأخير لازم اللاكون فى البحر و هو اعم.

و قد يتركب كل من الشرطيتين من مثليه و من عددى قسيمه[١٠] و من مثله مع الحملية و من قسيمه معها ، فتقـول « اذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

---

١) م : الضاحك ٢) ع خ : مقتضيها ، و فى الشرح : يعنى بذلك مقتضى انما و مقتضى الالف و اللام فى المحمول ٣) ع : زاهنا ، زاهيا ، و فى الشرح : الراهن فى المثال الذى ذكره معناه الثابت ٤) ش : تسليم ، م ع : تسلم ٥) خ م ش: الا يكون . و فى الشرح : فان هذه العبارات الثلثه اعنى او و حتى و الا ان متقاربة المفهوم ٦) فى الاصول : بقيت ٧) ع : حذفتها ٨) فى الشرح : هذا انما هو بالنظر الى اللفظ و اما بالنظر الى المعنى فهى الى الاتصال أقرب كما ذكر فى غير هذا الكتاب ٩) خ ش : اتت ، م : انت ١٠) ح : قسيميه . و فى الشرح : يعنى المتصلة من منفصلتين و المنفصلة من متصلتين .

فكلما كانت الشمس غاربة فالليل مـوجود » ركبت متصلة من متصلتين ، فـاذا قرنت باحدى الشرطيتين السلب و حذفت الاداة وادخلت اداة الانفصال صارت منفصلة من قسيميها[١]، ونقول اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا » و امـا ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و امـا ان يكون النهار موجودا[٢]» اى اما ان يصح هذا التقسيم و امـا ان يصح ذاك التقسيم هى منفصلة من مثليها ، و ان اقـرنت[٣] بـاحد جزئى الاولى السلب و بدلت الاداة الاولى للانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من قسيميها[٤]. و نقول امـا ان يكون « اذا كانت الشمس طالعة فالنهـار موجود[٥]» واما ان يكون « اما ان تكون الشمس غاربة واما ان يكون الليل موجودا » هى منفصلة تركبت[٦] من مثلها و قسيمها[٧]. وان اقرنت[٨] سور المتصلة و اداتهـا بدل اداة الاولى للانفصال و السلب مع احد جزئيهـا صحت متصلة منهمـا و تقول ان كان « كلمـا كانت الشمس طالعة فالنهـار موجود » فالشمس علة النهـار ، ركبت متصلة من مثلها و حملية و اذا اقرنت بالحملية السلب و بدلت اداة[٩] الاولى باداة الانفصال صارت منفصلة منهما . و تقول ان كان هذا عددا فهو امـا زوج و اما فرد ركبت متصلة من قسيمهـا و حملية ، و ان بـدلت الأداة و ادخلت فى الحملية سلبا صحت منفصلة منهما[١٠].

---

١) خ م : قسيمها ٢) عبارات النسخ مشوشة فى هذا المثال و ما ذكرناه فى المتن هى الصورة الصحيحة التى يقتضيها المقام ٣) خ ش : اقترنت ٤) خ : قسيمها ٥) زاد فى خ بعد « موجود » : و اما ان يكون الليل موجودا ٦) خ ش : ركبت ٧) ش خ م : و قسيمه ٨) ش خ : اقتـرنـت ٩) ع : اداة

١٠) شرح : اعلم ان كل واحد من هذه الاقسام قد تتضاعف الى غيرالنهاية مثل ان المتصلة من متصلتين قد يكون كل واحد من المتصلتين على اقسامها الستة و كذا الكلام فى اجزاء اجزائها و هلم جرا وقد ظهر فى أثناء ذكر اقسام الشرطيات كثير من لوازمها . ويجب ان تعتبر صحة اللزوم فى هذه الاقسام من غير النظر الى المواد .

التلويح الرابع في العدول و التحصيل و فيه ضابط المحمل

اعلم ان كل قضية اما معدولة و هي التي جعل حرف[١] السلب جزء موضوعها او محمولها ، و اما محصلة وهي ذات الجزئين المحصلين .

وحق كل قضية حملية ان يكون فيها موضوع ومحمول و نسبة . و كل[٢] يستحق لفظا دالا عليه . وكذلك الشرطيات . الا ان الروابط قد تطوى في بعض اللغات ، و قد لا يتاتى الانطواء كما في لغة الفرس في قولهم زيد دانا است و في العربية يقال زيد هو عالم . و اللفظة الدالة على النسبة هي التي تسمى الرابطة . و في العربية يربط بلفظة هو و بكائن و يوجد كما يقال زيد يوجد كاتبا ، او كائن كذلك . فتصير هذه اداة بهذا المعنى ، وكانت بازاء مفهوماتها اسماء و افعالا ، فهي مشتركة اذن . و في لغة العرب ان تقدم السلب على الرابطة فينفيها و يقطعها فالقضية سالبة ، و ان تاخر عنها فيرتبط بها و يصير جزءاً من المحمول كقولنا زيد هو غير كاتب . و القضية مع الرابطة تسمى ثلاثية و دونها ثنائية .

و الفرق بين السالبة البسيطة و الموجبة المعدولة انّ الاولى تصدق على المعدوم ـ اذ المنتفي يصح نفي صفاته ـ و الثانية اثباتية و لا اثبات الّا على موجود احد الوجودين[٣] فيثبت عليه الحكم بحسب احد ثباتيه او كليهما ، فلا يقال « العنقاء هو غير بصير » بل « ليس هو بصيراً » ، و الموجبة المعدولة كالتي محمولها غير البصير يكذب في البصير و المعدوم و السالبة المعدولة تصدق فيهما كقولنا فلان ليس هو لا بصير ، بخلاف تعاقب السلوب فان ازواجها اثبات و افرادها نفي .

و الثنائية كونها موجبة معدولة او سالبة بسيطة يتعلق بنية المتكلم الا اذا كان اللفظ لا يستعمل الا للعدول كغير في العربية فيتعين .

---

١) لا يوجد « حرف » في خ ش م ٢) لا يوجد « كل » في ش ٣) ش : احد الموجودين .

و قد بوحث[١] فى ان القضية العدمية و هى التى محمولها يدل على سلب شيئى ممكن للموضوع او نوعه اوجنسه كقولنا زيد اعمى هل هى مساوية للمعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هى اخص . وليس هذا بحث المنطقى فان ذلك يختلف باللغات ففى الفارسية هما متساويان و لا يقال[٢] للحجر غير بصير و لا يقال له اعمى و لا نابينا اى غير البصير ، و فى العربية المعدول اعم اذ يقال للحجر غير بصير و لا يقال له اعمى والبارى غير جسم وليس ذلك امرا يمكن فى حقه ، ولا نوع ولا جنس له، بل على المنطقى ان السلب اذا تأخر عن الرابطة اوارتبط بها كيف كان ـ ان لم يعتبر التأخر كلغة الفرس ـ فالقضية موجبة . و اثبتوا الواحا فى هذا البيان و هى ضايعة[٣].

فالقضايا اربعة موجبة بسيطة و سالبة كذلك و معدولتان .

ضابط فى الحمل : و ليكن معينا[٤] اجزاء الحمل[٥] و ما يتعلق به . اذا قلنا ان الحَمَل ناهل[٦] ينبغى ان يتبين[٧] مفهوماتها ان الاول اعنى به السماوى اوالارضى ، والثانى المشترك بين الرّيان و ضده ايهما مقصود . و اذا قلنا زيد هو اب تُعيَّن جهة الاضافة . و اذا قيل هذا الخمر مسكر فليراع بالقوة كما فى الدنّ او بالفعل ، الكثير او القليل، كله او جزئه . و اذا قيل الثلج ينزل يُعيَّن المكان من انه فى البلاد الباردة او الحارة و الزمان من انه فى الشتاء او الصيف . و يعرف الربط كما اذا قيل « ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه » انه الى ايهما يرجع من الحكيم و علمه . و يُبيّن الشرط كما اذا قلنا « المتحرك متغير » فيراعى مادام متحركا ، فان اهمال هذه مغلط جدا .

---

١) خ : يوجب ٢) م : ولا يقال للحجر كورى اى اعمى ولا نابينا اى غير البصير
٣) فى الشرح : انما كانت ضائعة لاختلافها باختلاف اللغات وخروجها عن ذكر نظر المنطقى و ان تلك المناسبات لا تخفى على من وقف على الاصول التى يتضمنها هذا الفصل . و هذه الالواح مشهورة فى كتبهم ٤) خم : متعينا ٥) شرح : يريد باجزاء الحمل اجزاء القضية الحملية ٦) خ : باهل . شرح : الناهل من اسماء الاضداد فانه يطلق على الريان والعطشان ٧) خم : يبين .

المرصد الرابع فی جهات القضایا و تصرفات فیها

و فیه خمس تلویحات

التلویح الاول فی الجهات

اعلم ان المحمول و ما یشبهه نسبته الی الموضوع و نحوه اما ان تکون ضروریة الوجود ای لابد من کونها فی نفس الامر کقولنا الانسان حیوان اولیس ، او ضروریة اللاوجود کفی قولنا الانسان حجر او لیس ، او غیر ضروریة الوجود و العدم بل ممکنة[1] کما فی قولنا الانسان کاتب اولیس. و تصدق علی الاولی لفظة الواجب و علی الثانیة الممتنع و علی الثالثة الممکن. و هذه الالفاظ الثلثة تسمی الجهات. و کل قضیة لها صلوح ان یصدق علیها فی الایجاب احد هذه یسمی مادته و ان صدق علی السلب اخری. و الجهة قولیة زائدة[2] علی نفس القضیة و المادة هی هی باعتبار ذلك الصلوح فیتبدل کاذبها بصادقها و هی بحالها. و یسلب جهة منها وقد یبقی موجبة. والجهة لما کانت لفظة دالة علی وثاق الرابطة وضعفها فمکانها عندها والقضیة المصرح بجهتها تسمی رباعیة وفی الثنائیات حرف السلب مکانه قبل المحمول لانه ینفیه، و فی الثلاثیات قبل الرابطة. والسور مکانه قبل الموضوع اومدلوله لانه معیّن کمیته وان کان قد یتوسع فی وضعها لا کذلك.

و یقال للواجب و الممتنع الضروری و ان کان احدهما فی الوجود والآخر

---

۱) خم : ممکنه ۲) فی الشرح : یرید بالقولیة ما یدل علیها بالقول والقول هیهنا هو اللفظ من غیر تقیید له بالمرکب کما کان الاصطلاح واقعا علیه فعلی هذا ما یدل علیه بلفظة الواجب هو الجهة الواجبة. و بهذا یظهر الفرق بین المادة و الجهة فان الجهة هی ما یصدق علی القضیة من مدلولات هذه الالفاظ فتکون الجهة زائدة علی القضیة و اما المادة فهی القضیة بعینها.

فى العدم . ثم الضرورة اما مطلقة غير محتاجة الى شرط لتداهر كقولنا القيوم حى و اما مشروطة اما بشرط[١] دوام الذات كقولنا كل انسان حيوان – و لا نعنى[٢] تسرمده بل مادام ذاته موجودة – و اما بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بما وضع معه كقولنا المتحرك متغير مادام متحركا ، و فرق بينه و بين ما قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات و هيهنا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بامرمحصل دونها . و اما بشرط وقت معيّن كقولنا القمر بالضرورة كاسف ، او غير معيّن كقولنا الانسان بالضرورة متنفس ، اوبشرط فى المحمول كقولنا الانسان ماش مادام ماشيا . وهذا يطّرد ايضا فى ما ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره ، ويعتبر الوقت المعيّن وغيرالمعين فى موضوع له لازم ضرورى يسوقه[٣] الى الحكم وقتا ما و غير ذلك من الاوقات . و شرائط الحكم ان تعرضت فهى جزء احدالجزئين والاّ لاضرورة بها . فهذه ستة اصناف.

و المشروطة الاولى جمعناها مع الضرورية الاولى فى اطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول ، ولم يشترط فى هذه المشروطة لادوام الذات حتى يخالفها مخالفة بعيدة ، و لا نعنى بالضرورى الوجود غيرهما . و قد يوجددائمة غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود او سلب دائم كسواد احد و لا بياضه ، و لا ضرورة لهما لذاته .

و لا حمل دائم غير ضرورى فى الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا ترجّح فلاتعيّن لجزم العقل[٤] بالدوام . و ايضا ماليس بذاتى ولا لازم المهية هوجايز المفا قة فلا سبيل لمعرفة دوامه فى الجزئيات . وظُنّ منه ان لاضرورى غير دائم فى الكليات ولم يُعرف ان من اللوازم لوازم ماهية تسوق[٥] جميع جزئياتها الى امرفيصح الحكم الحاصر لها به .

و الأمكان قد يعنى به ما يلازم سلب ضرورة العدم و هو الاصطلاح العامى ،

---

١) لايوجد « اما بشرط » فى ع ٢) ع : ولايعنى ٣) عم : ليسوقه
٤) خ م : العقد ٥) خ : يستوف.

و وجه الخواص ما يسلب[١] الضرورتين اى الوجود و العدم عنه . وصح الأمكان العامى على طرفيه لصدق الغير الممتنع عليهما[٢] فخصّوه باسم الامكان ، و قد دخل الواجب فى الاول دون الثانى فصارت الأقسام بحسب هذا ثلثة واجب و ممكن و ممتنع ، و كانت بحسب المصطلح الاول ممكن و ممتنع . و الذى ليس ممكنا بالمعنى الثانى هو اما ضرورى الوجود او العدم ، و يتعيّن فى سلب الاول الامتناع وتدخل الاربعة[٣] من الضروريات تحت الثانى[٤] لتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع والمحمول. و قوم حصروا الامكان بالقضية العريّة عن الشرائط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة : ضرورى الوجود و العدم و ما له ضرورة ما و ممكن . و آخرون اخذوا الأمكان بحسب حال الشيئى فى المستقبل فان كان لايجب وجوده و عدمه فى كل وقت من المستقبل فهوممكن وان وقع ، و الاّ فلا . و جميع الاعتبارات صحيحة .

و من ظنَّ انّ من شرط الممكن ان لا يكون موجودا فى الحال بل معدوما لأن الوجود يُخرِج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا الوجه يخرجه الى ضرورة العدم فان لم يخلّ هذا فلا يخلّ ذاك ثم ان كان الممكن ينبغى ان لا يتحقق فممكن العدم ينبغى ان لا يكون فى الحال معدوما فيكون موجودا و هو بعينه ممكن الوجود فشرط فى لا وجوده وجودَه . و الوجود الحالى لا ينافى العدم فى الاستقبال فضلا عن الأمكان .

و الأمكان على المترتبات[٥] واقع بالأشتراك وعلى الاخص[٦] ايضا باعتبارى جهة

---

١) ش : ما سلب ٢) خ . عليها ٣) شرح : يريد بالاربعة الضرورية المشروطة بالوصف العنوانى و الوقتيين والتى بشرط المحمول ٤) خ : الباقى
٥) شرح : يريد بالترتب ما هو بالخصوص و العموم فان الاول الذى هوالامكان العام اعم من الثانى الذى هوالامكان الخاص و الثانى اعم من الثالث الذى هوالامكان العارى

(راجع ذيل الصفحة التالية)

عمومه و خصوصه ، و كل على جزئياته متواطئ . فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون وممكن الكون ممكن اللاكون فالواجب ممكن اللاكون، وان كان غير ممكن - وماليس بممكن فهوممتنع - فالواجب ممتنع . قلنا الجواب «ممكن» بالمعنى العام ولا ينعكس الى « ممكن ان لا يكون » لدخول غير ممتنع الكون و ممتنع اللاكون فيه و هو غير ممكن بالأمكان الخاص و لا يتعين فى سلبه ضرورة العدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الأمكان على الأشتراك ، و لا تستمع الى قولهم ان الممتنع ممكن ان لايكون[1] فينعكس الى ممكن ان يكون لانه بالمعنى العام و لا ينعكس الى ممكن ان يكون .

و سالب كل جهة - و لابد من تقدم اداة السلب فيه على الجهة - غير السالب الموصوف بتلك الجهة ، و لابد من تأخر السلب فيه عن الجهة ، فسالب الضرورة و الامتناع غير السالبة الضرورية و الممتنعة لصدق الأولين فى مادة الأمكان دونهما ، و سالب الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه تكذب فى مادة ضرورة الوجود و العدم وهو يصدق .

التلويح الثانى فى تلازم ذوات الجهة

اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس و منها ما يجرى بينها لزوم دون تعاكس و ليس من شرط كل لازم العكس ، و هذه طبقاتها :

---

١) لا يوجد فى ع : فينعكس الى ممكن ان يكون .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

عن شيئى فى الضرورات ٦) شرح : يريد ان الامكان يصدق على الامكان الثالث بمعانيه الثلاثة المترتبة العام و الخاص و الاخص و يصدق على الامكان الثانى بمعنيين منها فقط و صدقه على الامكان الثالث بهذه المعانى المختلفة انما هو بالاشتراك اللفظى .

متقابلات

واجب ان يكون	ليس بواجب ان يكون
ليس بممكن العامى ان لايكون	ممكن عامى ان لا يكون
ممتنع ان لا يكون	ليس بممتنع ان لا يكون

متقابلات

واجب ان لا يكون	ليس بواجب ان لايكون
ليس بممكن العامى ان يكون	ممكن العامى ان يكون
ممتنع ان يكون	غير ممتنع ان يكون

متقابلات

ممكن ان يكون الخاص	ليس بممكن ان يكون الخاص
ممكن ان لايكون الخاص	ليس بممكن ان لايكون الخاص

شرح : يريد بالتعاكس لزوم كل واحد منهما للآخر. والضابط فى اللوازم التى لا تنعكس هو ان الطبقات لما كانت ثلاثـاكان نقيض كل واحد منهما لازم اعم من كل واحد من الطبقتين الباقيتين. و فى تلازم ممكن ان يكون الخاص و ممكن ان لايكون نظر و هو ان احدهما هوالاخر نفسه اذ لا معين للامكان الخاص الا ما يسلب الضرورة عنطرفى الوجوب و العدم والتلازم يستدعى المغايرة لكن المساهلة فى امثال هذه الاشياء لاتضر فى الغرض المقصود.

التلويح الثالث فى المقول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات

اعلم ان القضية التى فيها المقول على الكل هى التى قيل[١] محمولها على المقول عليه موضوعها فاشتملت على عقدى حمل فلهذا سالبها البسيط ايضا يكذب فى المعدوم للزوم ايجاب العقد الاول عليه فاستوى مع الايجاب المعدول . وفيها شرائط فى الوضع[٢] و الحمل اما الاول فاذا قلنا كل ج ب فلا يعنى كلى الجيم لما علمت انه عام و نوع لا يقع الكل موقعه و لا كليته اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشيئى كلازم واحد و نحوه ولا كل الشيئى فانه كل مجموعى معناه الجميع ، وقد يحكم على الآحاد بالكل العددى ما لا يصح[٣] عليه كقولنا كل انسان ذو نفس واحدة و لا كذلك الجمع . و لا يعنى الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل و ان لم يكن ج فهو ب و الا ما صح ان نقول المتحرك قد يسكن و صحته لعدم اخذه من حيث هو ، ولا يشترط ايضا بلا كون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين ، و لا يعنى[٤] الموصوف به فى احد الوجودين بل ما يعمهما دام اولم يدم ، و لا يشترط احدهما فيه .

و اما فى الحمل ففى ا ضرورية نقول : بالضرورة هو ب مادام موجودَ الذات و ان لم يكن ج ان كان مما يجوز زواله ، فانه اعم فى هذه المادة من جهة استمرار الحكم من قولنا « مادام ج » و ان كان « مادام ج » اعم منه من وجه لصحته هيهنا و فى ما شرطه فى الموضوع . و فى الدائمة الغير الضرورية دائما من غير ضرورة مادام ذاته موجوداً و ان لم يكن ج ، [٥]هذه صورتها وان كذبت كلية . و فى الممكنة يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الأخص . و فى الضروريات الاربع هو ب

---

١) خ : قبل ٢) ش : الموضوع ٣) ش : يصلح ٤) مع : لا يعين للموصوف ، خ : لا يعنى للموصوف . ٥) شرح : اى و ان لم تكن الجيمية صادقة عليه كما سبق مثاله ، و هذا صورة هذه القضية بحسب الحكم والقول فى المقول على الكل و ان كان لا يمكن صدقها لما بينا ان الحكم بالدوام فى الكليات لا يكون الا ضروريا .

مادام ب او مادام ج او نعيّن الوقت او نبهمه . فهذه هى الموجهة .

و ان لم يتعرض لجهة و حال ودوام او لا دوام بل يقتصر على ذكر المحمول فهى القضية المطلقة العامة وهى وان حصِرت فى الأعداد مهملة فى الاوقات .

و القضية لو كانت تقتضى من الجهات و الضمات شيئا ما صح عليها خلافه فمن حيث هى هى صالحة للكل فاذا قلنا كل ج ب لا يقتضى دوام البائية ولا لادوامها ولا اتفاق الأعداد فى وقت الاتصاف[١] بل ان اتصف بالبائية بعض موضوعات الجيم فى وقت و البعض الآخر فى وقت [٢] آخر يصح . و تطّرد هذه المطلقة فى الضروريات الستة و اذ[٣] لم يشترط الدوام قد يصح قلبها من الايجاب الى السلب كما عمل الحكيم[٤] حيث قلب كل فرس نائم الى لا شئى من الفرس بنائم . و الضروريات الاربعة اذا حذف خصوص شرائطها مقيدة باللادوام كقولنا كل ج ب لا دائما بل وقتاما هى المسماة بالمطلقة الوجودية ويتأتى بتة[٥] قلب موجبها الى سالبها ولا تصدق فى مادة الضرورة.

و قوم جعلوا مطلقتهم[٦] ما وقع فى الماضى اوالحال والممكن بحسب المستقبل و الواجب ما اشتمل على الازمنة الثلثة و بهذا فرّقوا بين الجهات و اذا اتى زمان لم يبق فيه من الالوان غير السواد اوغيره من مراتب العموم والخصوص صح ان كل لون سواد باطلاقهم لانه وقتى و قبل الوقوع ممكن بامكانهم ، و لا اطلاق و لا امكان بحسب الحمل الحقيقى فان هيهنا بالضرورة الوانا معقولة[٧] غير السواد و هذه الجهات سميت وقتية .

و الأمكان العام اعم من جميع الجهات ومن المطلقة العامة فان الممكنة تدخل فيها اشياء[٨] لا تقع ابدا و ليس المطلق هكذا . و الامكان الخاص اعم من الوجودية

---

١) ع : اتصاف ٢) لا يوجد « وقت » فى خ ش م ٣) م : اذا ٤) شرح : يشير الى الحكيم ارسطاطالس فانه تمثل بامثلة فى المطلقة ينقلب الحكم الايجابى فيها سلبا و السلبى ايجابا ٥) لا يوجد « بتة » فى خ ٦) خ م : مطلقهم . ٧) خ : فقوله ٨) م : الاشياء .

لمثل هذه العلة. وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هى اعم منه من جهة صدقها على الضرورى. و الوجودية اذا صرّح بها[١] جهة. و ظُنَّ ان المطلقة لدى التصريح[٢] جهة لأن لفظها دال[٣] و لم يُعلَم انه لم يدل على وثاق الربط و ضعفه وحال اصلا[٤] بل فيه عدم التعرض للكل.

و اما السلب فى المقول على الكل اما فى الاطلاق العام فينبغى ان لا يتعرض لحال و وقت بل كل ج ينفى عنه ب او يسلب عنه او ليس ب من غير تعرض جهة و ضمة. و المتداول فى اللغات لا شيئى من ج ب و يفهم مادام ج حتى لو وجد ج و هو ب يكذب فزاد[٥] على الاطلاق. و فى لغة الفرس يقولون هيچ ج ب نيست و كذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للآحاد. و فى الوجودية نقول كل ج ينفى عنه ب نفيا ضروريا لا دائما. و النظم المشهور[٦] لا يطابق من الوجوديات الّا لما شرطه[٧] فى الموضوع و اما فى الضرورة فلا فرق بين النظمين الّا ان قولنا كل ج بالضرورة ليس هو ب تعرض فيه الآحاد[٨] بالفعل ملاقيه(؟) للضرورة، و قولنا بالضرورة لاشيئى من ج ب ليس فيه تعرض للآحاد الّا بالقوة بل هو حصر لكل ج انه ليس ب، وتعلم حال الجزئيتين من الكليتين فقولنا بعض ج ب يصح مطلقا و ان كان فى وقت لاغير، و كل بعض اذا كان كذا فصح كل بعض مطلقا فيصح كل واحد، فمن سلّم الاول واوجب فى[٩] الكلية عموم الأوقات كعموم الآحاد[١٠] للحمل اخطأ، و الحكم على بعض شيئى

---

١) ع: به. ٢) م: التصرح. ٣) ع: حال. ٤) شرح: فيه نظر و هو ان الممكنة العامة ايضا كذلك. و لصاحب الكتاب على المطلقة العامة مباحثات كثيره ذكرها فى كتاب المطارحات و قد استصوب فى كثير من كتبه حذف المطلقة لكونها مغلطة كما حذفت مهملة اعداد الموضوع الا انه ذكرها فى التلويحات اتباعا للمشهور.
٥) خ: فيراد. ٦) شرح: النظم المشهور يريد به لا شيئى من كذا كذا بالعربية و هيچ كذا كذا نيست بالفارسية و قوله الا لما شرطه فى الموضوع هذا هو الذى سماه المتاخرون بالعرفى الخاص مثل لاشيئى من ج ب مادام ج لادائما. ٧) ش: شرط.
٨) ع: الاحاد. ٩) ش: على. ١٠) ش: كعموم الحمل.

بجهة لاينافی صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة كالفلك و بعضها بوجود غير ضروری و بعضها بامكان بحت ، و سالب الاطلاق او الوجود الصادق فی مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدهما الكاذبة فيها[١] .

التلويح الرابع فی التناقض

اعلم ان التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب و السلب على جهة[٢] تقتضی لذاتها ان يكون احدهما صادقا و الآخر كاذبا و لايخرج الصدق والكذب منهما ، ثم لا يلزم ان يتعين الصادق عندنا فان قولينا زيد يمشی غدا زيد لا يمشی غدا يتناقضان و لا تعين عندنا و كذا نحوهما من الممكنات . و لا خلو من الايجاب و السلب فان كذب الايجاب معناه ان الامر ليس كما اوجب و كذب السلب هوان مخالفة الايجاب غير صادق .

و من شرط التناقض رعاية التقابل فليراع فی القضيتين اتحاد الموضوع و المحمول و الربط و الاضافة و الجزء و الكل و الزمان و المكان و الشرط والقوة و الفعل ، وفی الجملة تتفقان لا محالة فی جميع ما وراء الايجاب و السلب مما يتغير[٣] به حال القضية . و فی المحصورات زيادة شرط[٤] و هو ان تكون احديهما كلية و الأخرى جزئية فتختلفان فی الكمية اعنی الكلية و الجزئية كما اختلفتا فی الكيفية اعنی الايجاب و السلب و الّا لايجب الاقتسام[٥] فان الكليتين فی مادةالامكان تكذبان و تسميان المتضادتين لان من خاصية الضدين امتناع الاجتماع فی الوجود دون العدم. و كل كلی اذا اخذ موضوعا و جزئيه محمولا كذب الكليتان فيه و صدق

---

١) لا يوجد « فيها » فی م .   ٢) ع : حمله خ : جملة .   ٣) ش : يتعين .
٤) شرح : يجب ان يتاول قوله بان تلك الزيادة فی اللفظ لا فی المعنى ليتمشى كلامه .
٥) خ ش ع : الاقسام .

الجزئيتان[١] و يسمى الجزئيتان الداخلتين[٢] تحت التضاد فاذا كذب كل ج ب ان كان لا لا شيئى صادقا فكذلك ليس بعض فلما لم ينعكس اطرد الجزئى نقيضا دون الكلى وكذلك فى السالب[٣] فاعتبر الاختلاف فى الكم . و فى التى تحفظ فيهـا الجهة قد يحوج الى امور فيها و سياتى .

و اذا اخذت الواح النقايض فطبقة الكليات الموجبة نقائضها سوالب جزئية و لم تصدق الكلية فى المواد الثلثة الا فى الواجب ، وطبقة سوالب الكليات لم تصدق فى غير كلى مادة الممتنع ، و اذا اخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف ففى طبقة السوالب اقتسم السالبتان فى الامكان و كذبتا فى الواجب و صدقتا فى الممتنع ، و فى طبقة الموجبات اقتسم الموجبتان فى الأمكان و كذبتا فى الممتنع و صدقتا فى الواجب، و فى مختلفات الكيف فقط اقتسم ما خلا الامكان . فعـرف ان الاقتسامـات فى هذه بخصوص المواد فلم يعتبر(كذا) . و لا تناقض فى المهملات لانها فى قوة الجزئيات .

فاذا عُرف ما قلنا فنقول المطلقة لا نقيض لهـا من جنسها اى بالاطلاق[٤] ليس لانها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها و سالبها معا كما قلب الحكيم ولميكن نقيضها سلب الاطلاق فانه بعدسلب الاطلاق كلما ثبت من الجهات الثبوتية فى الحقيقة لا ينافيها فلابد من السلب حتى يناقضها و غير الدائم لا يناقضها فتعين الـدائم ، و لا يشترط بالضرورة و الا تكذب مع المطلقة فى مادة السالب الدائم الغير الضرورى، و لا يشترط ايضا بغير الضرورة و الا تكذب معها فى مادة السالب الدائم الضرورى

---

١) شرح : مثاله اجتماع كل حيوان انسان مع لا شيئى من الحيوان بانسان على الكذب و اجتماع بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان على الصدق . ٢) ش : الداخلتان . ٣) ش : السلب . ٤) شرح : ظن بعضهم ان نقيض قولنا بالاطلاق كذا هو بالاطلاق ليس كذا بتقديم الاطلاق على السلب و ليس ذلك بحق لما ذكرنامن جواز انقلابها من الايجاب الى السلب . وظن بعضهم ان نقيض بالاطلاق كذا ليس بالاطلاق كذا بتقديم السلب على الاطلاق و هذا لا يجوز (يستدل بالبيان المذكور فى المتن) .

انظر بقية التعليقات فى الصفحة المقابلة

بقية تعليقات الصفحة ٣٦

- قوله (س ٥) واذا اخذت الواح النقايض الخ ، قال الشارح هذه المناسبات تتضح بهذا اللوح :

كل ج ب
يصدق في الواجب
ويكذب في الممكن
والممتنع

متضادتان
يقتسمان الصدق والكذب في الواجب
والممتنع ويجتمعان على الكذب
في الممكن دون الصدق

لا شيء من ج ب
يصدق في الممتنع و
يكذب في الواجب و
الممكن

متناقضتان يقتسمان الصدق والكذب في الامكان والممتنع
يقتسمان الصدق والكذب في الممتنع ويصدقان في الامكان ويكذبان في الواجب

متناقضتان

متناقضتان

(×)
ليس بعض ج ب

داخلتان تحت التضاد
يقتسمان الصدق والكذب في الواجب والممتنع
ويجتمعان على الصدق في الممكن دون الكذب
وحكم المهملتين حكمها في ذلك لان
المهملات في قوة الجزئيات

بعض ج ب
يصدق في الواجب
والممكن ويكذب في
الممتنع

يصدق في الممكن
والممتنع ويكذب
في الواجب

هذا ما افاده الشارح . و ليعلم ان عبارة « ليس بعض ج ب » فى اللوح ، التى كتبنا عليها علامة (×) ، كانت فى النسختين الموجودتين عندى من الشرح كذا : ليس كل ج ب ، و هو خطأ واضح نشأ و لاشك من سهو النساخ ، فان المقام يستدعى قضية جزئية سالبة تختلف عن القضية التى تقابلها بالقطر (لاشيئى من ج ب) كما و عن التى تقابلها بالعرض (بعض ج ب) كيفا ، وتلك القضية لا تكون الا « ليس بعض ج ب » ، و بهذه الصورة وردت فى منطق الاشارات ، ص ٥٥ من طبعة طهران الثانية ، وفى كتاب اساس الاقتباس ، ص ١٠٠ من طبعة طهران ايضا ، و قد اعتمدت فى اصلاح هذا الخطأ عليهما . و للطوسى شارح الاشارات بيان هناك فى توضيح المصطلحات الواردة فى اللوح ربما يفيد القارى فليراجع .

ع . ف

و هو الامتناع ، بل الدائم مطلقا و ان كان في الكليات تتعين ضروريته ، فقولنا كل ج ب بالاطلاق نقيضه ليس دائما بعض ج ب ولا شيئى مطلقا محذوف الزيادة العرفية بعض دائما و في جزئي المطلقة كليتا الدائم و في الوجودية اذا قلنا كل ج ب نقيضه ليس بالوجود كل ج ب بل امابالدوام العديم القيدين بعض ج ب اوليس لانه اذا سلب الوجود فقد تبقى ضرورة الايجاب في الكل او السلب عنه ، و الضرورة الدائمة في الجزئيتين او الدائم الغير الضروري فيهما و الدائم المطلق في البعض ايجابا و سلبا يغني عن تعديدها . و اذا قلنا بالوجود لا شيئى من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شيئى من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة . و نقيض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود شيئى من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شيئى لاغير اذ جهات البعض لاتنافيه . و نقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شيئى .

و قوم احتالو ليجعلوا نقيض المطلقة من جنسها فقالو كل ج ب مادام ج فأخذوها بشرط الدوام في الموضوع و اعلم انها خرجت عن الاطلاق و مع ذلك اذا اخذمن جنسها ليس بعض ج ب مادام ج يكذبان في بعض موادالوجوديات كقولنا الانسان متنفس و ان اخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها .

و الدائمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضروري او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه : ليس بالدوام الغيرالضروري شيئى من ج ب او ليس شيئى من ج بالدوام الغير الضروري ليس ب[1] و يبقى اما ضرورة الايجاب او السلب في الكل او الوجود ايجابا و سلبا فيه فيهما[2] و كلتاهما كاذبتان كما دريت .

---

١) شرح : هو عين نقيض السالبة الجزئيه . ٢) شرح : الضمير في فيه عايد الى الكل و في فيهما الى الموجبة و السالبة الجزئيتين اللتين يطلب لازم نقيضهما .

و الوقتية ان عين فيها الزمان و فيها[١] قصد الايجاب و السلب صح التناقض ، و الذى قال انه اذا قيل كل ج ب فى وقت ما غير معين نقيضه انه ليس بعض ج ب فى ذلك الوقت الذى فيه كل ج ب لم يدر انه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب المشروط بوقت كون كل ج ب و ليس وقتامعينا ليتعرض له . وقولنا[٢] كل ج ب مادام ج لا دائما فنقيضه ليس كل ج ب مادام ج لا دائما بل اما بعض ج ب دائما اوليس بعض ج ب ابدا او ليس بعض ج ب فى بعض اوقات كونه ج ، و لا يحتاج الى ذكر دوام البائية فى كل ج او سلبها فى جميع اوقات كونه ج لأن ذكر البعض هيهنا فى التناقض يغنى عن ذكر الكل كما عرفت ، ونقيض قولنا لاشيئى كذا ليس لاشيئى كذا بل ليس بعض دائما او بعض ج ب ابدا او فى بعض اوقات كونه ج . و قس على هذا نقيض الجزئيتين و يبدل فى النقيض البعض بالكل .

و نقائض الضروريات اوردناها فى هذه الألواح و لوازم نقائضها المتعاكسة القائمة مقامها لتورد حيث ترادفت السلوب فى نقيض سالبة .

بالضرورة كل ج ب	لا يمكن ان لا يكون كل ج ب
ليس بالضرورة كل ج ب	ممكن ان لا يكون كل ج ب
بالضرورة بعض ج ب	لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة لاشيئى من ج ب	ممكن ان لايكون شيئى من ج ب
بالضرورة لا شيئى من ج ب	ليس يمكن ان يكون شيئى من ج ب
ليس بالضرورة لاشيئى من ج ب	ممكن ان يكون شيئى من ج ب

١) لايوجد «فيها» فى خم ويحتمل ان يكون «فيه» اى فى الزمان ، وفى الشرح : اذا كان الحكم فى القضية موجبة كانت اوسالبة فى زمان معين مخصوص وقصد ذلك الزمان بعينه فى الايجاب والسلب كانت الموجبة مناقضة للسالبة وبالعكس. ٢) م : ر لوقلنا . وفى الشرح : قولنا كل ج ب الخ هذه هى التى تسمى بالوجودية العرفية و بالعرفية الخاصة .

بالضرورة ليس بعض ج ب	ليس بممكن ان يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة ان شيئا من ج ليس ب	ممكن ان يكون كل ج ب

بين كل خطين متناقضان على الطول[1] ومتلازمان على العرض ، و على القطر متلازما نقيض كل واحد و مناقضا لازم كل واحد . و الامكان هيهنا هو العام ، و قولنا كل ج ب بالامكان الخاص يناقضه : ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل اما بالضرورة فى البعض ايجابا او سلبا ، و بالامكان لا شيئى ليس بالامكان لا شيئى و يبقى القسمان بعينهما وفى الجزئيتين[2] هكذا فى الكل .

التلويح الخامس فى العكس

اعلم ان العكس هو[3] جعل موضوع القضية محمولا و المحمول موضوعا مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق و الكذب . و نبدء بالسالبة الضرورية و ان كان فيه مخالفة العرف[4] لغرض لنا فنقول اذا قلنا : بالضرورة لا شيئى من ج ب فيصح عكسه

---

١) شرح : اما المتناقضان على الطول فمثل بالضرورة وليس بالضرورة ولا يمكن و ممكن و اما المتلازمان على العرض فمثل بالضرورة كل ج ب و لا يمكن ان لا يكون كل ج ب و اما متلازما نقيض كل واحد و متناقضا لازم كل واحد فمثل بالضرورة كل ج ب وممكن ان لا يكون كل ج ب فان كل واحد لازم نقيض الاخر لزوما متعاكسا عليه وهو نقيض لازمه ايضا . ٢) ش : الجزئيين،شرح: والجزئيتان اعنى الموجبة والسالبة من الممكنة الخاصة هكذا نقيضهما و لازمه الا انه يبدل البعض من افرادالموضوع بالكل منهما على قياس ما علمت فيمامر . و ينبغى ان لا يهمل تقديم السور على حرف الانفصال لئلايخرج عن اجزاء لازم النقيض قسم ربما كان الحق فيه مع كذب القسمين الباقيين مع الاصل كما قد نبه عليه فيما تقدم و ذلك مما اغفل فى هذا الكتاب .

٣) شرح : هذا التعريف يختص بالحمليات فان اريد تعميمه قيل هو تبديل كل واحد من جزئى القضية ذوى الترتيب بالآخر مع بقاء الصدق بحاله ، والاحتراز بذوى الترتيب هو عن المنفصلة فانه لايتميز مقدمها عن تاليها الا بالوضع دون الطبع واذا بدل كل واحد من جزئيها بالآخر فهى هى لاغيرها . ٤) شرح : اما مخالفة العرف فلان عادتهم الابتداء بالسالبة المطلقة العامة و اما غرضه فى المخالفة فلان الضرورية هى الاشرف و الاهم فى العلوم .

بالضرورة لا شيئى من ب ج و الّا صح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده و نفرض البعض من ب الموصوف بج شيئا معينا هو د فد كما انه بعض ب الموصوف بج فهو بعض ج الموصوف بب و قد كنا قلنا بالضرورة لاشيئى من ج ب فصدقه معه محال و كان ذلك صادقا فيكذب هذا لانه محال و ما ادّى اليه يكون محالا و هو بعض ب ج فيصح بالضرورة لا شيئى من ب ج .

و الموجبة الكلية الضرورية لاتنعكس كليةلجواز ان يكون المحمول كالحيوان اعم من الموضوع كالانسان ولاينعكس كليا ولابد له من عكس فانه اذا كان بالضرورة كل ج ب فنجد شيئا معينا هو موصوف بالجيمية و البائية و ليكن د فهو من الجيم الموصوف بب فيكون من الباء الموصوف بالجيمية واذ لم يحصل العكس كليافيصح جزئيا و هو بعض ب ج و لا ينعكس ضروريا لجواز ان يكون المحمول كالانسان ضروريا للموضوع كالكاتب و الموضوع غير ضرورى للمحمول[1] بل ممكن . و لا ينعكس غير ضرورى فى جميع المواضع لجواز ان يكون الموضوع و المحمول كل منهما ضروريا[2] للآخر كالانسان والناطق ، فالواجب ما يعمها و هو الامكان العام و هو اولى من الاطلاق العام فى بعض المواضع لانه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول جميع الممكنات الخاصة بخلاف الأمكان العام . و نبين هذا العكس بطريق آخر فنقول ان لم يصح « ممكن ان يكون بعض ب ج العام » فيصح « بالضرورة لا شيئى من ب ج » فبالضرورة لا شيئى من ج ب ، كما بينا عكسه ، و قد كنا قلنا بالضرورة كل ج ب .

و الجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان المذكور من الافتراض و الخلف .

و السالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد

---

١) ش : المحمول . ٢) فى الاصول : ضرورى .

يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالانسان عن بعضه و بالعكس لا يتصور .

و اما الممكنات فالسالبة الممكنة الخاصة و العامة لا عكس لهما فقد يسلب محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضروری له كالانسان فلايتأتی العكس حتی يقال ممكن ان لا يكون شيئی من الكاتب انسانا ، و كذلك الجزئی فان الانسان موضوع للكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون دونها و لا تكون دونه فيسلب عنه و لا يسلب عنها .

و الموجبة الكلية الممكنة[1] العامة و الخاصة و الجزئية تنعكسان جزئيتين كما بينا بالافتراض . وعكس الممكنة الخاصة لا يتأتی ممكنة خاصة لجواز ان يكون المحمول الممكن للموضوع ضروری[2] له الموضوع كالضاحك بالفعل للانسان فاذا قيل : بالامكان كل انسان ضاحك لا ينعكس ممكنا بل هيهنا ضروری ، و الضرورة غير مطردة ايضا لجواز ان يكون موضوع ومحمول كل منهما ممكن للآخر كالكاتب و الضاحك بالفعل فيصح ممكنا ، و الذی يعم الواجب و الممكن الخاص الامكان العام فنقول اذا كان كل ج ب بای امكان كان او بعضه فبعض ب ج بالامكان و الّا فبالضرورة لا شيئی من ب ج فبالضرورة لا شيئی من ج ب وكان كله او بعضه ب هذا محال . فان قيل اَليس السالبة الممكنة فی قوة الموجبة فنقلبها اليها و نعكس الموجبة ثم نقلب الى السلب فتكون السالبة الممكنة انعكست ، فيقال اذا قلبت الى الايجاب و عكست جائت ممكنة عامة موجبة لا تنقلب الى السلب .

و المطلقة العامة السالبة و الوجودية لا عكس لهما لا كما ظنّ الظاهريون[3]

---

١) شرح : جماعة من المتأخرين زعموا ان الموجبة الممكنة غير معلومة الانعكاس فطعنوا فی البيان الخلفی و الافتراض بما تجده فی كتبهم، وتعرف وجه الجواب عنه بما اعطيت من الاصول . ٢) كذا فی الاصول . ٣) شرح : الظاهريون هم الذين يحكمون بالظاهر من غير تامل لما هوالحق فی نفس الامر ، اولئك انما حكمو بانعكاس

(راجع ذيل الصفحة التالية)

الذين احتجوا بطريق الخلف و لم يعلموا ان الخلف يبتنى على النقيض و لا نقيض لهما[١]، و ان اخذ النقيض دائمة جزئية فتنعكس موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورة و الدوام فلا يناقض السالبة المطلقة . و انظر[٢] انا اذا قلنا بالاطلاق لا شيئى من الانسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى ان نقول و لاشيئى مما هو ضاحك[٣] بالفعل انسانا .

و المطلقة الكلية و الجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما بينا بالافتراض، و كذا الوجودية ، و كلاهما ينعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودى كالمتنفس للموضوع كالحيوان ذى الرية لا يتأتى العكس فيه وجوديا بل ضروريا . و فى موضع يكون الموضوع و المحمول كل منهما وجوديا للآخر كالمتنفس و النائم الذين هما محمولا الانسان مثلا بالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود ، فمما يعم المادتين الاطلاق العام . و يتأتى البيان الخلفى هيهنا فنقول اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب فبالاطلاق بعض ب ج و الّا دائما لا شيئى من ب ج فدائما لا شيئى من ج ب و قد كان بالاطلاق كله او بعضه ب ، هذا مُحال .

ساقة[٤]: اعلم ان الشرطيات المتصلة حالها فى التناقض و العكس حال الحمليات فنقيض « كلّما » « ليس كلّما » ونقيض « قد يكون » «ليس البتة » و على هذا فقس . و

---

١) ع : لهـا . ٢) م : فانظر . ٣) ع خ : ضحـاك . ٤) شرح : الساقة هى آخر الجيش استعارها هيهنا لكون ما هى متضمنة له كالتذييل علـى مباحث النقيض وكالخاتمة له . و انما خص المتصلـة بذلك دون المنفصلة لان المنفصلة لا عكس لها كما عرفت بل تجرى مجرى الحمليات فى النقيض لا فى العكس .

(بقية تعليقات الصفحة السابقة)

السالبة المطلقة العامة والوجودية اذا كانتا كليتين اما اذا كانتا جزئيتين فما وجدنا من نقل ان احدا حكم بعكسها و صاحب الكتاب حكى عنهم انهم يحكمون بذلك فى السالبة مطلقا ولم يقيدها بالكلية وذلك توهم فيجب ان ينزل كلامه على الكلية لا غير وظاهران مراده ذلك .

عكس كلما قد يكون و ليس البتة ليس البتة ، و هكذا فى الجميع .

و عكس النقيض هو[١] جعل مقابل الموضوع بالايجاب و السلب محمولا و مقابل المحمول موضوعا و الكيفية باقية و الصدق بحاله ، فقولنا كل انسان حيوان عكس نقيضه كلما ليس بحيوان ليس بانسان[٢] لانك حصرت الموضوع فى المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع . و قولنا بعض الانسان حيوان عكس نقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان .

و السالبة الكلية عكس نقيضها لا يصح كليا فاذا قلنا لاشيئى من الانسان بحجر ليس لنا ان نقول لا شيئى مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان و هو كذب ، بل يصح عكس نقيضه جزئيا .

و كذلك السالبة الجزئية فاذا قلنا لاشيئى من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح بعض[٣] ما ليس بب ليس بج و ان لم يصح هذا صح لا شيئى من غير الباء ج فينعكس لا شيئى من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب ، و قد قلنا ليس بعض ج ب . و فى بعض هذه المواضع يحتاج الى تقييد ذهنى كقولنا بعض الانسان موجود عكس نقيضه

---

١) شرح : هذا التعريف ايضا مختص بالحمليات فان اريد تعميمه قيل هو جعل كل واحد من جزئى القضية دون الترتيب بالايجاب والسلب مكان الآخر مع بقاء الكيفية و الصدق . ٢) شرح : ما ذكره من انعكاس الموجبة الكلية فهو مختص بما يصدق عليه الدوام اما بحسب ذات الموضوع و اما بحسب وصفه ، و اما اذا كانت جهة الاصل مطلقة او ممكنة فانه لا ينعكس كذلك اللهم الا بزيادة قيود لا حاجة الى ذكرها ومثال ذلك كل انسان ضاحك بالفعل فانه لاينعكس الى كل ماليس بضاحك بالفعل هو ليس بانسان، و دليله ان الموضوع محصور فى المحمول بمعنى انه اخص منه اومساوله فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع و هذا لا يتناول الا الضرورية والدائمة فيجب حمل كلام صاحب الكتاب على ذلك او على التخصيص ببعض الموجبات الكلية ولعله لاجل هذا لم يقل الموجبة الكلية عكس نقيضها كذا تنبيها منه على ان هذا الحكم ليس فى كل الجهات بل فى بعضها ، و لعله لم يعمم الحكم فى كل موجبة جزئية لهذا السبب. ٣) ع : فيصح ليس بعض الخ .

بعض ما ليس بموجود فى الاعيان اى مما هوفى الذهن ليس بانسان اذماليس بموجود عينا لا بعض له فيه .

فان قيل قلتم ان السالبة الكلية[١] و الموجبة الجزئية تنعكسان و لديكم[٢] ان قولنا لا شيئى من الحائط فى الوتد لاينعكس ليكون لاشيئى من الوتد فى الحائط ، و كذلك قولنا بعض الشيخ كان شابا لا ينعكس ليكون بعض الشاب كان شيخا ، قيل ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته[٣] محمولا و كذا المحمول وفى القضيتين ما نقل فى (؟) وكان اللذان هما جزءا المحمولين معهما ، و عكسهما الصحيح لاشيئى مما فى الوتد حائط و بعض ما كان شابا فهو شيخ ، فاذا قلنا قضية كذا لا تنعكس معناه لا يجب ان تنعكس .

---

١) شرح : يجب ان يضاف اليه « التى يصدق عليهاالدوام الذاتى والوصفى » لان التى ليست كذا ما ادعى عكسها ليوجه عليه شك ، و ظاهر ان مراده ذلك والمثال الذى تمثل به يحققه . ٢) خ م : فكذيكم ، و يحتمل : فلديكم . ٣) خ : بكلية ، م : لكليته .

المرصد الخامس فى تركيب الحجج

وفيه ثلثة مطالع

المطلع الاول فى حقيقة الحجة و اصناف صورها و موادها واحوالها[1] وفيه عشر تلويحات

التلويح الاول فى نفس الحجة و مباديها و تقسيم صورها

اعلم ان الحجة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع التصديق[2] بقول آخر ، و لها اقسام والعمدة من الاقسام انما هو القياس وسنذكر باقى اقسامها ان شاء الله تعالى.

و القياس هو قول[3] مؤلَّف من قضايا اذا سُلّمت لـزم عنه لذاته قول آخر . و لولا التقييد بالتأليف من القضايا لم تخرج من الحد القضية الواحدة التى يلزم منها لذاتها صدق عكسها و عكس نقيضها . و قولنا لذاته يخرج به الأضرب العقيمة اذا اتفق صدقُ نتيجتها لخصوصية المادة و غيرهـا و كنتيجة تستنتج من قياس لا ينتهى الى انتاجها الا بمقدمة اخرى لم تذكر .

و القضية اذا جعلت جزء القياس تسمى مقدمة و اجزائها الذاتية التى تبقى بعد التحليل الى الافراد[4] تسمى حدودا ،لا الاجزاء الغير الذاتية كالجهات وادوات السلب

---

١) لايوجد «احوالها» فى ع ش . ٢) شرح : هذاالتعريف لا يتناول القياس الشعرى اذ لا يحصل منه تصديق كما ستعرف ، فان اردنا اندراج القياس الشعرى فيه قلنا الحجة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع او ما يقوم مقامه بقول آخر و يراد بالتردد ما يعم القسمين كما تبين فى باب التعـريفات . ٣) شرح : ليس المراد من القول القول اللفظى بل الفكرى . ٤) شرح : يريد بالافراد فى هذه المواضع لا المفردات التى لا تنحل الى غيرها بل ما هو اعم من ذلك و هى الافـراد التى تنحل القضية اليها اولا سواء كانت مفردة كما فى الحمليات اومركبة كما فى الشرطيات .

و غيرها و لا الذاتية التى لا تبقى بعد التحليل كالروابط . مثال للقياس و مقدمتيه و المتعلق به قولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فالقولان الأولان هما المقدمتان و مجموعهما قياس و الثالث اللازم منهما هو النتيجة .

و لم يشرط فى القياس ان تكون مقدمتاه مسلّمتين بل ينبغى ان تكونا بحيث لو سلمتا لزم ما يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد . و من خاصية صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه و لا يوجد هذا فى صحة المادّة .

و القياس لا يخلو اما ان يُذكر فيه احد طرفى نقيض النتيجة بالفعل اولم يذكر ، و الاول[١] يسمى استثنائيا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ، ذكر فيه احد طرفى نقيض النتيجة و هى[٢] النتيجة بعينها . او يقال لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ، ذكر فيه احد الطرفين و هو نقيض النتيجة . و الذى لم يذكر فيه بالفعل ذلك ما ذكرناه من المثال الاول و ان كانت النتيجة بالقوة داخلة فى قولنا كل ب ا .

و القياس الاقترانى قد يكون من سواذج القضايا الثلثة و قد يكون من المختلطات[٣] بعضها مع بعض كما سنذكره . و يوجد فى الاقترانى حد مكرر فى المقدمتين مثل ب فيما سلف من المثال يسمى الحد الاوسط و يسقط فى النتيجة . و لكل واحد من المقدمتين حد يخصه و يسميان الطرفين و الرأسين والذى يصير موضوع النتيجة او مقدمها يسمى الاصغر و الذى يصير محمول النتيجة او تاليها يسمى الاكبر ، والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى و التى فيها الاكبر تسمى الكبرى ، و تأليف المقدمتين يسمى اقترانا و الاقتران المنتج قياسا و كيفية وضع[٤] الحد الاوسط عند الطرفين يسمى شكلا ، و اقتضى التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط اما ان يكون

---

١) ع م : فالاول . ٢) كذا فى ع م ش ، و فى خ : و حق (؟) . ولعل الصواب : وهو. ٣) ش : مختلطات . ٤) ع : حد الوضع .

محمول الصغری و موضوع الکبری او موضوع الصغری و محمول الکبری او محمولهما او موضوعهما جمیعا. و الاوّل هو البیّن التام بنفسه و یسمی الشکل الاول لانه بیّن بذاته ویتبیّن به غیره وهوالمنتج للمطالب الاربعة و ذوالشرفین ای الموجب الکلی لاناتج له فی الاشکال غیره اما غیره فلا ینتج الاالکلی دون الایجاب او الموجب دون کلیه کالثانی والثالث، والذی هوعکس الاول بعید عن الطبع لایتفطن لکونه قیاسا وفیه کلف شاقه [ولذلك] اسقط، والثانی والثالث یکاد الطبع یتفطن لقیاسیتهما[1] من نفسهما. و اشترک الثلثة فی ان لا نتیجة فیها[2] عن سالبین[3] الاّ فی سوالب هی فی حکم الموجبات، و الشکل الثانی فیه تفصیل یذکر، و لا عن جزئیتین ولا عن صغری سالبة و کبری جزئیة. و النتیجة تتبع اخس المقدمتین فی الکم و الکیف[4] لا غیر الا فیما سنذکره و لو تبعت الاشرف لکانت اتم فی نفس حکمها وخبریتها مما نتجها[5] و هو المقدمة الأخری.

الشکل الاول و هو الذی یکون الاوسط فیه محمول الصغری و موضوع الکبری و له شرطان احدهما ان تکون الصغری موجبة او فی حکمها کالممکنات و الوجودیات السالبة لیدخل [الاصغر][6] فی الاوسط فیتعدی الحکم الی الاصغر اذ لو باینه فلا تعدی کما یوخذ الاوسط نوعا مباینا للاصغر و یسلب عنه و یحمل علی الاوسط معنی یعمهما من الجنس وغیره کقولنا لاشیئی من الانسان بطائر و کل طائر

---

١) ع : لقیاسهما. ٢) خ : منها. ٣) ع : السالبتین. ٤) شرح : لقائل ان یقول انه لم یبین بیانا برهانیا ان النتیجة لا تتبع الاشرف و التعویل فیه ان کان علی غیر استقراء الضروب الممکنة فی کل شکل فکان من الواجب ان یذکر تلك الحجة علی وجه التحقیق و ان کان علی استقرائها فتبیینه عقم بعضها بما یبتنی علی ان النتیجة تتبع اخس المقدمتین یوجب الدور. ٥) ش : منتجها و هی. ٦) شرح : انما اشترط ان تکون الصغری موجبة او فی حکمها لیکون الاصغر اخص من الاوسط او مساویا و ذلك هو المراد بدخوله فیه فان الاعم والمباین خارج عن الشیئی.

حيوان لوجائت النتيجة لكانت سالبة البتة لان النتيجة تتبع الاخس و هى « لاشيئى من الانسان بحيوان » و لا شك فى كذبها ، و فى السالبتين يوخذ[١] الاكبر خاصة او فصلا للاصغر و الاوسط[٢] مباينا لهما فلو جائت النتيجة لكانت سالبة و تكذب البتة . و الثانى ان تكون الكبرى كلية ليندرج الاصغر فى الاوسط فيتعدى اليه الاكبر و لوكانت جزئية يجوز ان يقع الاوسط جنس الاصغر او عاما آخر و يحمل على بعضه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة من موافقة او مخالفة فى الموجبة ما يسلب عنه و فى السالبة ما يثبت عليه فلا نتيجة .

و المعتبر من القضايا المحصورات الاربع و كل[٣] من الصغرى و الكبرى يجوز ان يكون على حال واحدة من الاحوال الاربع فاذا اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى كانت اربعة فى اربعة فهى ستة عشر ضربا فباعتبار الشرطين تعيّن من الصغرى موجبتاها و من الكبرى كليتاها فكل من كل منهما اذاضم الى الآخر صار ضربا معتبرا فيكون اربعة اضرب فلما انحصر الصحيح فى اربعة فالباقيات[٤] من اثنى عشر ضربا عواقر فاسدات . الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية ، مثاله كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فانه اذا دخل الجيم فى الباء فكل حكم حكمت عليه يتعدى اليه . الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ، مثاله كل ج ب و لاشيئى من ب ا فلا شيئى من ج ا . الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و كل ب ا فبعض ج ا . الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و لا شيئى من ب ا فبعض[٥] ج ليس ا .

---

١) خ : يوجد . ٢) زاد فى خ بعد الاوسط : فيتعدى اليه الاكبر و لوكانت جزئية . و هوخطأ نشأ من التباس هذا « الاوسط » باوسط آخر سيجيى[٦] . ٣) خ : و كل واحد . ٤) خ ع : و الباقيات . ٥) م خ : فليس بعض ج ا .

الشكل الثانى و هوالذى يكون الاوسط فيه محمولا فى المقدمتين و شرطه ان تكون مقدمتاه مختلفتين فى الكيفية ـ الا فيما يذكر من بعد ـ و الكبرى كليةً ، اما الاول فلان المتفقين[1] قد يثبت عليهما اويسلب عنهما شيئى واحد و لا نتيجة سوى الموجبة و المتباينين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيئى واحد و لا نتيجة سوى السالبة و اذ لا لزوم لاحدهما فى الموجبتين و لا فى السالبتين فلا اطراد فلا نتيجة . واما الثانى فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدين المتفقين فالنتيجة موجبة او مباينا للاصغر و الاوسط محمول على الاكبر او مسلوب عنه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة . و بالشرط الاول تعرف ان لاقياس فى هذا الشكل من[2] المطلقتين و الوجوديتين و الممكنتين و لا عن خلطهما لان سلبها فى قوة ايجابها فيوجب المحمول الوجودى كالمتنفس على المتفقين كالانسان و الناطق بهذه الاعتبارات اويسلب فليس الا الايجاب اوعلى المتباينين كالانسان و الفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لايجاب و لا سلبٍ فلا نتيجة .

وضروبه اربعة لنحو البيان المذكور ، الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة فينتج كليةً سالبة ، مثاله كل ج ب ولاشيئى من ا ب فتعكس الكبرى فتصير لاشيئى من ب ا و هو ثانى الاول فينتج لاشيئى من ج ا . او يبيّن بالخلف فنقول ان لم يصح لاشيئى من ج ا فيصدق نقيضه وهو بعض ج ا و نقرنه بكبرى القياس مجعولا صغريها وهى[3] لا شيئى من ا ب فينتج ليس بعض ج ب و كان كل ج ب ، هذا محال[4] ، وصورة القياس صحيحة و كذا الكبرى فالمحال لزم من كذب الصغرى التى هى نقيض النتيجة . وفى

---

١) شرح : فان المتفقين كالانسان و الناطق قد يثبت عليهما شيئى واحد كالضاحك .

٢) م : عن. ٣) فى الاصول : و هو . وظاهر ان الضمير راجع الى « كبرى القياس ».

٤) خ م : خلف محال .

جميع قياسات الخلف التى فى الشكل الثانى يقرن نقيض النتيجة بالكبرى هكذا و فى الثالث بالصغرى مجعولا كبريها. الضرب الثانى من كليتين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية، مثاله لا شيئى من ج ب و كل ا ب تعكس الصغرى و تجعل كبرى فينتج لا شيئى من ا ج ثم تعكس النتيجة ليرجع الرأسان كل الى مكانهما و هو المطلوب، و البيان الخلفى على ما ذكرنا. الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة، مثاله بعض ج ب و لاشيئى من ا ب يتبيّن[1] بعكس الكبرى و الخلف كما بيّنا. الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى ينتج جزئيةً سالبة، مثاله ليس بعض ج ب و كل ا ب. لا بيان بالعكس هيهنا لان السالبة الجزئية لا تنعكس و الكبرى تنعكس جزئية و لاقياس عن جزئيتين، فيبين بالخلف انه ان لم يصح ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا و نتمم كما ذكرنا، او نبين بالافتراض فتقول و ليكن البعض من ج الذى ليس بـ ب د فيكون لا شيئى من د ب و كان كل ا ب ينتج من ثانى الثانى لا شيئى من د ا و يضم اليه «بعض ج د» فينتج من رابع الاول ليس بعض ج ا. و كل افتراض انما يتم بقياس من الشكل الذى فيه ذلك الضرب و بقياس من الاول.

الشكل الثالث و هو الذى الاوسط فيه موضوع فى المقدمتين، و شرطه ايجاب الصغرى او[2] ان يكون فى حكمه و كلية احدى المقدمتين ايتهما كانت. اما الأول فلأن الصغرى السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدّين فى الكبرى الموجبة فلو صحت نتيجة[3] لكانت سالبة البتة و تكذب او ان يكون الاصغر و الاكبر المتفقان مباينا[4] فى السالبتين فلو صحت النتيجة لكانت سالبة فتكذب[5] البتة، و اما الثانى فلأن المعنى الواحد الكلى قد يثبت عليه بالايجاب[6] الجزئى شيئان متفقان

---

١) م: يبين ٢) ع: و ٣) خ: صح نتيجة، ع: صحت النتيجة ٤) م: مباينا ٥) ع: و تكذب ٦) زيد فى خ: و السلب.

او يسلبان ، او يوجب احدهما و يسلب الاخر و ليس غير الايجاب ، اوامران مختلفان يجعل على الاقسام الثلثة و ليس غير السلب . و قرائنه ستة لان كبراه لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة نتجت اربعة كالشكل الأول ولما لم تتعين الكلية جاز ان تكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان . و خاصيته ان لا ينتج غير الجزئى . الضرب الاول منه من كليتين موجبتين و ينتج[١] جزئية موجبة ، مثاله كل ب ج[٢] و كل ب ا تنعكس[٣] الصغرى فيرجع الى ثالث الاول فينتج بعض ج ا او نقول ان لم يصح هذا يصح لا شيئى من ج ا و نقرنه بصغرى القياس وهى كل ب ج ينتج من ثانى الاوّل لا شيئى من ب ا وكان كل ب ا هذا محال ولزم كذب الكبرى التى هى نقيض النتيجة. الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة تبين بالبيانين على ما ذكرنا الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالبيانين . الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة و لا تعكس الصغرى ههنا فانها تنعكس جزئية و لا قياس عن الجزئيتين[٤] فتعكس الكبرى و تجعل صغرى فتستنتج ثم تعكس النتيجة ، او نبين بالخلف فنقول ان لم يصح بعض ج ا فلا شيئى من ج ا و يتمم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو الالف د حتى يكون كل د ا فنقول كل د ب و كل ب ج ينتج من اول الاول كل د ج فكل د ج و كل د ا ينتج من اول الثالث بعض ج ا . الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، و لا بيان عكسى اذ لا عكس للسالبة ، و الصغرى ان عكست صارت جزئية و لاقياس عن الجزئيتين ، فنبين بالخلف او بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو « ليس ا » د فيكون لا شيئى من د ا فنقول كل د ب و كل ب ج فكل د ج و يقرن بالمقدمة المدخره[٥] فيستنتج[٦] المطلوب.

---

١) م : فينتج ٢) ع : كل ج ب ٣) خ ع : فينعكس ٤) ش : جزئيتين ٥) خ : المؤخرة ٦) خ : فينتج .

و الافتراض انما وضع لجعل قضية جزئية كلية . الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية تبيّن بعكس الصغرى و الخلف كماذكرنا. و حيث صحت الجزئية صحت الشخصية فى الاشكال .

التلويح الثانى فى المقدمات الموجهة و المختلطات

اذا[١] كانت المقدمتان موجهتين بجهة واحدة فالنتيجة جلى ان تتبعهما ، و الممكنتان تنتجان ممكنة لان ما يمكن ان يمكن يحكم العقل بامكانه ولا يتوقف كثيرا. واعلم ان النتيجة فى الشكل الاول تابعة للكبرى فى المختلطات لان الاكبر يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الأوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى وجودية فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج **ب** و بالوجود كل **ب ا** عرف من طبيعة الامكان جواز اللاوقوع ابدا فاذا[٢] لم يتصف الجيم بالبائية ابدا فلا يلزم ان يتعدى اليه **ا** بالفعل بل بالقوة فهى ممكنة ، او كانت الصغرى ضرورية و الكبرى كل **ب ا** مادام **ب** الذى يعم الواجب و غيره فج[٣] يدوم[٤] بالضرورة فيدوم **ا** بالضرورة ففى هذين تبعت الصغرى . و لا يجوز ان يقال فى هذه كل **ب ا** مادام **ب** لا دائما[٥] لانا اذا قلنا كل **ب ا** مادام **ب** لا دائما حكمنا ان كل موصوف بب لايدوم له العدم دوام البائية و كان من الموصوفات بب ج الذى ضرورى له البائية فلا يصدقان .

و تعلم[٦] مما ذكرنا انه اذا كان كل ج **ب** بالامكان و كل **ب ا** بالضرورة ومعناه كل واحد مما يوصف بانه **ب** دام له البائية او لم تدم فهو بالضرورة **ا** و ان لم يكن **ب** كما عرفت فى المقول[٧] على الكل فلامدخل للبائية الغير الضرورية فى حمل الالفية على موصوفاتها فهى واجبة دونها و ج من الموصوفات بب بالامكان فاذا فرض وقوعه

---

١) خ : اذ ، ع : و اذا ٢) م : فاذ ٣) خ : بج ٤) زيد فى خ : ب
٥) زيد فى خ م : فانه لا يصدق مع الضرورية الصغرى ٦) خ م : يعلم ٧) ع: القول .

فيجب دونه له الالفية .

واستثنى من كون النتيجة تابعة لأخس المقدمتين ما اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورية موجبة فان النتيجة موجبة ضرورية[١] و كذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة و كبرى وجودية سالبة فالنتيجة موجبة ضرورية ايضا الا ان هذه السوالب فى حكم الموجبات[٢] فكانه لا يحتاج الى استثناء[٣].

و اما فى الشكل الثانى اذا كانت الكبرى سالبة مماينعكس[٤] فيرجع الى الاول و تتبعها النتيجة[٥] لما علمت من ضابط الشكل الاول . و اما صغرى الضرب الثانى من الثانى صايرة كبرى الاول فالنتيجة تتبعها . و كذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلية و تنتهى الى ان تكون كبرى فى الاول فتتبعها نتيجة هى كبرى القياس الثانى من الافتراض و تتبعها النتيجة الثانيه ، فالعبرة[٦] فى هذا الشكل للسوالب فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض فتتبعها النتيجة .

و هيهنا ضابط : اعلم ان فى[٧] هذا الشكل اذا كانت مقدمتان فى اقتران لكل واحدة منهما جهة تكذب على الاخرى سواء كانتا موجبتين او سالبتين او احديهما موجبة و الاخرى سالبة فتحصل نتيجة سالبة ضرورية مثل ما نقول كل ج ب بالوجود او بعضه و كل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبيعتى ج او بعضه و ا متباينتان[٨] بالضرورة اذ لو دخل احدهما فى الاخرى و لو بالامكان لتعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصوفات بالالف لكان ب ضروريا له ، و هكذا لو كان ا من الموصوفات بج لكان ب وجوديا له و على هذا جميع مختلفتى[٩] الجهة كيف كانتا من الايجاب و السلب فالنتيجة فى الكل ضرورية السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احديهما فى

---

١) لاتوجد « ضرورية » فى ع خ ٢) م خ : الموجب ٣) م : الاستثناء
٤) ع خ : يعكس ٥) من هنا الى « هى كبرى » ساقط من م ٦) زيد فى م خ: فى الجهات ٧) لايوجد « فى » فى ع ٨) فى الاصول : متباينان ٩) ش: مختلفى .

الاخرى كممكنة خاصة اوعامة او وجودية ومطلقة عامة او مطلقة عامة و ضرورية و نحوها . و كل جهة يعم الضرورة[١] و غيرها اذا كانت فى مقدمة مع[٢] ضرورية و اختلفت الكيفية فالنتيجة ضرورية السلب ايضالما قلنا .

اما الشكل الثالث فالنتيجة فيه تتبع الكبرى لان الضروب الاربعة التى ترجع بعكس الصغرى الى الاول فالكبرى بحالها صائرة كبرى الاول فتتبعها النتيجة الا فيما استثنى فى الاول فنفى[٣] ما كبراه جزئية كالرابع و الخامس . و ظُنّ[٤] فى الرابع ان[٥] النتيجة تتبع الصغرى لانها تصير كبرى الاول و لم يعرفوا ان النتيجة موجبة جزئية محتاجة الى عكس و العكس لم يجب ان يحفظ الجهات بخلاف ثانى الثانى فان النتيجة تنعكس محفوظة الجهة لانها سالبة . و فى الضربين يبين بالافتراض ان النتيجة تابعة للكبرى[٦] فان كل د ا و لا شيئى من د ا جهتهما جهة الكبريان فيهما لقيامهما مقامهما وهما كبريا القياسين الاخرين فى الافتراضين فتتبعهما[٧] النتيجة فتكون تبعت كبريى الاصلين .

فان قيل اذا كان مردالشكلين الى الاول فلاحاجة اليهما ، قيل هذان من الطرق الصالحة المؤدية وقد يتفق ان يكون الوضع الطبيعى لمقدمتى قياس على نحو ترتيب احدهما و بالرد الى الاول يتغير عن الوضع الطبيعى كقولنا فى الثانى كل جسم منقسم و لا شيئى من النفس بمنقسم فاذا عكست الى لا شيئى من المنقسم بنفس تغيرت من الوضع الطبيعى اذ الصفات اولى بالمحمولية و ان كان يصح موضوعيتها[٨] ، و كذلك فى قولنا كل انسان ماشٍ و كل انسان متنفس فان الوضع الطبيعى يتغير بالعكس وان صح . و الثانى ينتفع به فى الفرق فكانه قيل فيه جيم محمول عليه ب و ا مسلوب عنه

---

١) خ : الضرورية ٢) م ش : معها ٣) خ م : نفى ٤) ع : فان
٥) لا توجد « ان » فى خ ٦) ع : الكبرى ٧) خ م : فتتبعها ٨) خ : موضوعها .

ب فافترقا. و الثالث ينتفع به فى النقض كمن ادعى ان كل جرم يتخرق قيل[١] الفلك جرم و هو لا يتخرق فبعض الجسم لا يتخرق على الثالث.

فان قيل لمّا حذفتم الشكل الرابع معللين بالصعوبة و الكلفة فى العكس[٢] و فى ثانى الثانى و رابعه و رابع الثالث و خامسه من الكلف والعكوس ما ذكرتموه فهلاّ عمّمتم الحذف او الاعتبار، قيل مبنى الحذف ما كان مجرد الكلفة فان اعتبار الثانى كان لانه فى نفس قياسيته لايكاد يفتقرالى غيره فانا اذا قلنا كل ج ب ولا شيئى من ا ب فالطبع الصحيح يتفطن لأن الذى هو ب لا يكون الذى هو ليس بب فج ليس ا، واذا قيل كل[٣] ب ج و كل[٤] ب ا فى الثالث يتفطن النفس لأن ب هوموصوف بالجيمية و الألفيّة فشيئى فى احدهما هو الآخر، و اما الرابع فنفس قياسيته بعيد من الطبع و اثبات قياسيته اصعب من اثبات المطالب العلمية التى يراد اثباتها به فحذف، فلم يتفطن جالينوس وبعض من ذبَّ عنه من المتأخرين لهذه الدقيقة فشوشوا[٥] وشنعوا وضلّوا و اضلّوا. و العجب انه يشنّع على المعلم الاول فى المختلطات من المطلقات بان ايرادها عديم الجدوى و اكثر قضايا علمه مطلقة.

و عندى ان الشكل الثانى ليس بناتج[٦] لذاته بل لخصوصية الجهة و المادة فلو نتج بذاته لنتج على اطلاقه و ليس بناتج على اطلاقه و لو اعتبر كذا يتاتى لنا ان نقتن[٧] كثيرا من الاضرب الفاسدة بزوائد فتنتج فهو لهذا دون الثالث، فقولنا كل ج ب و لا شيئى من ا ب لذاته لا يلزم[٨] منه شيئى و لا رده[٩] الى الاول لجواز ان يقع فى مادة لا عكس لسالبها و لا نقيض، الا انه عظيم النفع فى العلوم.

التلويح الثالث فى الاقترانات الشرطية

اعلم ان الشرطيات المتصلة قد يتركب منها اشكال كما للحمليات، فمن الشكل

---

١) خ م: فقيل ٢) خ م: العكسين ٣) ع م: كل ج ب ٤) ع: كل ا ب ٥) خ: فشرسوا و شغوا ٦) خ: نتايج ٧) خ: نفس (؟)، و لعل الصواب: نقيد. ٨) ع: لا يلزمه شيئى ٩) ع: برده (بلا نقط).

الاول تالى الصغرى يكون مقدم الكبرى كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلما كان النهار موجودا فالكواكب خفية. و من الشكل الثانى يشتركان فى تالٍ، و فى الثالث فى مقدم. و البيان العكسى و الخلفى على ما ذكرنا.

و من المنفصلتين قد يتركب القياس على كل الاشكال و الاشتراك بينهما فى جزء غير تام[1] و القريب من الطبع ما على الاول و الصغرى موجبة و الكبرى كلية كقولنا كل[2] عدد اما فرد و اما زوج و كل زوج اما زوج الزوج و اما زوج الفرد او زوج الزوج و الفرد جميعا فينحذف الاوسط المشترك فينتج كل عدد اما فرد و اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما.

و قد يتركب القياس من متصلة و حملية، والقريب ما تقع الشركة فى التالى فتحصل النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة بعينه وتاليها نتيجة تاليف التالى والحملية. و يجوز ان تكون الحملية صغرى و يجوز ان تكون كبرى، مثال ان تكون الحملية كبرى قولنا ان كان ا ب فكل ج د و كل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه، و مثال ان تكون صغرى ان نقول كل د ج و اذا كان ا ب فكل ج ه ينتج ان كان ا ب فكل د ه، و هكذا جميع الضروب، و استخراج الاصول[3] مما سلف لا يصعب على القريحة التامة.

وقد يتركب القياس من منفصلة و حملية والمنفصلة كبرى، مثاله: الثلاثة عدد و كل عدد اما زوج و اما فرد ينتج ان الثلاثة اما زوج و اما فرد. و قد تقع منفصلة صغرى مع حمليات كقولنا كل متحرك امّا نبات او حيوان او جماد و كل نبات جسم

---

١) شرح: الشركة فيه [فى هذا القسم] قد تكون فى جزء تام و غير تام وصاحب الكتاب لم يتعرض للاول و مثاله: اما ا ب او ج د و دائما اما ج د او ه د و ينتج ان كانا حقيقيين ان كان ا ب ف ه د او ان كان ليس ا ب فليس ه د. ٢) هذه هى الصورة الصحيحة لهذا المثال انفردت بها نسخة م من بين سائر الاصول و هى مطابقة لما فى كتاب النجاة لفظا بلفظ. ٣) خ م: الاحوال.

و كل حيوان جسم و كل جماد جسم ، فهذا هو الاستقراء ا تام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال و محمولها محمول الحمليات و هو كل متحرك جسم ، و على هذا يستخرج الباقى .

و قد يقع التأليف من متصلة و منفصلة و الاشتراك فى جزء غير تام كقولنا ان كان هذا كثيرا فهوذوعدد[1] و كل ذى عدد فهو[2] اما زوج و اما فرد فالنتيجة مقدمها ذلك بعينه و تاليها نتيجة تأليف التالى و المنفصلة كقولنا[3] ان كان هذا كثيرا فهو امّا و امّا . و قد يقع فى جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما ان يكون النهار موجودا و اما ان يكون الليل موجودا فتصح نتيجة منفصلة كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و يصح متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود . و لا نطول فى هذا المختصر ما لا يُحتاج اليه فالذكى[4] لا يعجز عن استخراج ما بقى .

التلويح الرابع فى الاستثنائيات

و الاستثناء هو رفع احد جزئى الشرطية اووضعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ، و القياس الذى فيه ذلك استثنائى ، ويتم بشرطية وحملية فيما يتركب من الشرطيات من حمليتين ، ففى المتصلة يُستثنى عين المقدم فينتج عين التالى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج[5] النهار موجود . او يُستثنى نقيض التالى لينتج نقيض المقدم كقولنا فى المثال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليست الشمس طالعة واما استثناء عين التالى او نقيض المقدم فلا[6] ينتج اذ ربما يقع التالى اعم فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص ولا من رفع الاخص رفع الاعم ولكن يلزم من وضع الاخص

---

١) ع ، فهو عدد ٢) لا يوجد «فهو» فى خ م ٣) م : كقولك ٤) خ : و الزكى ٥) خ م : ان النهار ٦) فى الاصول : لا .

وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخص[١]، وفى محالّ المساواة[٢] قد تتأتى الاستثناآت الاربعة و لكن لا تُعتبر خصوصيات المواد. و الاضرب العقيمة حذفت لعدم اطرادها لا لامتناع الاتفاقات.

و اعلم ان المتصلة لا تكون ممكنة و لا وجودية اذ لا استثناء كقولنا يمكن ان كان زيد فى السوق ان يكون قائما، فلا يُستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء التالى فتكون ضرورية. و كذلك قولنا ان كان هذا انسانا فهو متنفس بالفعل اذ الربط فى المتصلة هو اللزوم و لا لزوم الا للتنفس بالقوة و هو ضرورى دائم.

و المنفصلة الحقيقية يُستثنى فيها عين ما اتفق فينتج نقيض ما بقى قل او كثر كقولنا هذا العدد اما تام او ناقص او زائد لكنه تام فينتج ليس بزائد و لا ناقص. او يُستثنى نقيض ما يتفق فينتج عين ما بقى ان كان واحدا او منفصلة فى البواقى ان تعددت الاجزاء.

و [اما] الغير الحقيقية فمانعة الخلو فقط يستثنى فيها النقيض لينتج العين، و لاينتج استثناء العين للنقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا حيوانا و اما ان لايكون نباتا فيقال لكنه حيوان فينتج انه ليس بنبات لاغير و مانعة الجمع دون الخلو يستثنى فيها العين للنقيض لاغير. و المحرفات تردالى النظم المستقيم. والمنفصلة التى اجزائها غيرمتناهية لايستثنى [فيهاشيئى] فان رفع الكل[٣] لوضع واحد لايمكن و وضع واحد

---

١) شرح : هذا هوالذى استدل به صاحب الكتاب على عقم الضربين و لا يتم ذلك الا ان يضاف اليه « و لا يلزم من وضع الاعم رفع الاخص و لا من رفع الاخص وضع الاعم » فان اعتذر بان ذلك واضح لا حاجة الى ذكره قلنا و كذا الاول فكان الواجب ان يقول فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص و لا رفعه و لا من رفع الاخص رفع الاعم و لا وضعه. ٢) شرح : اى فى الموارد التى يكون التالى فيها مساويا للمقدم.
٣) شرح : ينبغى ان يفهم من قوله رفع الكل رفع كل ما يبقى من اجزاء المنفصلة لا رفع كل اجزائها و ذلك ظاهر و بالجملة ان هذه المنفصلة لا تتم فلا تتحصل و لا استثناء فى القياس المنفصل الا بعد تمام الانفصال و تحصله، و هذا اخصر من الوجه الذى اورده فى الكتاب. و مثال هذه المنفصلة قولنا : اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلثة اواربعة و هلم جرا.

لرفع الكل لا يفيد فانه لم يحصل فى التصور .

التلويح الخامس فى القياسات المركبة

و اعلم انه لا قياس من اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان تشتمل على كل النتيجة او على جزئها ، فان اشتملت على كلها فهى شرطية لابد من استثناء لتنتج و قد تمت مقدمتان ، و ان اشتملت على جزئها و للنتيجة[١] جزء آخر فلابد مما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط الجزئين و قد حصلت[٢] مقدمتان .

و لا قياس من اكثر من مقدمتين فى السواذج و يجوز فى غيرها كالاستقراء التام مع ان الكثرة هناك فى حكم المقدمتين ايضا فان النتيجة لها طرفان فالمقدمة ان لم تناسبها بطرف فلامناسبة فلا انتاج واذا ناسب كل من المقدمتين طرفا فلامدخل للثالث اجمالا . و نفصل تفصيلا لوحيا فنقول المقدمات ان زادت على اثنتين فاما ان تكون واحدة لا تناسب النتيجة فلا اقتضاء لها و لا تعلق و اما ان يشترك كل واحد من المقدمات مع النتيجة و ليس لها الا طرفان فلابد من[٣] ان تشترك مقدمتان فى طرف واحد لها فيصير جزءا النتيجة الاصغر و الاكبر مشتركا بين المقدمات فصارت حدا اوسط هذا محال[٤]. بلى قد توجد مقدمات كثيرة مساقها الى نتيجة واحدة و هى فى قياسات كثيرة مبيّنة لمقدمتى القياس الناتج لتلك النتيجة اذا كانتا غير بينتين[٥] بذاتيهما فلابد من اثباتهما مثل اثبات النتيجة و يسمى قياسا مركبا .

و هو اما موصول و هو الذى يذكر فيه النتائج[٦] بالفعل مأخوذة تارة نتيجة

---

١) م : والنتيجة ٢) فى الاصول : حصل ٣) م : فلابد و ان ٤) شرح : لقائل ان يقول المتيقن ان كل حد اوسط فهو مشترك والموجبة الكلية لا يلزم ان ينعكس كنفسها كلية فلم قلتم ان كل مشترك فهو حد اوسط فكان الاولى ان يبطل ذلك بما ذكر فى الوجه الاجمالى و هو انه اذا اشتملت مقدمتان على الطرفين فلا مدخل لما زاد عليهما و على هذا يستغنى عن التفصيل الذى سماه لوحيا . انتهى كلام الشارح وله كلام فى لفظة « اللوحى » سيجيئى . ٥) خ : مبينتين . ٦) ع : الناتج ، م : النتاج .

و اخرى مقدمة كقولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ثم كل ج ا و كل ا د فكل ج د وهكذا الى المطلوب. واما مفصول و هو الذى فصلت النتائج عنه وطويت[1] كقولنا كل ج ب و كل ب ا و كل ا د و كل د ه فكل ج ه.

و ظُنّ ان قول القائل « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر و الشمس طالعة فالاعشى يبصر » قياس بسيط و ليس الا مركبا[2] مفصولا حذف عنه « ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر » مجعولا نتيجةً مرة و مقدمةً اخرى ثم « لكن الشمس طالعة » و لابد فيه من استنتاج من قياس اقترانى بالضرورة لينحذف الحد الاوسط المشترك و هو النهار موجود و يجمع الطرفان ثم يستثنى.

التلويح السادس فى قياس الخلف و عكس القياس

و هو قياس يثبت صحة المطلوب بابطال نقيضه اذ الحق لا يخرج منهما. و يتركب من قياسين اقترانى واستثنائى، مثاله : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فيصدق كل ج ب، و كل ب ا يضم اليه على انها مقدمة صادقة بينة بنفسها او بُينت، وهوقياس من شرطية وحملية، فينتج : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فكل ج ا و يستثنى نقيض التالى وهوليس..ج افينتج:ليس لم يصدق قولناليس بعض ج ب بل يصدق.

و هو فى الجملة ان نأخذ نقيض المطلوب و نقرنه مع صادقة لينتج المحال ويستثنى نقيض المحال لينتج عين المطلوب لبطلان نقيضه الذى ادى الى المحال فان صورة القياس صحيحة والمقدمة الاخرى صادقة فالمحال يكون من نقيض المطلوب. و لايتاتى تصحيح المطلوب بتقرين نقيضه مع حملية على نهج الشكل الاول فى الجميع فان الموجبة الكلية لايمكن تبيينها بالخلف على الشكل الاول لان نقيضها سالبة جزئية و لا تصلح لكبروية الاول و لا لصغرويته فتبين بالثانى فتجعل صغراه و بالثالث فتجعل كبراه، و هكذا ينظر فى غيره من المطالب.

---

1) م : فطويت 2) فى الاصول : مركب مفصول.

و اما رد الخلف الى المستقيم فبأخذ[1] نقيض المحال و تقرينه مع المقدمة الصادقة على ما تيسر[2] من الاشكال فينتج المطلوب بعينه ، و ستبصر كيفية الرد[3] من عكس القياس .

فصل : و عكس القياس هو اخذ النتيجة اوضدها و تقرينه باحدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها . و يستعمل لابطال القياس جدلا من الشكل الاول،مثاله : كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا فضدها لاشيئى من ج ا ان قرن[4] بالكبرى ينتج من الثانى ضد الصغرى و نقيضها ليس بعض و ان قرن بها ابطلها بالتناقض وان اقرناهما بالصغرى ينتجان من الثالث نقيض الكبرى اذ لا ينتج الثالث غير الجزئى ، و اذا كان نقيض النتيجة جزئيا فلا ابطال الا بالتناقض . و انعكاس قرائن الاول عند ابطال الصغرى الى الثانى و الكبرى الى الثالث و فى الثانى عند ابطال صغراه الى الاول و كبراه الى الثالث و فى الثالث عند ابطال صغراه الى الثانى و عند ابطال كبراه الى الاول .

التلويح السابع فى قياس الدور

و هو اخذ النتيجة مع عكس[5] احدى مقدمتيها لتنتج الاخرى فالنتيجة تكون نتجت ما نتجها[6] . و يستعمل جدلا لمنع القياس اذا كانت[7] احدى المقدمتين غير بينة

---

١) خ م ع : فيأخذ ٢) م : تبين ٣) شرح : اذا قطعنا النظر عن الاشتراط و ادواته و تصحيح المطلوب كان رد الخلف الى المستقيم هو عكس القياس بعينه فان القياس نقيض المطلوب مع المقدمة الصادقة فكل ج ب و كل ب ا المنتج لكل ج ا اذا اخذ نقيض هذه النتيجة و هو ليس كل ج ا منضما الى ب ا انتج نقيض المقدمة الاخرى و هو ليس كل ج ب و ذلك هو عكس القياس بعينه اذا لم يلحظ الشرط و التصحيح كما عرفت . ٤) ع ش خ : اقرن . ٥) شرح : العكس المذكور هاهنا ليس المراد به العكس المذكور آنفا بل هذا انما هو لخصوصية المادة لا لصورة القضية لعدم اطراده فى المواد . ٦) خ و فى الشرح : ينتجها ، و يرى فى ها مش ش : سحـها . و يقول الشارح : معناه ان نتيجة ذلك القياس لما انضمت الى عكس احدى مقدمتيه انتجت المقدمة الاخرى التى كانت نتيجة لها . ٧) اصل : كان .

و يغير اللفظ ليوهم التغاير . و لابد من كون المقدمات متعاكسة لتنحفظ[١] الكمية مثاله كل انسان متعجب و كل متعجب ضحاك[٢] فكل انسان ضحاك فان اردت عكست الصغرى و اقرنت مع النتيجة المجعولة كبراها نتجت الكبرى او عكست الكبرى فجعلتها كبرى النتيجة نتجت الصغرى و ان اتفق فى قياس ناتج للسلب[٣] فانتج المقدمة السالبة ، و لا انتاج للموجبة ففى الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فتقرن[٤] النتيجة بالصغرى لتنتج الكبرى و لا تقرن بالكبرى لانه لا يتصور انتاج الموجبة منها الا بحيلة فى موضع ثم سوالب متعاكسة سلبا وايجابا معدولا مجعولا فى الاصل وعكسه السلب جزء موضوعهما او محمولهما او موضوع احدهما و محمول الآخر كالعكس الصحيح مثل الواحد والكثير وعديم الانقسام فان كل ما ليس بواحد فهو كثير و كل ما ليس بكثير فهو واحد و كل واحد فهوغير كثير وبالعكس، و كذلك عديم الانقسام مع الكثير فاذا كان القياس كل عديم الانقسام واحد و لا شيئى من الواحد بكثير فلا شيئى من عديم الانقسام بكثير واردنا فى الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا النتيجة معدولة والسلب جزء محمولها كقولنا كل عديم الانقسام فهوغير كثير والكبرى بعكسها سالبة و يجعل السلب جزء موضوع عكسها كقولنا كل غير كثير فهو واحد و نجعلها كبرى النتيجة المعدولة فتنتج الصغرى و هى كل عديم الانقسام واحد . و بالافتراض قد يجعل غير المتعاكس متعاكسا .

التلويح الثامن فى اكتساب المقدمات و تحليل القياسات

اعلم ان الشخصى لا يحمل ولا يطلب فى العلوم فاذا اردت تركيب قياس فخذ حدّى المطلوب و اطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين و ما يحملان عليه من

---

١) خ : ليحفظ . ٢) م هنا و بعده : ضاحك . ٣) ش : ناتج السلب .

٤) شرح : قوله فتقرن النتيجة بالصغرى سهو و صوابه تعكس الصغرى و معلوم ان مراده ذلك ، و قد عرفت ما الذى يريد بالعكس هيهنا .

الذاتيات باسرها و العرضيات و ذاتيات العرضيات و عرضياتها و عرضيات الذاتيات ، و قد علمت ان الاواسط متناهية ، فان وجدت فى محمولات موضوع المطلوب ما يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمول الطرفين او موضوعهما صح من الثانى و[1] الثالث سواء كان الحمل او الوضع فى موجبة او سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوباتك .

فصل : ليس كل نتيجة فى العلوم[2] تورد حجتها على نظم مستقيم بل قد تحرف، فانظر الى الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما ناسب المطلوب ان ناسب لكلية المطلوب فهى شرطية فتستثنى[3] للانتاج و ان ناسب لجزء[4] فليطلب ما يناسب الجزء الآخر، وان كانت[5] هناك مقدمات مبتره[6] فليجتهد[7] حتى تلفق على نسق الاشكال مشتركة فى امر منتهية الى المطلوب فيُفضى اليه و الافليس حجة . و ليجرد النظر الى المعنى فكثير ما يناسب شيئا بالمعنى دون اللفظ، ويبدل اللفظ المركب بالبسيط لئلا يغلط فيستعمل مركبا فى موضع و مفردا فى آخر ، و قد تحصل نتيجة موجبة من ذواتى سلب فيتعجب لعدم الاحاطة بانهما معدولتان كقولك الثلثة لازوج و كل لازوج فرد فالثلثة فرد .

التلويح التاسع فى استقرار النتائج و فى صوادق النتائج عن مقدمات كاذبة

و المنتج بالذات قضيةً ناتج بالعرض لعكسها و عكس نقيضها فيما له ذانك[8] و بطلان نقيضها ، و ينتج ما يدخل فى موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبته

---

١) خ م : او . ٢) لا يوجد « فى العلوم » فى ع . ٣) خ : و يستثنى ، ع : يستثنى . ٤) م : بجزئه . ٥) اصل : كان . ٦) خ : مشتركة . ٧) م : فلتجتهد . ٨) خ م : ذلك ، و فى الشرح : قدنبه صاحب الكتاب بقوله فيما له ذانك على ان الخمسة التى بالعرض قد لا يستنتج من قياس واحد و على ان من القضايا ما لا عكس نقيض لها كما نبهت عليه عند الكلام فى عكس النقيض [راجع التعليق هناك] و ان كان ظاهر كلامه هناك يشعر بخلافه و يفتقر الى التاويل الذى ذكرته فى بابه .

الى الاكبر انهما ينتجهما قياس واحد و يسمى نتيجة تحت نتيجة ، و ينتج ما تستوى نسبة الاوسط و الاكبر اليه و الى الاصغر اذا اخذ مع الاكبر و يسمى نتيجة مع نتيجة[١]. و لا نتيجة تحت نتيجة فى ناتج جزئى .

فصل : و اعلم انا اذا قلنا كلما كانت مقدمات القياس صادقة فالنتيجة صادقة لا ينعكس هذا كليالما عرفت و لايستثنى نقيض المقدم فى الاستثنائيات فيجوز ان تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة لقياس ناتج الا اذا كانت الصغرى فى الشكل الاول صادقة و الكبرى كاذبة فى كل واحد فانه ينتج بالضرورة كاذبا و الا لو نتج صادقا و اخذت الكبرى صادقة كلية ينتج ضده فيصدق المتضادان و ذلك محال و فى غير هذا[٢] لا يمتنع الصادق من كاذبتين .

التلويح العاشر فى القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على المطلوب الاول و استسلاف المقدمات

قد يؤلف قياس من قضايا متقابلة بالتضاد او التناقض ليلزم منه سلب شيئى عن نفسه او عن ذاتيه[٣] المتغليط ويغير اللفظ لتبعيد الخصم عن التفطن فتؤخذ مقدمة مسلمة و يقرر نقيضها لحجة[٤] مّا او نحوه[٥] و يقرن معها و الاصغر و الا كبر مترادفان كقولنا كل انسان حيوان و ليس و لا واحد من الحيوان ببشر ينتج ان لاشيئى من الانسان ببشر ، و كذا على الشكل الثانى و الثالث . و ينبغى ان تختلف المقدمتان بالكيفية فى الاشكال كلها .

والمصادرة على المطلوب الاول هوان يجعل المطلوب نفسه مقدمة فى القياس

---

١) لايوجد « مع نتيجة » فى خ م ع . ٢) ع : ذلك . ٣) شرح : قوله اوعن ذاتيه ، لم اجده فى غير كلام صاحب الكتاب ويمثل عليه فى المطارحات بما يدل على ان مراده به سلب ذاتى الشيئى عنه لاسلبه عن ذاتيه و هو انسب . ٤) ش : بحجة . ٥) شرح : يريد بنحو النقيض الضد او عكسه .

الناتج له مع تبديل اللفظ بمرادفه كقولنا كل انسان بشر و كل بشر متفكر فكل انسان متفكر. و قد يتفق فى قياس واحد و قد يتفق فى قياسات كثيرة و هو ابعد عن تفطن الخصم فينجر آخرها الى مطلوب ثبت بنفسه.

و استسلاف المقدمات طريق فى التبكيت فاذا كان ما تريد ان تقلده الخصم وهو كل ج ا ومقدمتاه اللتان تستسلفهما كل ج ب و كل ب ا فالاولى ان تحلل الصغرى و تأخذ الاصغر فى مقدمة تتصل بالاوسط بعد حين و كذلك الاكبر لئلا يتفطن الخصم للحيلة.

المطلع الثانى فى اصناف ما يحتج به

من جملة ما يحتج به الاستقراء و هو الحكم على كلى بما وجد فى جزئياته الكثيرة[١]، و ذلك غير مفيد لليقين فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن الاستقراء مخالفا لما دخل فيه مثل ان نقول كل حيوان يحرك فى المضغ فكه الاسفل استقراء بما شوهد من الناس و البهائم و السباع و غيرها فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقرى. و ان امكن الاتيان على الجميع ليسند[٢] الحكم الى الكلى فهو الاستقراء التام المذكور و هو قياس مستقيم مقسم[٣]. و نحن اذا حكمنا حكما كليا على كلى فليس بناء على مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية كقولنا كل انسان حيوان.

---

١) شرح: هذا التعريف المذكور للاستقراء يدخل فيه القياس المقسم الذى هو الاستقراء التام لان كل جزئيات الشيئى يصدق عليها انها جزئياته الكثيره، فاذا اريد تخصيصه بالناقص قيل فى عدد كثير من جملة جزئياته و هذا هو مراد صاحب الكتاب والا لما حكم على الاستقراء مطلقا بعدم افادة اليقين. ٢) ع: ليشهد، م ليستمد، خ: كنسبة. ٣) شرح: الاستقراء التام الذى هو القياس المقسم قد عرفت صورته فى الاقترانيات الشرطية و هو مثل ان يحكم بان كل متحرك جسم لان كل واحد من الجماد والنبات والحيوان جسم فان هذه لايخرج عنها شيئى من الجزئيات الداخلة تحت الجسم.

و من ذلك التمثيل و هو الحكم على شيئى بما وجد فى شيئى آخر يشاركه فى معنى جامع ، و سماه الظاهريون قياسا و سمو اللاحق فرعا والمقيس عليه اصلا كقولهم العالَم مؤلَف فيكون محدَثا قياسا على البيت و له اربعة حدود[١] ، و ذلك غير متبين[٢] لوجوه احدها منع اقتضاء التأليف الحدوث وفى البيت ان وجد الحدوث فذلك يجوز ان يكون لخصوصية البيت .

وحجتهم فى علية الجامع طريقان احدهما طريق الطرد والعكس وهو اللزوم وجودا و عدما فيقولون كل موضع وجدنا التأليف وجدنا الحدوث و حيث لا فلا ، و حاصله استقراء و يجوز ان لا يلزم فيما لم يستقرئوه كما سبق . و الثانى ما سموه السبر و التقسيم و هو ان فى البيت العلة اما جيمية اودالية او بائية اوتأليف و ليس هى جيمية لوجود الجيمية فى موضع كذا دون الحدوث و كذا غيره فتعين التأليف ، و ليس هذا بسديد لجواز ابتنائه على الخصوصية هيهنا وان وجد فى غيره فلخصوصية ذلك ايضا اذ يجوزان يكون لمطلق شيئى علتان كما سيأتى [٣] ، ثم انهم ملزمون بحصر جميع الصفات و لا تيسر لذلك فيعود معترضهم يطلب لمية امتناع صفة اخرى شذت عن احصائه ، و قد جرت عادتهم بان يقولوا ان كانت صفة وراء ما ذكرناه فابرزها ، و ليس هذا دأب من يطلب اليقين ، او يقولوا ان كانت صفة اخرى لعثرنا عليها كجبل عندنا محال ان لا نراه ، و بيّن ان الصفات و الاعتبارات ليست كالجبل فان الجبل لا يخفى على سليم الحس المقابل و كم اعتبار التبس على الباحث النحرير فعثر عليه بعد حين . ثم ان سُلّم لهم ان الصفات هذه فلم لايجوز ان يكون لأثنين اثنين مدخل فلابد لهم من حصر عقود الاعداد و ابطال دخولها فى العلية و ذلك غير سهل ، فان

---

١) شرح : ليس المراد بالحدود هيهنا المعنى المذكور فى القياس و هو الاجزاء الذاتية . و الحدود الاربعة التى اشار اليها هى : الاصل و الفرع و العلة و الحكم . و العلة قد تسمى بالمناط والمدار . ٢) ش : مبين . ٣) شرح : سياتى فى العلمين الباقيين .

قال وجدت الحدوث[١] دون الصفات المذكورة مع التأليف فيقال فى ذلك الموضع ايضا صفات اخرى هى اجزاء العلة ان قرن بها اقتضى الحدوث لاستكماله بها و ان انضم الى هذه ايضا اقتضاه فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلاتعدية به[٢] وحده فيحتاج الى عد تلك الصفات و عادت العقبة الكئود و لا مطمع له فى ذلك. و ان سُلّم ان التأليف هو المناط المستقل بالعلية فيجوز ان يكون له قسمان اثيرى و عنصرى وجد فى البيت فلزوم الحدوث مع هذا القسم وغير ذلك من انواع التأليف الغير المحصورة فانى يتفصى[٣] و ان تفصى فهو برهانى[٤] لا جدلى فليس للتمثيل مدخل.

ومما ذكرناه قياس الضمير وهو قياس حذفت كبراه اما لظهورها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لئلا يظهر كذب المقدمة كقول القائل فلان يطوف بالليل فهو سارق. و من الضمير الدليل و هو ما يكون الاوسط امارة للاكبر على الشكل الاول ان صرح به كقولهم هذه المرءة ذات لبن فقد ولدت. ومنه العلامة[٥] وهى قياس اضمارى حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بالمقدمتين كان من الشكل الثانى كقولهم هذه المرءة مصفار فهى اذن حبلى، او اخص منهما فعند التصريح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان حجاجا كان شجاعا و ظالما. و منه الرأى و هو[٦] قضية محمودة كقولهم الاصدقاء ينصحون و الاعداء يحاسدون و فى الاغلب مهملة.

---

١) شرح: يريد لو اعترض المستدل بالتمثيل على هذا بان الحكم و هو الحدوث وجد مع المعنى الجامع و هو التأليف ولم تكن الصفات المذكورة حاصلة فهو اذن معلل بالتأليف لا بتلك التى لم توجد حال وجوده. ٢) شرح: معناه ان التأليف مثلا جاز ان يكون جزءا من العلة لا علة تامة فلايتعدى الحكم الى الفرع بمجرده. ٣) شرح: يريد انه لا سبيل الى التفصى اى الخروج من هذه السؤالات كلها و على تقدير التفصى بان يبين وجه الحصر و يبين ان لا علة للحكم الا المناط فيحصل قياس برهانى. ٤) ح م ع: برهان. ٥) اصل: علامه و هو. ٦) اصل: و هى.

و مما ذكرنا الفراسة و هى[١] قياس الاوسط فيه هيئة بدنية وجدت للانسان و غيره من الحيوانات يستدل بها على خُلق للزومهما[٢] لمزاج هما معلولاه فيستدل باحد المعلولين على الآخر ، وهويشبه التمثيل[٣] فالخلق هو الحكم وهو الا كبر كالشجاعة و الهيئة مع جامع كعظم الاعالى والفرع انسان و الاصل اسد . و ينبغى ان يطرد الخلق مع الهيئة فى غيرهما من الحيوانات[٤] ان وجدت و ان لم يلزم فالمعتبر خلق آخر لازم .

و القسمة بنفسها ليست حجة دون استثناء وفائدتها اخطار الاقسام بالبال و لا يفيد فى القياس كثيرا فان ما يجعل حجة الوضع والرفع يجعل حجة ناتجة على الاشكال دون الانفصال يقرن به الجـزء الآخـر من الانفصال مجعولا مقدمة و كذا ان كان الاستثناء اوليا[٥].

المطلع الثالث فى قضايا هى مواد الاقيسة

و هى على اصناف احدها الواجب قبولها و هى ستة اقسام : الاول الاوليات وهى قضايا يوجبها العقل لذاته و يكفيه فى نسبة بعض اجزائها الى بعض نفس تصورها دون مشاهدة و سبب خارج كحكمنا ان الكل اعظم من الجزء وان الشخص فى حالة واحدة لايحل مكانين و نحوهما ، وان توقف العقل فى تصديق نحو هذه فلتوقفه فى التصور لا غير . و الثانى المشاهدات و هى قضا يحكم العقل بها لمشاهدة قوى[٦] اما ظاهرة او باطنة كحكمنا ان الشمس مضيئة و ان لنا و هما و خيالا وخوفا وغيرها . و الثالث المجربات و هى قضايا مبدء الحكم بها مشاهدات مكررة مذكّرة موقعة

---

١) اصل : و هو . ٢) خ : للزومها . ٣) ع خ م : التمثيلى . ٤) ع : الحيوان . ٥) شرح : اوليا اى غير محتاج الى البيان . ٦) شرح : حكمنا ان الشمس مضيئة هو مثال ما يحكم العقل به بواسطة القوى الظاهرة و باقى الامثلةهى لما يحكم العقل به بواسطة القوى الباطنة .

لليقين و قد تفيد غلبة الظن ، و اليقيني يختص بالعلوم الحقيقية ، ولابد و ان تأمن النفس وقوع الشيئ بالاتفاق ، واحوال الهيئة لها مدخل لحكمنا ان الضرب بالخشب مولم والسيف الحديد قاطع ، وفيه قياسية خفيّة من طريق انه لو كان اتفاقيا لما وقع فى الاكثر و يُستثنى نقيض التالى ، و ليس على المنطقى البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انها كذلك . الرابع الحدسيات و هى قضايا مبدء الحكم بها حدس قوى من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نور القمر من الشمس لهيئآت تشكل النور فيه، و تقرب من المجربات الان من الحدسيات ما يحصل بدفعة واحدة يقينا دون التكرر و التجربيات تختص بتأثير و تحريك دون هذه . الخامس المتواترات و هى قضايا تحكم النفس بها حكما يقينيا لكثرة الشهادات بعد ان تكون شاعرةً بعدم امتناعها آمنة من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد ومكة و ان لم نشاهدهما . ومبلغ الشهادات غير منحصر فى عدد فرب نزر منها افاد اليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عددها قلت او كثرت . ويقينك التواترى و التجربى و الحدسى ليس بحجة على غيرك فلربما لم يحصل له و ليس لك تبكيت من ينكره فى موضع . السادس قضايا قياساتها معها وهى قضايا انما[١] يحكم العقل بها لاوسط لايعزب عنه[٢] الذهن عند تصور الحدود ابدا كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة و الاوسط انه احد قسميه المساوى للآخر .

الصنف الثانى المشهورات وهى قضايا اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها ، فمنها الآراء المحمودة و هى قضايا لو خلى العقل و ذاته دون انفة و رحمة و قوى و انفعالات من عادات وشرايع و آداب لم يحكم بها لذاته كحكمك بان الظلم قبيح و كشف العورة[٣] عند الناس قبيح و غير ذلك ، و لو قدر الانسان انه خلق دفعة و لم يستأنس بما وراء اقتضاء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات ، فمن المشهور

---

١) لايوجد « انما » فى ع . ٢) كذا والاولى : « لايعزب عن الذهن » كما فى النجاة وساير الكتب . ٣) خ : السيرة ، م : السوءة .

اوّلى فيحمل على الاوّلى وما معه دون العكس ، و منه حق يصح و منه كاذب ، وقد صرف الشرع عن كثير كتقبيح الذبايح ونحوه، ولكل امةمشهورات و كثيرا ما تتطابق عليه الآداب و الشرايع ، و لاهل كل صناعة بحسبها .

الصنف الثانى الوهميات و هى قضايا يوجبها الوهم الانسانى فمنها صادقة كامور محسوسة يدخل فى الواجب قبولها و منها كاذبة و هى قضايا فى امور غير محسوسة تعلقت بالمحسوسات او لم تتعلق كحكمنا ان كل موجود مشارٌ اليه و وراء العالم فضاء لا يتناهى و غير ذلك ، و لولا ان العقل و الشرايع دافعاها لكانت تؤخذ من الاوليات ، و المدفوع عنها لا يزال فى جواب الوهم و علامتها ان الوهم يساعد العقل فى مقدمات ناتجة لنقيضها و عند النتاج ينكص[١] على عقبيه ، والوهم ينكر نفسه.

الصنف الرابع المأخوذات وهى اما مقبولات ممن يحسن به الظن لامر سماوى او مزيد من عقل و تدين كالمأخوذات من السلف و امّا تقريريات[٢] تؤخذ من الخصم ليبنى عليه الكلام فى دفعه او ما يورد من المقدمات فى مبدء[٣] العلوم و برهانها فى موضع آخر فيأخذها المتعلم اما مع استنكار[٤] وحينئذ تسمى مصادرات او طيب نفس و تسمى اصولا موضوعة ستعرف فيما بعد[٥] كيفيتها .

الصنف الخامس المظنونات و هى قضايا تحكم بها النفس اتباعا للظن ، و الظن هو الحكم بان الشيئ كذا مع الشعور بامكان مقابله كحكمك بان فلانا يطوف بالليل فهو مثلم المثغر[٦]. ومن جملتها المشهورات التى تأخذها النفس فى بادى الرأى فاذا فكرت فيها رجعت عنها كقول القائل انصر اخاك ظالما او مظلوما .

السادس المُشبِهات و هى قضايا يُحكم بها لمشابهتها للواجب قبوله او لغيره

---

١) خ : ينعكس ، م : ينقص . و المتن مطابق للاشارات بعين العبارة . ٢) خ: تقريرات . ٣) فى الاشارات : مبادئ . ٤) خ : الاستنكار . ٥) شرح : يشير الى انه يثبته عند الكلام فى البرهان . ٦) فى الاصول : مسلم الثعر ، للثعر ، للنغر . و عبارة ساير المنطقيين فى هذا المثال : فهو سارق (او خائن) .

و المشابهة قد تكون فى اللفظ و قد تخص المعنى و ستذ كر فيما بعد .

السابع المخيلات وهى قضايا مؤثرة فى النفس عند الورود عليها بقبض او بسط و نحوهما و ان لم يصدق بها كقول القائل الخمرة ياقوت سيال و العسل مُرّة مقيية ، فترغب و تنفر . و كثير من الناس يقدمون على اشياء و ينفرون عنها لهذه . و ليس من شرطها الكذب .

و هذه الاصناف قد تتداخل . و التسليم يقال على احوال القضايا من حيث توضع و يحكم بها و التسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور او من العقل[1].

و اصل التقسيم لان المقدمات اما ان تورد للتصديق او لتأثير غيره و هى المخيلات ، و ما يورد للتصديق اما ان يكون مبدء الحكم بها لمشابهة كالمشبهات او لغير ذلك ، و هذا اما ان يكون تقليدا صرفا كالمأخوذات او يقتضيها امر من النفس ، و هذه امّا ان تعتقد[2] مع الالتفات الى نقيضها كالمظنونات اوعدم الالتفات ، و هى اما واجب قبولها او لم يجب قبولها و لكن يتوهم ذلك اما لقوة من داخل كالوهميات او لامر خارج كالمشهورات ، و الواجب قبولها يستعمل فى البرهان كانت فى نفسها

---

١) شرح : اماتداخل هذه الاصناف فكدخول المشهورات والوهميات والمأخوذات تحت المظنونات و كدخول الواجب قبولها تحت المشهورات . و التسليم الذى من الخصم كالتقريرات و الذى من الجمهور كالمشهورات و الذى من العقل كالاوليات .

٢) شرح :الصواب فى تتمة التقسيم ان يقال : و ما يقتضيه امر من النفس اما ان يعتقد اعتقادا جازما او غيرجازم ، فالاول هو القضايا الواجب قبولها و الثانى ان لم يكن موجبه الوهم الانسانى اوعموم الاعتراف به فهو مختص باسم المظنونات ، وان كان موجبه الوهم الانسانى فهو من الوهميات – لا كلها لان حكم الوهم فى المحسوسات يكون جازما – و ان كان موجبه عموم الاعتراف فهو من المشهورات ، و قد عرفت ان بعضها يدخل فى قسم الجازم ، فافهم ذلك . وانما تساهل فى هذا الموضع لأن عدم تحقيق حصر هذه الموارد لايتاتى منه ضرر فى العلوم الحقيقية وليس الحصر المذكور من الامور المهمة فيها ولهذا تراه مطّرحا فى اكثر الكتب المنطقية .

ضرورية او على غيرها من الجهات. و اخطأ من ظن ان المبرهن لا يستعمل الا الضروريات فانه يستعمل الواجب قبولها فيستنتج من الممكنتين ممكنا و كذا من غيرها بحسب كل مقدمة ولكن ينبغي ان يجب قبول كل مقدمة على ما يدعيه، بذاتها او ببيان. و مواد الجدليات التقريرات و المشهورات و للخطابية المظنونات و المقبولات و للشعرية المخيلات و للمغالطات الوهميات و المشبهات، و فی الجملة[1] فوائد معرفة هذه[2] التحرز عنها والأمتحان وتسمى سوفسطائية، وفوائد غيرها من هذه الاقيسة تقرير الحق عند من لم يقدر على البرهان كالخطابة لشديد القصور و الجدل للمتوسط، و فيه ايضا مقابلة فاسد بفاسد لئلا يشرع مع كل مهارش[3] فی البرهان، و الشعريات و الخطابيات لترغيب و ترهيب فی امر دینی او غرض دنيوی[4].

---

١) خ: المشبهات فی الجملة و. ٢) هذه ای المغالطات. و فی الشرح: لما بين انقسام القياس بحسب مواده الى خمسة اقسام ذكر بعد ذلك ما يتحصل من كل واحد من هذه من الفائدة اوالفوائد و ابتدء بالمغالطی فذكر ان المغالطات تعرف من وجهين احدهما ليقع الاحتراز عنها وثانيهما ليمتحن بها من يكون مقتصراً فی العلم فيظهرعجزه فلا يقع الاقتداء به وتسمى على التقديرين سوفسطائية و يسمى الفن الذی يشتمل عليها من المنطق سوفسطيقا و معناه باليونانية حلّ شبه المغالطين على ما قيل، و ربما سميت امتحانية باعتبار الفائدة الثانية منهما. ٣) خ: ممارس، م: مهارتين. وفی المنجد: هارش بعض الكلاب على بعضها حرّشها، و فلان فلانا واثبه و خاصمه. ٤) شرح: اما الخطابيات ففی الامور الدنيوية على الاكثر. و صاحب الكتاب اطلق ولم يقل فيها «الاكثر» ولابد منه اذ من الخطابة مايفيد فی امر دينی، و لا يبعد ان يكون بعض هذه منبها للنفس على تحصيل العلم اليقينی اومعداً لها لقبول ذلك من المبدء المفارق فيكون فائدتها باعتبار ذلك الشخص فائدة البرهان. وللمتقدمين و من حذا حذوهم من المتأخرين فی كل واحد من الجدل والخطابة والشعريات باب قائم بذاته الا ان صاحب الكتاب لم يتعرض لهذه المباحث لكون غرضه من الاقيسة ليس الا ما يفيد اليقين وهوالبرهان.

المرصد السادس فی البرهان و احواله و مشارکاته مع الحد و المغالطات و ضوابط

و فیه ستة تلویحات

التلویح الاول فی المطالب

من المطالب المهمة مطلب هل الشیئی موجود و یسمی هل البسیط[1] اوهل هو بحال کذا ، مما مع ماوراء الوجود، و یسمی هل المرکب. و منها مطلب ما الشیئی یطلب به ماهیة الشیئی وحقیقته ان عرف وجوده فان المقول علیه انه حقیقة عندالوجود یسمی قبل ذلك مفهوما ولایقال له حقیقة وایاه نعنی اذا قلنا الحقیقة تفهم بدون[2] الوجود. و قد یطلب بما مفهوم الاسم ولدی الوجود یصیر المفهوم بعینه حداً او رسما . و«ما» الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم علی هل البسیط و الطالبة لحقیقة تتأخر عنه . و منها مطلب ایّ و یطلب به تمیز الشیئی عن غیره . و منها مطلب لم و یطلب به علة نسبة حدی النتیجة فی نفس الامر اوعلة التصدیق وهو الاوسط و یتأخر عن هل بالمرتبة. و هیهنا مطالب اخری مثل کیف و این و متی و قد تغنی عنها ایّ و لکن الامهات اربع اثنتان تصوریتان و اخریان تصدیقیتان .

---

١) کذا بتذکیر صفة هل ، هنا و فی السطر التالی (قوله هل المرکب) ، و لعله بتقدیر کلمة « مطلب » ، مع احتمال ان یکون من سهو النساخ . ومن الملحوظ ان هذه المساهلة بعینها توجد فی عبارة کتاب حکمة الاشراق وعبارة منظومة السبزواری کقوله: و هل بسیطا ومرکبا ثبت ، وقوله : و ما هو الشارح والحقیقی . مع انه کثیراً ما یعبر عن هذه الحروف بالتانیث فیقول : ما الشارحة و هل البسیطة ، فتأمل . ٢) ع : دون ، خ م : بدل .

التلويح الثانى فى برهان انّ و برهان لِمِ

اعلم ان البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية و الاوسط فى البرهان اما ان يكون علة لنسبة حدى النتيجة عينا و ذهنا و يعطى اللمية فى نفس الامر و فى التصديق و يسمى برهان لم، او علة للنسبة فى الذهن فقط اى يعطى اللمية للتصديق و انية الحكم دون لمية نفس الامر و يسمى برهان انّ سواء كان الاوسط معلول النسبة كما فى قولنا هذا خشب محترق و كل خشب محترق مثلا فقد مسته النار فهذا مسته النار ، و فى برهان لم كان الاوسط مساس النار و الاحتراق هو الاكبر ولم يكن معلولها و لا علتها كما اذا كان الاوسط و الاكبر متلازمين معلولى علة واحدة كقولنا كل انسان ضاحك و كل ضاحك كاتب، و برهان لِم لم يشترط ان يكون الاوسط فيه علة للاكبر بل لوجوده فى الاصغر و ان كان معلوله كقولنا كل انسان حيوان و كل حيوان جسم[1].

التلويح الثالث فى اجزاء العلوم و شرايطها و تناسب موضوعاتها

و اجزاء العلوم موضوعات و مبادئ و مسائل. موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة و العدد للحساب. و نعنى بالذاتى ما يلحق الموضوع من ذاته و ماهيته مثل ما يلحق الكم من المساواة و المناسبة و العدد من الزوجية و الفردية و الحيوان من الصحة و السقم و فطوسة الانف كما ضرب به المثال[2]، فما

---

١ ـ شرح : و اعلم ان الاستثناء فى الاقيسة الاستثنائية فى حكم الاوسط فى الاقيسة الاقترانية فاذا قلنا ان كان كسوف قمرى حاصلا فالارض متوسطة بين الشمس و القمر لكن الكسوف القمرى حاصل فالارض متوسطة بينهما كان البرهان برهان انّ لان الكسوف معلول التوسط ، و ان قلت ان كان التوسط المذكور حاصلا فالقمر منخسف لكنه حاصل فالقمر اذن منخسف فهو برهان لم لان التوسط علة الخسوف . و بهذا ينحصر البرهان فى القسمين و لا يخرج الاستثنائى اذا كان برهانا عنهما ، و ليس فى كلام صاحب الكتاب تصريح بذلك و لا الاشعار به. ٢) شرح : انما خصص الأخير من الامثلة بقوله « كما ضرب به المثال » لانه هو المثال المشهور الذى جرت عادة الاكثرين بان يتمثلوا به فى هذا الموضع و صاحب الكتاب لا يعتقد مطابقته للتمثيل فذكر هذا القول للتنبيه على انه اورده اتباعا للمشهور لا موافقة على انه مطابق ، و لولا انه لا يناقش فى الامثلة لبينت الوجه فى عدم مطابقته .

يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس بذاتى لان الاخص خارج، و ما يلحق بتوسط الامر الاعم ان كان غير ذاتى بالمعنى الاول كلحوق الحركة بالابيض فهو غير ذاتى، وان كان الوسط ذاتيا بالاول[١] فذاتى.

واما المبادى فهى الحدود للموضوعات واجزائها و اعراضها الذاتية للتصور، و المقدمات التى منها يؤلف البرهان،كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن الظن اوعلى سبيل التشكك ليبيّن[٢]. و المبادى التى هى غير المقدمات الواجبة القبول تسمى اوضاعا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعة. ويصدّر العلم بالمبادئ.

و اما المسائل فهى القضايا التى تُطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض فى ذلك العلم. و محمولات المقدمات لابد و ان تكون ذاتية ولو بالمعنى الثانى و اوليةً اى لا يكون لها فى نفسها وسط اعم ولا اخص، و الجسمية لحقت بالانسان بتوسط الحيوان فليست باولية، و ان لم تحفظ الذاتية و الاولية لخرجت المقدمة عن حد العلوم فتمتزج فلا اقتسام، و فى مقدمات لعلم كانت نتائج فيه لا تشترط الاولية. و الضرورى المورد هيهنا[٣] هو بالضرورة ج مادام ج[لا] وان لم يكن ج فانه اعم فيشترط[٤]

١) شرح : مراده بالاول المعنى الاول الذى يقال فى مقابلة العرضى ، و هو الذاتى المقوم. ٢) عبارة الشرح : الى ان يبين ، و فى الاشارات : الى ان يتبين.

٣) شرح : الضرورى المورد هيهنا اى فى البرهان يراد بـا الضرورى بحسب الوصف لا الضرووى بحسب الذات فان الذى بحسب الوصف اعم منه كما سبق ، فالضرورى هيهنا هو بالضرورة ب مادام ج لا وان لم يكن ج اى لا يشترط مادامت الذات موجودة هى ب فيكون الحكم عليها ب فى حال كونها ج و فى حال لا كونها ج و ان صح انفكاك تلك الذات عن الجيمية فان الضرورة مادام ج اعم من الضرورة مادامت الذات و ان لم يكن ج. و التى فى التلويحات فى جميع النسخ التى وقفت عليها « هو بالضرورة ج مادام ج لا و ان لم يكن ج فانه اعم و يشترط دوام الجيمية »، و هذا سهو فى النسخ لا محالة فان عادته ان يمثل بكل ج ب فيجعل ج موضوعا و الباء محمولا فلو كان غيرّ المثال بمثال جعل فيه الجيم محمولا كان قوله « بالضرورة ج مادام ج » هى الضرورة التى

انظر بقية التعليقات فى الصفحة ٧٨

دوام الجيمية فصار المقول على الكل هيهنا اخص منه و هو ايضا شرط فى المقدمات و هو الاولية مع الدوام على الكل ، ولا يظن ان حكمنا على الشمس و السماء جزئى فانك علمت ان نفس تصورهما لا تمنع الشركة .

و مقدمتا البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتيا للاصغر فى النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب و صار ذاتى الشيئى مطلوبا الا اذا كنا قد تصور لنا الشيئى بلوازمه دون حقيقته كالنفس التى قد تثبت جوهريتها وهى بعد فى الحقيقة غير متصورة او تصور لنا بذاتياته و يطلب وساطة بعضها البعض فى نفس الشيئ كما عرفنا جوهرية الهواء و لم نعرف لمية ذلك فيطلب سبب كونه جسما ببرهان لم .

فان قيل اعترفتم بان المجهول لابد له من معلوم موصل اليه و ترتيب فالاوليات ليست حاصلة لنا فى بدو الجبلة[١] فنضطر فى علمها الى معلومات فيتسلسل او يدور ، قيل ان ذلك انما قيل فيما لا يكفى فى تصديقه نفس تصوره و لا يعين الحس و لا يكفى التنبيه .

و اعلم ان اليقين[٢] هو اعتقاد ان الشيئ كذا و انه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للامر فى نفسه ، و لا يجتمع ظن و علم على طرفى نقيض الشيئ و لا على

---

١) ع : الخلقة . ٢) شرح ، احترز بالقيد الاول عن الظن و بالقيد الثانى عن الجهل المركب. و لو انه عرف اليقين عند تعريفه للبرهان حيث عرفه بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لكان انسب الا انه لاباس بالتأخير . و فى قوله « لا يتصور ان لا يكون كذا » بحث فان الشيئ المتيقن قد يتصور نقيضه مع الجزم بعدم وقوع ذلك النقيض و عبارة الكتاب يخرج ذلك عن ان يكون متيقنا بسبب اشتراطه فى تعريف اليقين عدم تصور النقيض . والذى ذكره غيره فى تعريفه هو انه اعتقاد ان الشيئى كذا مع اعتقاد انه لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته لما فى نفس الامر ، و يتوجه على هذا ايضا انه قد يحصل الجزم بالشيئ مع اعتقاد امكان نقيضه . والاجود فى تعريفه ان يقال هو اعتقاد ان الشيئ كذا مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا مطابقا للامر فى نفسه .

طرفه الواحد كلاهما بالفعل بل قد يظن بالفعل ما يعلم بالقوة نقيضه كمن علم يقينا كبرى كالحاكم ان لا شيئ من الاثيريات بعنصرى علما ثم حكم ان الكواكب نارية لضوئها ظنا وانما هو لغيبة نسبة الاصغر الى الاكبرعن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة[١]، او كمن علم المقدمتين كالحاكم ان هذا بغل وكان علم ان كل بغل عاقر و لم يخطر بباله تركيب المقدمتين و رآها منتفخة البطن فحكم بانها حُبلى فظنَّ ما علم نقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشيئٍ واحد. و بهذا يحل قول القائل انك علمت ان كل اثنين زوج ثم الذى فى يدى ان لم تعلم انه زوج بطل حكمك الكلى ، فان حكمك على كل اثنين يتناول آحاد الاثنين بالفعل و خصوصياتها بالقوة فهى معلوماتنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا من حيث انها حصاة او حجارة فالخصوصيات محتاجة الى علم آخر.

فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم بمَ تعرفون انه هو؟ ولايخرج من سبق العلم به او بقاءِ الجهل ، يقال ان المجهول لوكان مجهولا بالكلية اومعلوما بالكلية ماطلب فهو معلوم من وجه و مجهول من وجه و ما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه

---

١) شرح : يريد ان الاصغر اذاكان داخلا تحت الاوسط وكان الاوسط داخلا تحت الاكبر وجب ان الاصغر يكون داخلا تحت الاكبر لامحالة لان الداخل تحت الداخل فى الشيى داخل فى ذلك الشيى. واعلم ان الاصغر لا يدخل فى الاكبر الا اذاكانت الكبرى موجبة ، اما اذاكانت سالبة فلا، فالمثال الذى ذكره لاينطبق عليه التقدير، لكنه يقاس عليه.

(بقية تعليقات الصفحة ٧٦)

بحسب المحمول وليس المراد الا الضرورة بحسب الوصف الذى جعل عنوانا كما فى ساير الكتب التى له و لغيره . و قوله فيشترط دوام الجيمية ، لعله ايضا من غلط الناسخ فان معناه غيرمفهوم لى كما ينبغى ، و باشتراط ضرورة المحمول بدوام وصف الموضوع صار المقول هيهنا اى فى البرهان اخص مماكان فى القياس لانه لم يشترط فيه ذلك .

٤) غ : و يشترط .

فاذا حصل نعلمه بهذا التخصص[١].

فصل : و اعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات اولتغاير جهاتها واذا باين موضوعات علوم بالكلية سميت متباينة و اذا كان موضوع علم اعم من موضوع غيره اما بالجنسية كالهندسة التى هى فوق المجسمات ، او بـاطلاق و تقييد كالكرات المتحركة التى هى تحت الكرات ، يقال للاخص انه موضوع تحت الاعم ، و كذلك ان كان موضوعاهما متغايرين ولكن احدهما ينظر فى الآخر من حيث هـو اعـراضه الذاتية كـكون الموسيقى تحت الحساب . و كل اصل موضوع فى علم يبـرهن عليه

---

١) فى خ وفى عبارة الشارح فى الموردين : تخصيص . و فى الشرح : جرت عادتهم ان يتمثلوا على ذلك بالآبق اذا وجد فانه لم يكن مجهولا من كل وجه لانه معلوم الذات و لا معلوما من كل وجه لانه مجهول المكان فاذا وجد علم انه آبقنا بما كنا علمناه و هو ذاته وصورته . و زعـم بعض الاكابر من الفضلاء ان هذا الجواب يتمشى فى المطلـوبات التصديقية خاصة فان المطلوب حينئذ يكون معلوم التصور مجهول التصديق فاذا حصل لنا ذلك المجهول عرفناه بتصوراته السابقة ، و اما فى المطالب التصورية فزعم انه لا يتمشى لان التصور المطلوب ان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه لانا نعلم ان الذى لا يكون للنفس به شعور يستحيل توجه الطلب نحوه وان كان مشعورا به فهواذن متصور فلا يكون مطلوب التصور . ثم ادعى بان هذا لا يندفع بان يقال انه معلوم من وجه ومجهول من وجه لانا نقول احد الوجهين غير الآخر لاستحالة ان يكون ان يكون الشيئ الواحد معلوما مجهولا معا فى جهة واحدة فالمطلوب اما ان يكون هوالوجه المعلوم اوالوجه المجهول و كلاهما باطلان لما سبق .

و جواب هذا يظهر مما سبق الا انى ازيده ايضاحا و هو ان المنفصلة القائلـة ان المطلوب اما الوجه المعلوم او الوجه المجهول ان اريد انها منفصلة حقيقية او مانعة الخلو فهو ممنوع لان هيهنا امر آخر و هو الذات صدق عليها الـوجهان جميعـا وليس الطلب متوجها الا نحو تلك الذات ، و كذا ان اريد انها مانعة الجمع لصدقهما على تلك الذات. و على تقدير صدق منعها للخلو لا نسلم ان الوجه المجهول يمتنع طلبه وانما يكون كذا لولم يقترن به الوجه المعلوم كما تمثلت به من الذات المجهولـة التى علم تخصيصها بصفة فانهما لوكانتا اعنى الذات والصفة معلومتين اوكانتا مجهولتين استحال الطلب و انما صح الطلب لكون احدهما معلوما والآخر مجهولا . و يمكن تقرير جواب هذا التشكيك من وجوه كثيرة وفيما اورده كفاية .

فى غيره و الغالب فى ما هو فوقه و ان كان يتفق فى ما تحته ، و قد تبتنى مقدمات العالى على السافل المحتاج اليه فى بيان مقدماته ولكن تتغاير جهات الافتقار فلا يدور .

و العلوم تترتب ، واحد فوق واحد و تحت واحد ، بترتب الموضوعات . و انتهاؤها الى الفلسفة الأُولى التى موضوعها الوجود و لا اعمّ منه .

و لا برهان على الفاسدات لتغيرها فلايدوم العقد بها ، و البرهان فى ما يدوم عقده يقينيا، و ايضا هى بين محسوس حاضر و غايب محتمل الفنا فلا برهان على التقديرين الا اذا اخذت كلية ملغاةً خصوصياتها وحينئذ ليست منها .

و الممكنات لها برهان على امكانها دون وقوعها . و الممكن الاكثرى حجة موقعة للظن على الوقوع كنبات اللحية بعد البلوغ ، و الاوسط متانة النجار و استحصاف البشرة . دون الاقلية والمتساوية[1] .

التلويح الرابع فى ان الحد لايكتسب بالبرهان و كيفية[2] الطريق اليه ، و فيه اشارة الى مشاركاتهما

و الحد لا يكتسب بالبرهان لانه حينئذ يفتقر الى الاوسط و يكون الحد الاكبر[3] والمحدود الاصغر و لابد و ان تكون الحدود متساوية اذ لو كان الاوسط اعم كان الحدالمجعول اكبرَ اعم فلاحدية فالاوسط المساوى كيف كان ان حمل الاكبر عليه على انه محمول فقط فيتعدى هكذا فلا بيان للحدية و ان كان الاوسط المساوى فصلا او خاصة اورسما او حدا ناقصا مع انه يعود اليه الكلام و حمل الحد عليه على انه له اى للاوسط فلا يلزم ان يكون حدُ احد هذه الاشياء حدَ النوع و الحد التام للحد الناقص حد ناقص ، و ان حمل على هذه على انه حد لما هذه محمولاته فى

---

١) شرح : قوله دون الاقلية والمتساوية ، يريد انه ليس للممكنات الاقلية والمتساوية حجة تدل على الوقوع بخلاف الممكنات الاكثرية . ٢) لاتوجد « كيفية » فى م .

٣) ع خ : اكبر والمحدود اصغر .

الحقيقة اوشوارحه[۱] فقد صودرعلى المطلوب الاول ولا حاجة الى هذه، وان كان الاوسط حداً آخر تاما فلا حدان لشيئ واحد و لا اولوية فى الوساطة.

والقسمة غير نافعة بان يقال اما ان يكون ج حدا او ب اذ فى الاستثناء والحصر يعود الكلام[۲].

فان قيل الستم تبرهنون على المعقولات الصرفة مثل النفس و غيرها على انها جوهر وعلى ذاتياتها؟ و الحد من الذاتيات و قد برهنتم عليها، فاعلم ان مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض ذاتياتها و معرفة امر به خصوصياتها لا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتى لها وراء هذا ليتم الحد.

و ليس بطريق اكتساب حد الشيئى عن حد ضده ايضا كما ظُنّ لعدم الاولوية و لعود الكلام اليه.

و الاستقراء ايضا غير منجح بان يقال استقرينا الكثير فكان هذا حده فانه ان اخذ حد الجزئيات على خصوصها فلا تعدية الى الكلى و لكل واحد ما ليس له فلا استقراء مع ان الاشخاص لا حد لها، و ان اخذ حد نوع الجزئيات فلا حاجة الى الاستقراء.

بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده و تُعد صفاته و يُرى انتهاء كل صفة الى العام الذى ليس فوقه عام آخر من الذاتيات و يتنزل منه على الترتيب من غير اخلال واسطة و يرى الداخل فى الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحذف المقسمات التى تقوّم وجود ماقسمته[۳] والمقولات فى جواب ماهو المرتّبة حتى ينتهى الى مقول لا مقول تحته و تُجمع الذاتيات فالعامة تدخل تحت الجنس و تقرن بالفصول.

---

۱) خ: شرائطه، ع. شوارطه. وعبارة الشارح مطابقة لما اثبتناه فى المتن. ۲) شرح: و يظهر من هذا ايضا انه لا يجوز ان يتبين باستثناء شرطية متصلة ولهذا لم يتعرض لذكره صاحب الكتاب.

۳) شرح: المقسمات التى تقوم وجود ما قسمته هى الفصول على ما عرفت.

فهذا هو طريق الحد و هو التركيب ، و القسمة تنفع فى هذا لئلا تنحذف واسطة وتنحفظ بها التقاسيم الطولية والعرضية[١] فان الجسم ذا النفس تارة ينقسم الى المتغذى و غيره و تارة الى المتحرك بالارادة و غير المتحرك بالارادة فهذه عرضية .

فصل فى مشاركات بين الحد والبرهان : و قد يقع ان يتفق جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلل الذاتية للشيئ، مثاله ما اذا سئل ان القمر لِم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه و بين الشمس و كل حالة كذا توجب زوال ضوءه فتعين به الكسوف ، و يسئل ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس ، فقد قدم فى الحد ما اخر فى البرهان[٢].

و اعلم ان العلل الاربع، و هى الفاعلية كالنجار للكرسى و المادية كالخشب له و الصورية كهيئته و الغائية و هى التى لاجلها الشيئ كالصلوح للجلوس عليه ، الاربعة اذا حصلت حصل الشيئ، والغائية و الصورية اذا وجد كل منهما دل على وجود الكرسى لابهما بل بالكل دون الاخرين[٣]. و قد تجتمع الاربعة فى قول شارح كقولهم ان السيف آلة صناعية متخذة من حديدة متطاولة معروضة محددة الاطراف

---

١) شرح : التقاسيم الطولية هى ان ينقسم الشيئ الى قسمين اواكثر ثم ينقسم كل واحد منهما او احدهما الى قسمين آخرين فصاعدا والتقاسيم العرضية ان ينقسم الشيئ بوجهين من التقسيم فزايداً من غير ان يكون احد الوجهين او الوجوه متوسطا فى التقسيم الآخر كالمثال المذكور فى الكتاب .

٢) شرح : يريد ان زوال ضوء القمر متأخر فى البرهان عن توسط الارض بين القمر والشمس و هو فى الحد متقدم على التوسط المذكور، و كذلك فى كل ما يتفق جوابا «ما» الذى يطلب به التصور و «لم» الذى يطلب به التصديق و ان كان فى المثال المذكور نظر لايليق ايراده اذ لامناقشة فى الامثلة .

٣) شرح : يريد ان هاتين العلتين [اى الصورية والغائية-م] اذا وجد كل منهما دل على وجود المعلول ــ لابه فقط بل به و بباقى العلل المذكورة ــ و لا كذلك حال العلتين الاخرين و هما الفاعلية والمادية فان كل واحد منهما قد يكون موجودا و لا يكون المعلول موجوداً .

لجزّ اعضاء الحيوان فى القتال ، فالصناعية اشارة الى الفاعلية و الى الثلاثة الاخرى ما بقى[١].

و العلة المساوية[٢] للمعلول تؤخذ فى القول الشارح له، و اقسامها الخاصة لا تؤخذ الا فى حد نوعه كالعفونة التى هى احد اسباب الحمى لا تؤخذ فى حد مطلق الحمى بل فى حد نوع منهما كحمى الغب . و المساوية يجوز ان تجعل اوسط لوجود المعلول ايضا و التى هى اخص من المعلول كتكاثف الهواء بالبرد و كثرة تراكم الابخرة اللتين هما علتا السحاب و كل واحد اخص من مطلقه فلا يجعل الاوسط وجود المتحصص[٣]. و ان اشتركت العلل المتحصصة كورق الخروع و التين و الكرم التى هى اخص من سرعة الانتثار فى امر يساويه و هو انفشاش الرطوبة الماسكة و هو بتوسط امر آخر فى الكل[٤] و هو عرض الاوراق فليجعل المساوى الاوسط .

التلويح الخامس فى القياسات المغالطية

و الغلط فى القياس قد يقع بسبب مادته[٥] و قد يقع بسبب صورته و قد يقع

---

١) شرح: يريد انّ الحديدية هى العلة المادية ، و كونها متطاولة معروضة محددة الاطراف هو العلة الصورية، و كونها لجزّ اعضاء الحيوان فى القتال هو العلة الغائية .

٢) شرح : يحترز بذلك عن العلة التى هى اخص كالاربعة للزوجية .

٣) شرح : يريد ان كل واحد من علتى السحاب هى اخص من مطلق السحاب فلا تجعل تلك العلة الاخص اوسط وجود مطلق المعلول و انما تجعل اوسط المعلول المتحصص بتلك العلة .

٤) شرح : يريد انّ ذلك الانفشاش يحصل بتوسط امر آخر حاصل فى كل واحد من تلك العلل الخاصة . و قوله و هو عرض الاوراق ، الضمير عايد الى ذلك الامر الآخر . و قوله فليجعل المساوى الاوسط ، يريد انه يجب ان يجعل المشترك الذى هو علة مساوية للمعلول اوسط فى البرهان . و اعلم ان اسباغ الكلام فى كل واحد من هذه العلل و وجه انحصارها فى الاربعة المذكورة يأتيك فى الفلسفة الاولى عند تقاسيم الوجود و هو غير لايق فى هذا الموضع . و فى مباحث البرهان كلام طويل لا يناسب غرض الكتاب استقصائه.

٥) ليعلم ان السبب العام للمغالطة هو عدم التمييز بين الشيئى و ما يشبهه و هى

انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

بشركة . و مـا هو بسبب الصورة فأن لا يكـون من شكل ناتج او من ضرب نـاتج بالاغفال عن شرائط سبقت فى السواذج والمختلطات . و الذى يقع بسبب المادة فاما للمصادرة على المطلوب الاول او لأنّ النتيجة مساوية للمقدمة فى المعرفة و الجهالة فانه ليس تبين احديهما بالأخرى باولى من العكس ، او لكذبهـا ، و مع كذبهـا اذا اوردت فى القياس فلابد لها من مناسبة مع الصادق وذلك اما لاشتباه لفظى اومعنوى اما الاول فقد يقع الاشتبـاه فى نفس اللفظ كالالفاظ المشتركة نحو العين و قد يقع ايضابسبب المشابِهة والمشككة،اولاشتباه بسبب الادوات كمايقع بسبب مصرف الربط،او باعتبار هيئة التركيب كقولك « غلام حسن » بالسكونين ، او بسبب صرف او وقف و ابتداء كفى قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون فى العلم .

و المعنوى اما ان يكون لغلط فى السور كاخذ الكلى [1] و كل واحد والكل، كل

١) شرح : الفرق بين الكلى و كل واحـد والكل قد مضى فى شرايط المقول على الكل ، و به يعرف الفـرق بين البعض السورى والجزئى الحقيقى فان البعض السورى معناه بعض الافراد التى يصدق عليها الموضوع ولا كذلك الجزء. واحترز بالحقيقى عن المجازى كالحيوان المحمول على الانسان فانه اذا قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لمـا عرفت ان الجزء لايكون محمولا من حيث هو جزء . و هذه الاغلاط المتعلقة بالسور هى من باب الغلط بسبب فى جوهر اللفظ .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

محصورة فى ثلثة عشر قسما و قد احصاها صاحب الكتاب لكنه لم يذكرها على اسلوب حاصر ، كما يقول الشارح ، بل قسمهـا الى ثلثة اقسام وذكر فى كل قسمة منها عدة مغالطات على سبيل الاستقراء . و التقسيم الحاصر هو التقسيم الذى يدور بين اللفظ و المعنى بـان يقال الغلط (اوالمغالطة) امـا ان يتعلق باللفظ او بالمعنى والمتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه الخ و قد اورد الشارح هذا التقسيم فى كتابه بالتفصيل و هو موجود فى كتب المنطق الهامة كاساس الاقتباس ومنطق التجريد وشرح منظومة السبزوارى، فليرجع اليها من يريد التفصيل ، و يوجد فى الاشارات بصورة ناقصة . انظر الملحقات

و هناك مغالطات من نـوع آخر لم يذكرها صاحب التلويحـات و هى التى يقال لها « المغالطات الخـارجة عن القياس » لان سبب الغلط فيها اشياء خـارجة عن القياس كتخجيل الخصم و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه و مـا يجرى مجرى ذلك . و قد جرت عادتهم بعدم ذكر هذه المغالطات فى الكتب المختصرة ، والتعويل فى امرها على المطوّلات كالشفاء و الاساس .

مكان الآخر، واخذ البعض السورى مكان الجزئى الحقيقى. اوبسبب فى الجهة كأخذ سوالب الجهات مكان السوالب الموصوفة بها[١] و نحوها . اولسبب فى نفس المقدمة و هو اما بتركيب المفصل كقولنا زيد طبيب و زيد حسن فيركّب و يقال زيد طبيب حسن او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج و فرد يفصل فيقال الخمسة زوج وهى فرد وهذا يناسب الغلط اللفظى ايضا . اولايهام العكس كقولنا كل ثلج ابيض فيؤخذ كل ابيض ثلج او بان لا ينقل الموضوع بكليته فى العكس. اولاخذ حكم الخاص للعام للتعدية كمن رأى الحركة انها لا يتصور بقائها زمانين فاخذ انها كذا للعرضية ليتعدى الى البياض فأخذ العام مكان الخاص حاكما بان كل عرض لا يبقى و هذا يقع كثيرا، واستعمال الجدليات كلهافيما يُدّعى انهقطعى مغالطة. او لاخذ لازم الشيئ مكانه كمن عهد الانسان متوهما و مكلفا فظن ان كل متوهم مكلف . او لأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن قال ان[٢] القاعد فى السفينة الجارية متحرك و كل متحرك لاتبقى اجزائه كل منها على مكان واحد لينتج الباطل . او لأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل و بالعكس[٣]. او اخذ الذهنى مكانالعينى وبالعكس. اواخذ مثال الشيئ على حكمه.

---

١) شرح : كاستعمال « ليس بالضرورة » فى موضع « بالضرورة ليس » وكذا غيرهما من الجهات . وقد عرفت الفرق بين تقديم السلب على الجهة و تأخيره عنها . و اما قوله و نحوها فيحتمل ان يريد به الاطلاق و هو ليس بجهة و هو يذكر مع الجهات مثل « ليس بالاطلاق » فى موضع « بالاطلاق ليس» ، ويحتمل ان يريد كلما يختلف المعنى فيه بتقدم حرف السلب او تأخره مثل سلب اللزوم ولزوم السلب ، او ما هو اعم من ذلك و هو ما يختلف المعنى فيه بسبب التقديم و التأخير سواءكان ذلك فى السلب او غيره وقد مضى مثاله .

٢) فى الاصول . انا . وفى الشرح : هذا وان سماه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فهو من باب سوء التأليف .

٣) شرح : اما اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه فقدسبق مثاله فى ضا بط الحمل، و اما اخذ الذهنى مكان العينى فهو كمن حكم على الجنس المنطقى بما يحكم به على الجنس

انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

او اخذ حكم العلة لجزئها او جزئه لجزئها . او للذهول عن شرائط الحمل . اولترك الاعتبارات كمن سمع ان الكليات موجودة فى الاذهان و معدومة عن الأعيان فليست موجودة فى الاعيان و لا معدومـة عن الاذهان فحكم مطلقا انهـا لا موجودة و لا معدومة فغلط و غلّط ، فرعاية الجهات و الحيثيات امر مهم .

و الغلط المناسب للصورة و المادة قد يقع بسبب اختلاف الحـد الاوسط فى المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانما اخذ فى الكبرى الطبيعة الحيوانية التى لا تكون فى الاعيان ، وتناسب المادة لانه اشتباه لفظى من الالف و اللام او نحوه فى غيره[1] . وقد يقع بسبب لفظ يشك انه من الموضوع اومن المحمول[2]،

---

١) شرح : قوله فى غيره ، اى فى غير هذا المثال .   ٢) شرح : هـذا من سوء اعتبار الحمل و هو مثل قولنا « الانسان وحده ضحاك و كل ضحاك حيوان » مع انه لا يصدق « الانسان وحده حيوان » ، و لو جعل وحده جزءا من المحمول فقيل « الانسان هو وحده ضحاك و كل مـا هو وحـده ضحاك فهو حيوان » لجائت النتيجة « الانسان حيوان » ، وهى صادقة . وقد يمكن ان يجاب عن هذا المثال بوجه آخر وهوان الصغرى عبارة عن قضيتين احديهما موجبة وهى « الانسان ضحاك » ، و الاخرى سالبـة و هى « لا شيى مما ليس بانسان ضحاك » ، و لفظة « وحده » هى الدالة على هذه السالبة ، فباعتبار الموجبة انتج « الانسان حيوان » وباعتبار السالبة هو عقيم . وعلى هذاالجواب يكون المغالطة فى هذا المثال من باب جمع المسائل فى مسئلة .

بقية تعليقات الصفحة السابقة:

الطبيعى ، و اما عكسه فكمن حكم على الطبيعى بما يحكم به على المنطقى ، و اما اخذ مثال الشيئى على حكمه فكمن يحكم على الصورة الذهنية المأخوذة من النار بانها فى الذهن محرقة لكون النار الخارجية كذلك ، و اما اخذ حكم العلة لجزئها فكمـا حكم بعضهم ان السمع و البصر معللان بالحيوة و انما يعللان بها مع الآلات المخصوصة . امـا قوله او جزئه لجزئها يريد اخذ جزء الحكم معللا بجزء العلة كتقبل رفعه الفا من الرجال مسافة ما فظن ان الواحد منهم يرفعه من تلك المسافة بنسبة الواحد الى الالف وليس ذلك بلازم بل قد لا يمكنه للواحد ان يحركه اصلا .

اولعدم نقل الاوسط بكليته[١] او بسبب اختلاف الاصغر و الاكبر فى المقدمتين و النتيجة[٢].

و من اهمال الاعتبارات ما يقال على قولنا ان صغرى الاول اذا كانت ممكنة و الكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية انه ينتقض بقولنا كل انسان يمكن ان يكون متحركا و كل متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة فليس لنا ان نقول كل انسان بالضرورة يتقوم بالحركة واجيب عنه بان الكبرى وجودية اى مادام متحركا مع الاعتراف بان نتيجة الممكنة الصغرى و الوجودية الكبرى ممكنة فلو كان لهذا كان يتأتى ان يقال كل انسان يمكن ان يتقوم بالحركة و ليس كذا ، و انما الغلط لان الكبرى ليست مقولة على الكل اذ لا يصح ان يقال كل واحد مما يوصف بانه متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة حتى يتعدى الى الانسان و الفرس و غيرهما بل التقوم بالحركة للمتحرك من حيث هو متحرك فلا تعدى الى الحقائق التى وراء المتحركية .

و وضع ما ليس بعلة علةً غلط يختص بالخلف[٣] وهو ان يُدّعى ان المحال كان لنقيض المطلوب و يكون لغيره .

ضابط : فاذا اورد عليك قياس فانظر فى جميع اجزائه و اسواره و جهاته و نفس مقدماته و حدودها[٤] ثم فى تركيبه انه من اى شكل و اعتبر شرائطها عساك لاتغلط[٥] ان شاء الله .

---

١) شرح : كقولنا : الانسان له شَعر و كل شعر ينبت فالانسان ينبت ، وهذا من باب سوء التأليف . ٢) شرح : كقولنا : الفلك المحدّد للجهات ليس ورائه جهة فهولا ينخرق ، فينتج منه : الفلك لاينخزق ، فموضوع الصغرى و هوالفلك المحدد لم يكن هو بعينه موضوع النتيجة و هوالفلك مطلقا . و هذا من باب اخذ ما ليس بعلة علة. ٣) شرح : قد علمت ان وضع ما ليس بعلة علة فى الاصطلاح الذكور فى حصر المغالطات [انظر الملحقات-م] لا يختص بالخلف ، وصاحب الكتاب اصطلح على تخصيصه به .

٤) شرح : فيه نظر لان المقدمات والحدود هى اجزاء القياس فلاحاجة بعد قوله «فانظر فى جميع اجزائها » الى ان يعطف عميه النظر فى « نفس مقدماته و حدودها » ، فاحد

انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

التلويح السادس فى ضوابط متفرقة بعضها عرشية[1] فقد ينتفع بها فيما بعد و بعضها لوحى قد قدمناه من موضعه[2] لحاجتنا اليه

ضابط فى العام: انه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم و لا عكس، و لا يلزم من كذب الاعم كذب الاخص و لاعكس، و الاعم صدقا اخص كذبا، والاخص صدقا اعم كذبا. و المتلازمان ايجابا متلازمان سلبا. و نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم ففى الشرطية المتصلة اذا كان التالى اعم فلنا ان نجعل سالبه مقدما و سالب المقدم تاليه و المتصلة موجبة صادقة، و كذا فى الحمل.

و العام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركة و الاستغراق[3] و هو فى المحصورة الكلية و قد يقال بازاء الكلى. و الخاص يطلق على مفهومى الجزئى[4] بالاشتراك ايضا، و يقال ان الحيوان اعم من الانسان يراد به العموم الثانى فاذا كان عام[5] ذاتيا

---

١) كذا بالتأنيث فى جميع النسخ، ولا شك فى جوازه (مع ان الاصل هو التذكير كما فى قوله: و بعضها لوحى) فانه من باب «قطعت بعض اصابعه» و الشرط فى هذا الباب صلاحية المضاف للاستغناء عنه، كما نص عليه ابن هشام فى المغنى، و هذا الشرط موجود هنا كما لا يخفى. قوله فقد ينتفع، لفظة «فقد» لا توجد الا فى نسخة م. قال الشارح: هاتان اللفظتان اعنى العرشى و اللوحى قد استعملهما فى عدة مواضع من هذا الكتاب و لم يبيّن مراده منهما، و لعل مراده بالعرشى البحث الذى حصله بنظره و باللوحى ما اخذه من الكتب، والله اعلم بالحقايق. ٢) فى الاصول: موضوعه، موصوفه. ٣) شرح: الشركة هى باعتبار كلية موضوعها و اما الاستغراق فلان الحكم فيها على كل فرد من افراده. ٤) شرح: قوله مفهومى الجزئى، يريد بهما الجزئى الحقيقى والاضافى. ٥) شرح: يريد هيهنا بالعام الكلى و بالخاص الجزئى الاضافى.

بقية تعليقات الصفحة السابقة:

القولين زيادة لا حاجة اليها. ٥) شرح: قوله عساك لا تغلط، لان القياس كما ستعرف ليس بعلة موجبة لحصول النتيجة، انما هو معدّ لحصولها من المبدء الفياض، و قد يجوز فى بعض النفوس ان لا تستعدّ بذلك القياس لتحصيل شيئ و ان كان ذلك القياس بعنيه معدّا لغير تلك النفس. و ربما اختلف ذلك فى نفس واحدة بحسب حالتين، و كل ميسر لما خلق له.

لخاص فما يجب على العام لطبيعته[١] و يمتنع عليه يجب ويمتنع على الخاص وما يمكن على الخاص يمكن على العام ، ولا يتعدى ما قلنا فى كل واحد الى الآخر فان للخواص طبايع يجب و يمتنع باعتبارها ما لا كذلك فى الطبيعة العامة ، و العام الاول ايضا ما يجب على عمومه وجب على الجزئيات الحاضرة والشخصيات تحته و كذلك ما امكن و[٢] امتنع، و لاعكس . والقاعدة الكلية لوجوب امر لشيئ تبطل بعدمه فى جزئى منه واحد ، و القاعدة الكلية لامتناع شيئ على شيئ تبطل بوجوده فى جزئى واحد له ، و قاعدة الامكان الكلية لا يبطلها وجود و لا عدم ، و القاعدة الكلية لامكان شيئ على شيئ نوعى تثبت بوجوده فى جزئى و عدمه فى آخر و لا كذلك فى الوجوب و الامتناع الا ان يبين انه لنفس الطبيعة فى ذلك الجزئى . و العام الاول يلزم من صدقه صدق الخاص و يلزم من كذب الخاص كذب العام فقط بخلاف الطبيعة العامة فانها بعكس هذا . و يُعلم[٣] ان العموم والخصوص خارجان عن حقيقة الشيئ لتعقلها دونهما و لجواز اقتران كل واحد بطبيعة واحدة . و الكلى غير الكل فان الكلى ذهنى فقط و يُعقل دون جزئياته و يتقوم دونها و يحضر مع غيبتها و يوجد مع عدم كثير منها و تدخل الجزئيات تحته ولا تدخل فيه[٤] و يوجد شبهه[٥] فى الجزئيات، والكل مع الاجزاء

---

١) شرح : احترز بطبيعته عما يجب و يمتنع و يمكن لعموم الشيئ او لخصوصه كالحيوان والانسان فان ما يجب او يمتنع على الحيوان من حيث هو حيوان لا من حيث انه عام فانه يجب او يمتنع على الانسان ، و ما يمكن على الانسان من حيث هو انسان لا من حيث هو اخص من الحيوان فانه يمكن على الحيوان . و بالجملة يلحظ فى ذلك العام و الخاص الطبيعيان لا المنطقيان على ما عرفت فان الحيوان من حيث انه عام يصدق عليه بالوجوب انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق و لا كذلك الانسان الذى هو اخص منه لا من حيث طبيعته الانسانية و لا من حيث خصوصه ، و على هذا يقاس الحال فيما يمتنع و يمكن . ٢) ع : او . ٣) كذا ، و يحتمل : و ليعلم . ٤) م : فيها . و فى الشرح : جزئيات الكلى داخلة تحته و ليست بداخلة فيه و الكل تدخل اجزائه فيه ولا تدخل تحته . ٥) شرح : فى قوله شبهه فائدة وهى ان الكلى من حيث هو كلى لا يدخل فى الجزئى لان جزء الموجود يجب ان يكون موجودا والكلى لا وجود له فى الاعيان فلا يكون جزءا من الجزئى الموجود فيها ، بل الداخل فى الجزئى شبهه .

بخلاف جميع هذا .

ضابط : و الكلى لا يقع فى الوجود لانه لوحصل لكان له هوية لا يشاركه فيها غيره فلاكلية فلابد من التخصص .

ضابط : قال المعلم الاول الجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل ، والتبس تفسير المحتمل و كانه اراد به الممكن الترددى فانا اذا لم نحقق[١] ان الشيئ واجب اوممكن او ممتنع فنقول لا نحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون ممتنعا او لامكان ان لا يكون واجبا، وليس هذا الامكان هو على التفاسير السابقة . وكل جهة اذا جعلت جزء المحمول فالربط ضرورى .

ضابط : الشيئ اذا كان له جزآن متشابهان لايخالف الجزء الكل بالحقيقة بل بالمقدار كقطعتى ماء فان مجموعهما يشاركهما فى الحقيقة ، الا اذا كان الجزآن المتشابهان لكمّ فى نفسه كواحد و واحد حصل منهما حقيقة تخالفهما وهى الاثنينية، و كذلك فى الاشكال كدائرة من قوسين مثلا .

ضابط : لا يصير شيئان شيئاً واحدا الا باتصال و امتزاج كما بين مائين اوماء و لبن ، او بتبدّل احد جزئى شيئى و بقاء الآخر فيصير شيئا آخر كالماء يصير هواء و الاسود ابيض ، و [على] غيرذلك لا يتحد شيئان فانهما ان بقيا فهما اثنان أولم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد .

ولايصير شيئى شيئين الا ما يقبل تفصيلا و تفكيكا او هو ذو جزئين و الا ان يبقى هو وحدث غيره فما صار هو اثنين فى نفسه ، و ان بطل فلا صيرورة له شيئين .

ضابط : واللااولوية انما تستعمل فى شيئى نسبته الى الاشياء بالاقتضاء واحد لذاته من جميع الجهات اىّ ماهية كانت ، واما اذا كانت فى عالم الاتفاقات و الاسباب المغيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن[٢] قال ان العطشان الذى عنده مياه تستوى نسبتها

١) ع : نتحقق . ٢) ع : لمن .

اليـه لا يُتصور ان يشرب واحدا قط لعـدم الاولوية بالنسبة اليه، و لا يَعلم[۱] ان عدم الاولوية و ان صح بالنسبة اليه فهيهنا اسباب اتفاقية فلكية و لكنها غائبة غير ثابتـة تُخصص واحداً لهيئة سماوية اقتضت لخصوصيتها[۲] ذلك ،فلا يستعمل هذا فى مثل هذه المواضع و لا فى الانواع المختلفة[۳].

ضابط لوحى : و الفرض صحيح[٤] لما يمكن فى نفسه اوعند خصمك او يمتنع و لكن لا من جهة يبنى الكلام عليها فانه اذا كان كذا لايجوز كمن ادعى ان شريك

۱) الفعل بصيغة المعلوم، اى : ولايعلم هذاالقائل انالعطشان الخ ان عدمالاولوية الخ . ۲) م : بخصوصيتها . ۳) شرح : معناه ان الحكم باللااولوية انمايكون فىالاشياء المتفقة النوع او المختلفة النوع، والاول على قسمين : اما ان يختلف بالشدة والضعف او لايختلف ، والذى لايختلف هوكالمياه التى تمثل بها وبيّن انه يترجح احدها علىالآخر بالهيئات السماوية والحركات الفلكية ، و اما المختلفات بالنوع فالترجيحفيها لذلك و لخصوصيات الانواع . و اما ما هو من نوع واحد و يختلف ما تحته بالشدة و الضعف فصاحب الكتاب لميذكره امّا لانه اتبع المشهورفىانالاختلاف بالشدة والضعف اختلاف بالنوع و انكان لا يرى ذلك كما ستعرف (يعنى فى قسمالالهى منالكتاب -م) رأيه فيه ، او لانه عوّل على ان الحكم يظهر مما ذكر . ٤) ع : الصحيح . و فى الشرح : الفرض الغيرالواقع انما يصح ان يجعل طريقا مؤديا الى المطلوب اذا كان على احد وجهين احدهما ان يكون المفروض امراًممكنا، اما فى نفسه انكان القياس برهانيا، او عند الخصم ان كان القياس جدليا، و ثانيهما ان يكـون المفروض ممتنعا لكـن لا من الجهة التى يبنىالكلام فى القياس عليها فانه اذاكان كذا لا يجوز استعماله فىالقياس كمن ادعى ان شريك البارى ممكن و هوالمطلوب ، وصاحب الكتاب اقتصر علىذكر القياس الاول و اضمر الثانى لدلالة القرينة عليه ، و حلّـه انا نستفسرهل المراد بغير الممتنع، الذى فى تالىصغرى القياسالاول ، انه كذلك فى نفسه او بحسب ذلكالفرض ؟ فانكان الاول منعنا الشرطية ، و ان كان الثانى وجب ان يراعى هذا القيد فى الباقى ، و كل غيرممتنع بحسب ذلك الفرض فهو ممكن بحسبه، فتكون النتيجة : لوفرضنا وجوده لكان ممكنا بحسب ذلك الفرض لكنا فرضنا وجوده فهو اذن ممكن بحسب ذلك ، وليس ذلك هوالمطلوب ، بلالمطلوب انه ممكن فى نفس الامر ، هذا هوالحمل الحقيقى . وفى الكتاب انما حكم بعدم جواز هذا الفرض لانفرض وجودالشيئى متفرع علىامكانه وذلك الامكان هوالمطلوب هيهنا ، فكان الامر المفروض متفرعا على المطلوب فلـوكان تفرع المطلوب عليه لزم الدور .

الباری ممکن لانا لو فرضنا وجوده لکان غیر ممتنع و کل غیر ممتنع ممکن فهو ممکن مثل هذا لایجوز، و المحال من جمیع الوجوه[١] انماینفرض[٢] فی شرطیة یستثنی نقیض تالیها.

ضابط: کفاك فی اثبات ان الشیئ عدمی مثل السکون انك فی تصوره لاتحتاج الا الی استبقاء المحل و نفی شیئ عنه کاستبقاء الجسم ورفع الحرکة عنه.

ضابط: لا یُتصور شیئان وجود کل واحد منهما بالآخر فیتقدم[٣] کل واحد منهما علی نفسه وعلی الآخر، هذا محال. وقیل انه لایجوزان یکون شیئان کل واحدمنهما مع الآخر ضرورةً فانه ان کان لکل منهما مدخل فی وجود الآخر فیتقدم علیه کما سبق، وان کان لاحدهمامدخل فقط فیتقدم فلامعیّة، و ان عدم الافتقار فیصح کل دون الآخر. ولیس هذا علی الاطلاق فان الاضافات مثل الابوة و البنوة لایتصور وجود کل واحد منهما الا مع الآخر. والشیئان اذا کان لهما علة خارجة یجوز ان یقیم[٤] کل

---

١) شرح: الشیئ قدیکون محالا من بعض الوجوه دون بعض، و قد یکون محالا من جمیع الوجوه. و هذا الثانی انما ینفرض فی شرطیة یستثنی فیها نقیض تالیها لیستنتج من ذلك بطلان المقدم المفروض مع کونه محالا من جمیع الاعتبارات. و اما فرض ذلك علی غیر هذاالوجه فلایصحّ استعماله فی قیاس یستنتج منه المطلوب. ٢) خ: یفرض.

٣) شرح: اورد علی هذا ان التقدم ان ارید به التقدم بالزمان فممنوع اذ العلة یجب وجودالمعلول مع وجودها کما سنحقق ذلك [فی العلم الا لهی من الکتاب – م] و ان ارید به التقدم بالذات فیستفسر عن معنی ذلك التقدم، ونحن لا نفهم منه الا کون الشیئ علة للآخر فیصیر المعنی من تقدم کل من الشیئین علی الآخر کون کل واحد منهما علةً للآخر و ذلك هوالذی ادّعیتم استحالته، فیکون الدلیل اعادة للدعوی بعبارة اخری، و ان ارید بالتقدم معنی ثالث فیجب اظهاره لیقع الکلام بحسبه – و اقسام التقدم ستعرفها فی تقاسیم الوجود من العلم الالهی – و الجواب ان التقدم بدیهی لایفتقر الی بیان فان کل واحد من العقلاء یتصور تقدم حرکة الید علی حرکة المفتاح و ان کانتا معا فی الزمان. فان کان المراد بذلك التقدم [ای فی عبارة صاحب الکتاب – م] هوالعلیة فیکفی فی تقریر ذلك ان یقال لوکان وجود کل منهما بالآخر لافتقر کل واحد منهما الی نفسه و الی الآخر لان المفتقر الی الشیئ مفتقر الی [مایفتقرالیه] ذلك الشیئ و بطلان ذلك ظاهر و لا حاجة الی ذکر لفظ التقدم. ٤) خ: ان یکون.

واحدمنهما دون[١] الآخر ضرورة كلبنتين منحنيتين ، و قد يقع مثل ان يقام كل واحـد منهما مع الآخرضرورةً ولا يقوم احدهما الامع قيام الآخر . و توقف ابتلال الارض على المطر والمطر على الابخرة والابخرة على ابتلال الارض مثلا ليس بدورمحال[٢] فان ما توقف من ابتلال الارض على المطر بالعدد غير ما توقف عليه المطر بالعـدد فمثل هذا الدور ممكن . والله اعلم[٣].

✲ ✲ ✲

---

١) م : مع الآخر . ٢) شرح : انما الممتنع من الدور هو افتقار الشيئی الی ما كان مفتقرا اليه بعينه ، و فی هذه الصورة ليس كـذا ، بل هو افتقـارالشيئی الی ماكان شخص آخر من نوعه مفتقرا اليه ، و ذلك جايز لا استحالة فيه . ٣) توجد فی نسخة خ بعد لفظة « اعلم » كلمة ختام بهذه العبارة : « تم قسم المنطق بحمدالله العلی الكبير والصلوة علی خير خلقه محمدالبشيرالنذير » ، و يغلب علی الظن انها كلمة لكاتب النسخة ختم بها عمله .

ملحقات واستدراكات

١

توجد فى الكتاب مواضع يرى الناظر فيها اخطاء نحوية فى الالفاظ وانحرافا عما يقتضيه القياس فيها ، و ربما يظن ان هذه اخطاء مطبعية شذّت عن نظر المصحح، و الأمر ليس كذلك بل هى صور اصلية موجودة باعيانها فى الاصول اثبتناها فى المتن على ما وجدناها و لم نحاول ان نمسها بتصحيح قياسى نظراً الى ما يراه بعض ناقدى آثار السهروردي من انّ هذه الصور قد يمكن ان تكون صادرة من قلم المصنف ولا من عمل الناسخ ، وقد تكلمنا فى هذه المسألة فى مقدمة الكتاب. اما الاخطاء المطبعية فهى ما احصيناه فى جدول التصويبات فى آخر الكتاب و هى طفيفة جدا كما تراه هناك .

و المواضع المذكورة هى: ص ٢٧ س ٦ : كفى (كما فى ؟) ، ص ٢٧ س ١٣: القضية المصرح بجهتها (المصرحة ؟) ص ٣٢ س ١٨ : ذاته موجودا (موجودة ؟) ، ص ٥٣ س ١٠ : العبرة للسوالب (بالسوالب ؟) .

و لسنا ننكر ان احتمال الخطأ فى النسخ قائم كما ذكرناه فى مقدمة الكتاب .

و هناك كلمات مشكوكة القراءة كقوله فى ص ٢٨ س ١: « لتداهر »، فلسنا ندرى اهو من المداهرة او التداهر . اما المداهرة فمعناها لا يلائم المقام الا بتكلف، و اما التداهر فهو و ان كان يناسب المقام الا انى لا اجده فى القواميس الموجودة عندى . لكنا يجب ان لا ننسى ان السهروردى صاحب صناعة فى اللغات الفلسفية وله قاموس خاص به ، و قد عرضت لهذه المسألة فى مقدمة الكتاب ، فليراجع .

٢

فى صفحة ٧١س ١٨ كلمة « مثلم » تصحيح قياسى لكلمة « مسلم » بالسين،التى كانت توجد فى الاصول ، كما نبهت عليه فى تعليقات الصفحة نفسها (تعليقة رقم ٦) ، ولكننى الآن وقد راجعت كتاب النجاة والبصائر النصيرية اعتقد ان الصحيح (او الاصح) هو «مسلم» بالسين (من التسليم او من الاسلام بمعنى التسليم) وقد اخذه السهروردى من المثال الذى يتمثل به المنطقيون فى باب قياس الضمير وهو : هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن خائن مسلم للثغر (النجاة والبصائر)، الا انه تمثل به فى باب المظنونات وبدّل صغرى القياس (فلان يخاطب العدو) بقوله : فلان يطوف بالليل ، والطواف بالليل انما يتمثل به المنطقيون فى مبحث المظنونات (شرح الشمسية للقطب : فلان يطوف بالليل فهو سارق) و قد تمثل به السهروردى ايضا فى باب قياس الضمير (ص ٦٨ من هذا الكتاب) فهو قد استنتج من مقدمة واحدة نتيجتين مختلفتين لموضعين مختلفين . و من الممكن أن يقال ان المثال لامناقشة فيه ، لكننى اعتقد ان تركيب « مسلم للثغر » مع المقدمة « فلان يخاطب العدو » انسب من تركيبه مع « يطوف بالليل » .

٣

قوله فى ص ٦٤ س ١٥ : استقرار النتائج . يوجد فى بعض كتب المنطق كاساس الاقتباس و الجوهر النضيد ، المطبوعين بطهران : « استقراء » ، بهمزة فى آخره ، لكن الاصول الموجودة عندنا من كتاب التلويحات متطابقة على «استقرار» بالراء . و لكل من القرائتين وجه و لعل الاستقراء (بالهمز) اوفق بالمقام .

٤

فى الصفحه ٨٣ ، فى التعليقة رقم ٤ ، اشرت الى التقسيم الحاصر للمغالطات

و لم اورده بالتفصيل هناك رعاية لمـا هو المعمول فى التعليقات من الاختصار . الا انى وجدت الشارح يعتمد كثيراً على هذا التقسيم فى بحثه عن انواع المغالطات و يُرجع اليه احيانا (ص ٨٧ تعليقة ٣) فرأيت ان اورد هـذا التقسيم فى الملحقـات ليكون فى متناول يدالقارئ ، و هو هذا نقلا عن شرح التلويحات بنصّه:

الغلط اوالمغالطة اما ان يتعلق باللفظ اوالمعنى ، والمتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده اوباعتبار تر كيبه، والذى باعتبار الانفراد اما فى جوهراللفظ او فى احواله ، فما فى جوهره هو ما يكون مدلولاته مختلفة و يدخل فى ذلك الاشتراك و المجاز و التشكيك و التشابه و ما يجرى مجرى هذه مما هو مذ كور فى ايساغوجى . و ما فى احواله ينقسم الى ما تكون تلك الاحوال ذاتية للّفظ لا تدخل بعد تحصّله و هى الاحوال التصريفية ، او عرضية لـه داخله عليه بعد صيرورته لفظا محصلا كالاعراب والبناء والشكل والاعجام. والذى باعتبار تر كيب اللفظ اما لاشتباه فى نفس التر كيب، او فى وجوده و عدمه بان يكون التر كيب موجودا او معـدوما ـ و يسمى تفصيل المر كب ـ او يكون معدوما فيظن موجودا ـ و يسمى تر كيب المفصل ـ فهذه ستة اقسام يتعلق بالالفاظ ، منها ثلثة تتعلق بالبساطة و هى جوهراللفظ والتي فى احواله الذاتية و التى فى احواله العرضية ، و ثلثة تتعلق بـالتر كيب و هى التى فى نفس التر كيب و فى تفصيل المر كب و تر كيب المفصل . و اما المغالطات المعنوية فامـا فى القضية الواحدة باعتبار انفرادها او فى القضايا باعتبار تر كيبها . والذى فى القضية الواحدة اما فى احد جزئيها اوفيهما معا ، و ما فى الجزئين فا ما بان لايورد بل يشبّه بغيره كمفروضاته او عـوارضه و يسمى اخذ مـا بالعرض مكان مـا بالذات و اما بان يورد لكن يؤخذ معها ما ليس منها او يحذف عنها ما هو منها ويسمى سوء اعتبار الحمل ، و ما فى الجزئين كما يجعل كل واحد منهما فى موضع الآخر و يسمى ايهام العكس . و الذى فى القضايـا باعتبار التر كيب القياسى او غيره يسمى جمع المسائل

فى مسئلة و ما فى التركيب القياسى اما بالنسبة الى النتيجة او لا بالنسبة اليها ، فان كان بالنسبة الى النتيجة فاما ان تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على انها احدمقدماته و هذاهوالمصادرة على المطلوب ، واما بان لاتكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجة و يسمى اخذ ماليس بعلة علة ، و ان كان لا بالنسبة الى النتيجة فاما ان يكون من جهة المادّة او من جهة الصورة ، فا ما ما هو من جهة المادة فهو الذى ان جعل قياسا لم يكن صادق المقدمات و ان جعل صادق المقدمات لم يكن قياسا . و اما ما هو من جهة الصورة فكما لا يكون على شكل منتج او ضرب منتج، و جميع ذلك يسمى سوء التأليف . فهذه سبعة اقسام تتعلق بالمعانى منها ثلثة باعتبار القضية بانفرادها و هى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و سوء اعتبار الحمل و ايهام العكس و منها اربعة باعتبار القضايا المركبة وهى جمع المسائل فى مسئلة و المصادرة على المطلوب و اخذ ما ليس بعلة علة وسوءالتأليف . فهذا وجه الحصر فى هذه المغالطات القياسية.

٦

عبارة « المصرح بجهتها » ، المذكورة فى ص ٩٤ ضمن الاستدراكات، صحيحة لا تحتاج الى فرض صورة اخرى لها .

٧

فى ص ٩ البياض الواقع فى اول السطر الاول خطأ مطبعى ، فلتقرء العبارة متصلة بما قبلها .

فهرست منطق التلويحات

عنوان	صفحه

عنوان | صفحه

عنوان | صفحه

انتشارات دانشگاه تهران

شماره	عنوان	مؤلف
۱ -	وراثت (۱)	تألیف دکتر عزت‌الله خبیری
۲ -	A Strain Theory of Matter	» محمود حسابی
۳ -	آراء فلاسفه دربارهٔ عادت	ترجمهٔ » برزو سپهری
٤ -	کالبدشناسی هنری	تألیف » نعمت‌الله کیهانی
٥ -	تاریخ بیهقی جلد دوم	بتصحیح سعید نفیسی
٦ -	بیماریهای دندان	تألیف دکتر محمود سیاسی
۷ -	بهداشت و بازرسی خوراکیها	» » سرهنگ شمس
۸ -	حماسه سرائی در ایران	» » ذبیح‌الله صفا
۹ -	مزدیسنا و تأثیر آن در ادبیات پارسی	» » محمد معین
۱۰ -	نقشه برداری جلد دوم	» مهندس حسن شمسی
۱۱ -	گیاه شناسی	» حسین گل گلاب
۱۲ -	اساس الاقتباس خواجه نصیر طوسی	بتصحیح مدرس رضوی
۱۳ -	تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد اول	تألیف دکتر حسن ستودهٔ تهرانی
١٤ -	روش تجزیه	» » علی اکبر پریمن
١٥ -	تاریخ افضل ـ بدایع الازمان فی وقایع کرمان	فراهم آوردهٔ دکتر مهدی بیانی
١٦ -	حقوق اساسی	تألیف دکتر قاسم زاده
١٧ -	فقه و تجارت	» زین العابدین ذوالمجدین
١٨ -	راهنمای دانشگاه	—
١٩ -	مقررات دانشگاه	—
٢٠ -	درختان جنگلی ایران	» مهندس حبیب‌الله ثابتی
٢١ -	راهنمای دانشگاه بانگلیسی	—
٢٢ -	راهنمای دانشگاه بفرانسه	—
٢٣ -	Les Espaces Normaux	تألیف دکتر هشترودی
٢٤ -	موسیقی دورهٔ ساسانی	» مهدی برکشلی
٢٥ -	حماسه ملی ایران	ترجمهٔ بزرگ علوی
٢٦ -	زیست شناسی (۲) بحث درنظریهٔ لامارک	تألیف دکتر عزت‌الله خبیری
٢٧ -	هندسه تحلیلی	» » علینقی وحدتی
٢٨ -	اصول گداز و استخراج فلزات جلد اول	تألیف دکتر یگانه حایری
٢٩ -	اصول گداز و استخراج فلزات » دوم	» »
٣٠ -	اصول گداز و استخراج فلزات » سوم	» »
٣١ -	ریاضیات در شیمی	» » هورفر
٣٢ -	جنگل شناسی جلد اول	» مرحوم مهندس کریم ساعی
٣٣ -	اصول آموزش و پرورش	نگارش دکتر محمد باقر هوشیار
٣٤ -	فیزیولژی گیاهی جلداول	» » اسمعیل زاهدی

۳۵- جبر و آنالیز	نگارش دکتر محمدعلی مجتهدی
۳۶- گزارش سفر هند	» » غلامحسین صدیقی
۳۷- تحقیق انتقادی در عروض فارسی	» » پرویز ناتل خانلری
۳۸- تاریخ صنایع ایران - ظروف سفالین	» » مهدی بهرامی
۳۹- واژه نامه طبری	» » صادق کیا
۴۰- تاریخ صنایع اروپا درقرون وسطی	» عیسی بهنام
۴۱- تاریخ اسلام	» دکتر فیاض
۴۲- جانورشناسی عمومی	» » فاطمی
۴۳- Les Connexions Normales	» » هشترودی
۴۴- کالبد شناسی توصیفی (۱) - استخوان‌شناسی	» دکتر امیراعلم - دکتر حکیم دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیك نفس - دکتر نائینی
۴۵- روانشناسی کودك	نگارش دکتر مهدی جلالی
۴۶- اصول شیمی پزشکی	» » آ . وارتانی
۴۷- ترجمه و شرح تبصرهٔ علامه جلد اول	» زین العابدین ذوالمجدین
۴۸- اکوستیك «صوت» (۱) ارتعاشات - سرعت	» دکتر ضیاء الدین اسمعیل بیگی
۴۹- انگل شناسی	» » ناصر انصاری
۵۰- نظریه توابع متغیر مختلط	» » افضلی پور
۵۱- هندسه ترسیمی و هندسه رقومی	» احمد بیرشك
۵۲- درس اللغة والادب (۱)	» دکتر محمدی
۵۳- جانور شناسی سیستماتیك	» » آزرم
۵۴- پزشکی عملی	» » نجم آبادی
۵۵- روش تهیه مواد آلی	» » صفوی گلپایگانی
۵۶- مامائی	» » آهی
۵۷- فیزیولژی گیاهی جلد دوم	» » زاهدی
۵۸- فلسفه آموزش و پرورش	» دکتر فتح‌الله امیرهوشمند
۵۹- شیمی تجزیه	» » علی اکبر پریمن
۶۰- شیمی عمومی	» مهندس سعیدی
۶۱- امیل	ترجمهٔ مرحوم غلامحسین زیرك‌زاده
۶۲- اصول علم اقتصاد	تألیف دکتر محمود کیهان
۶۳- مقاومت مصالح	» مهندس گوهریان
۶۴- کشت گیاه حشره کش پیرتر	» مهندس میردامادی
۶۵- آسیب شناسی	» دکتر آرمین
۶۶- مکانیك فیزیك	» « کمال جناب
۶۷- کالبدشناسی توصیفی (۲) - مفصل شناسی	تألیف دکتر امیراعلم - دکتر حکیم - دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیك نفس
۶۸- درمانشناسی جلد اول	تألیف دکتر عطائی
۶۹- درمانشناسی » دوم	» » »
۷۰- گیاه شناسی - تشریح عمومی نباتات	» مهندس حبیب‌الله ثابتی
۷۱- شیمی آنالیتیك	» دکتر گاگیك
۷۲- اقتصاد جلد اول	» » علی اصغر پورهمایون

عنوان	مؤلف
۷۳- دیوان سیدحسن غزنوی	بتصحیح مدرس رضوی
۷۴- راهنمای دانشگاه	—
۷۵- اقتصاد اجتماعی	تألیف دکتر شیدفر
۷۶- تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد دوم	» » حسن ستوده تهرانی
۷۷- زیبا شناسی	» علینقی وزیری
۷۸- تئوری سنتتیك گازها	» دکتر روشن
۷۹- کارآموزی داروسازی	» » جنیدی
۸۰- قوانین دامپزشکی	» » میمندی نژاد
۸۱- جنگل شناسی جلد دوم	» مرحوم مهندس ساعی
۸۲- استقلال آمریکا	» دکتر مجیر شیبانی
۸۳- کنجکاویهای علمی و ادبی	—
۸۴- ادوار فقه	» محمود شهابی
۸۵- دینامیك گازها	» دکتر غفاری
۸۶- آئین دادرسی در اسلام	» محمد سنگلجی
۸۷- ادبیات فرانسه	» دکتر سپهبدی
۸۸- از سربن تا یونسکو- دو ماه در پاریس	» » علی اکبر سیاسی
۸۹- حقوق تطبیقی	» » حسن افشار
۹۰- میکروب‌شناسی جلد اول	تألیف دکتر سهراب-دکتر میردامادی
۹۱- میزراه جلد اول	» » حسین گلاژی
۹۲- » » دوم	» » » »
۹۳- کالبد شکافی (تشریح عملی دست و پا)	» » نعمت‌الله کیهانی
۹۴- ترجمه و شرح تبصره علامه جلد دوم	» زین‌العابدین ذوالمجدین
۹۵- کالبد شناسی توصیفی (۳) - عضله شناسی	» دکتر امیراعلم-دکتر حکیم دکتر کیهانی-دکتر نجم آبادی- دکتر نیك نفس
۹۶- » » (۴) - رگ شناسی	» » » »
۹۷- بیماریهای گوش و حلق و بینی جلداول	تألیف دکتر جمشید اعلم
۹۸- هندسهٔ تحلیلی	» » کامکار پارسی
۹۹- جبر و آنالیز	» » » »
۱۰۰- تفوق و برتری اسپانیا (۱۵۵۹-۱۶۶۰)	» » بیانی
۱۰۱- کالبدشناسی توصیفی - استخوان‌شناسی اسب	» » میر بابائی
۱۰۲- تاریخ عقاید سیاسی	» » محسن عزیزی
۱۰۳- آزمایش و تصفیه آبها	نگارش دکتر محمد جواد جنیدی
۱۰۴- هشت مقاله تاریخی و ادبی	» نصرالله فلسفی
۱۰۵- فیه مافیه	» بدیع‌الزمان فروزانفر
۱۰۶- جغرافیای اقتصادی جلد اول	» دکتر محسن عزیزی
۱۰۷- الکتریسیته و موارد استعمال آن	» مهندس عبدالله ریاضی
۱۰۸- مبادلات انرژی در گیاه	» دکتر اسمعیل زاهدی
۱۰۹- تلخیص البیان عن مجازات القران	» سید محمد باقر سبزواری
۱۱۰- دو رساله - وضع الفاظ و قاعده لاضرر	» محمود شهابی
۱۱۱- شیمی آلی جلداول تئوری و اصول کلی	» دکتر عابدی
۱۱۲- شیمی آلی «ارگانیك» جلداول	» » شیخ

شماره	عنوان	مؤلف
۱۱۳-	حکمت الهی عام و خاص	نگارش مهدی قمشهٔ
۱۱۴-	امراض حلق و بینی و حنجره	» دکتر علیم مروستی
۱۱۵-	آنالیز ریاضی	» » منوچهر وصال
۱۱۶-	هندسه تحلیلی	» » احمد عقیلی
۱۱۷-	شکسته بندی جلد دوم	» » امیر کیا
۱۱۸-	باغبانی (۱) باغبانی عمومی	» مهندس شیبانی
۱۱۹-	اساس التوحید	» مهدی آشتیانی
۱۲۰-	فیزیك پزشکی	» دکترفرهاد
۱۲۱-	اکوستیك « صوت » (۲) مشخصات صوت - لوله - تار	» » اسمعیل بیگی
۱۲۲-	جراحی فوری اطفال	» » مرعشی
۱۲۳-	فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (۱)	» علینقی منزوی تهرانی
۱۲۴-	چشم پزشکی جلداول	» دکتر ضرابی
۱۲۵-	شیمی فیزیك	» » بازرگان
۱۲۶-	بیماریهای گیاه	» » خبیری
۱۲۷-	بحث در مسائل پرورش اخلاقی	» » سپهری
۱۲۸-	اصول عقاید و کرائم اخلاق	» زین العابدین ذوالمجدین
۱۲۹-	تاریخ کشاورزی	» دکتر تقی بهرامی
۱۳۰-	کالبدشناسی انسانی (۱) سر و گردن	» حکیم و دکتر گنج بخش
۱۳۱-	امراض واگیر دام	» » رستگار
۱۳۲-	درس اللغة والادب (۲)	» » محمدی
۱۳۳-	واژه نامه گرگانی	» » صادق کیا
۱۳۴-	تك یاخته شناسی	» » عزیز رفیعی
۱۳۵-	حقوق اساسی چاپ پنجم (اصلاح شده)	» » قاسم زاده
۱۳۶-	عضله و زیبائی پلاستیك	» » کیهانی
۱۳۷-	طیف جذبی و اشعه ایکس	» » فاضل زندی
۱۳۸-	مصنفات افضل الدین کاشانی	» » مینوی و یحیی مهدوی
۱۳۹-	روان شناسی (ازلحاظ تربیت)	» » علی اکبر سیاسی
۱۴۰-	ترمودینامیك (۱)	» مهندس بازرگان
۱۴۱-	بهداشت روستائی	نگارش دکتر زوین
۱۴۲-	زمین شناسی	» یدالله سحابی
۱۴۳-	مکانیك عمومی	» » مجتبی ریاضی
۱۴۴-	فیزیولوژی جلداول	» » کاتوزیان
۱۴۵-	کالبدشناسی و فیزیولوژی	» » نصرالله نیك نفس
۱۴۶-	تاریخ تمدن ساسانی جلداول	» سعید نفیسی
۱۴۷-	کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت اول سلسله اعصاب محیطی	» دکتر امیراعلم - دکتر حکیم دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیك نفس
۱۴۸-	کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت دوم سلسله اعصاب مرکزی	» » » »
۱۴۹-	کالبدشناسی توصیفی (۶) اعضای حواس پنجگانه	» » » »
۱۵۰-	هندسه عالی (گروه و هندسه)	تألیف دکتر اسدالله آل بویه
۱۵۱-	اندام شناسی گیاهان	» » پارسا

عنوان	مؤلف
۱۵۲- چشم پزشکی (۲)	نگارش دکتر ضرابی
۱۵۳- بهداشت شهری	« « اعتمادیان
۱۵۴- انشاء انگلیسی	« « بازارگادی
۱۵۵- شیمی آلی (ارگانیك) (۲)	« دکتر شیخ
۱۵۶- آسیب شناسی (گانگلیوف استلر)	« « آرمین
۱۵۷- تاریخ علوم عقلی در تمدن اسلامی	« « ذبیح‌الله صفا
۱۵۸- تفسیر خواجه عبدالله انصاری	بتصحیح علی اصغر حکمت
۱۵۹- حشره‌شناسی	تألیف جلال افشار
۱۶۰- نشانه‌شناسی (علم‌العلامات) جلد اول	« دکتر محمدحسین میمندی‌نژاد
۱۶۱- نشانه‌شناسی بیماریهای اعصاب	« « صادق صبا
۱۶۲- آسیب‌شناسی عملی	« « حسین رحمتیان
۱۶۳- احتمالات و آمار	« « مهدوی اردبیلی
۱۶۴- الکتریسته صنعتی	« « محمد مظفری زنگنه
۱۶۵- آئین دادرسی کیفری	« « محمدعلی هدایتی
۱۶۶- اقتصاد سال اول (چاپ دوم اصلاح شده)	« « علی‌اصغر پورهمایون
۱۶۷- فیزیك (تابش)	« « روشن
۱۶۸- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلددوم)	« علینقی منزوی
۱۶۹- « « « « (جلدسوم-قسمت اول)	« محمدتقی دانشپژوه
۱۷۰- رساله بودو نمود	« محمود شهابی
۱۷۱- زندگانی شاه‌عباس اول	« نصرالله فلسفی
۱۷۲- تاریخ بیهقی (جلدسوم)	بتصحیح سعید نفیسی
۱۷۳- فهرست نشریات ابوعلی‌سینا بزبان فرانسه	« « «
۱۷۴- تاریخ مصر (جلداول)	تألیف احمد بهمنش
۱۷۵- آسیب‌شناسی آزردگی‌سیستم رتیکولو آندوتلیال	« دکتر آرمین
۱۷۶- نهضت‌ادبیات‌فرانسه دردوره رومانتیك	« مرحوم زیرك‌زاده
۱۷۷- فیزیولژی (طب عمومی)	نگارش دکتر مصباح
۱۷۸- خطوط لبه‌های جذبی (اشعه ایکس)	« « زندی
۱۷۹- تاریخ مصر (جلددوم)	« احمد بهمنش
۱۸۰- سیرفرهنگ‌درایران و مغرب‌زمین	« دکتر صدیق‌اعلم
۱۸۱- فهرست کتب اهدائی آقای‌مشکوة (جلدسوم-قسمت دوم)	« محمدتقی دانش‌پژوه
۱۸۲- اصول فن کتابداری	« دکتر محسن صبا
۱۸۳- رادیو الکتریسیته	« « رحیمی
۱۸۴- پیوره	« « محمود سیاسی
۱۸۵- چهار رساله	« محمد سنگلجی
۱۸۶- آسیب‌شناسی (جلددوم)	« دکتر آرمین
۱۸۷- یادداشت‌های مرحوم قزوینی	فراهم آورده آقای ایرج افشار
۱۸۸- استخوان شناسی مقایسه‌ای (جلددوم)	تألیف دکتر میربابائی
۱۸۹- جغرافیای عمومی (جلداول)	« « مستوفی
۱۹۰- بیماریهای واگیر (جلداول)	« « غلامعلی بینش‌ور
۱۹۱- بتن فولادی (جلد اول)	« مهندس خلیلی

عنوان	مؤلف / مترجم
۱۹۲- حساب جامع و فاضل	نگارش دکتر مجتهدی
۱۹۳- ترجمهٔ مبدء و معاد	ترجمه آقای محمود شهابی
۱۹۴- تاریخ ادبیات روسی	تألیف « سعید نفیسی
۱۹۵- تاریخ تمدن ایران ساسانی	« « «
۱۹۶- درمان تراخم با الکترو کو آگولاسیون	« دکتر پرفسور شمس
۱۹۷- شیمی و فیزیک (جلد اول)	« « توسلی
۱۹۸- فیزیولوژی عمومی	« « شیبانی
۱۹۹- داروسازی جالینوسی	« « مقدم
۲۰۰- علم العلامات نشانه شناسی (جلد دوم)	« « میمندی نژاد
۲۰۱- استخوان شناسی (جلد اول)	« « نعمت‌اله کیهانی
۲۰۲- پیوره (جلد دوم)	« « محمود سیاسی
۲۰۳- علم النفس ابن‌سینا و تطبیق آن با روانشناسی جدید	« « علی‌اکبر سیاسی
۲۰۴- قواعد فقه	« آقای محمود شهابی
۲۰۵- تاریخ سیاسی و دیپلوماسی ایران	« دکتر علی‌اکبر بینا
۲۰۶- فهرست مصنفات ابن‌سینا	« « مهدوی
۲۰۷- مخارج الحروف	تصحیح و ترجمهٔ دکتر پرویز ناتل خانلری
۲۰۸- عیون الحکمه	از ابن‌سینا – چاپ عکسی
۲۰۹- شیمی بیولوژی	تألیف دکتر مافی
۲۱۰- میکربشناسی (جلد دوم)	« آقایان دکتر سهراب- دکتر میردامادی
۲۱۱- حشرات زیان‌آور ایران	« مهندس عباس دواچی
۲۱۲- هواشناسی	« دکتر محمد منجمی
۲۱۳- حقوق مدنی	« « سیدحسن امامی
۲۱۴- ماخذ قصص و تمثیلات مثنوی	نگارش آقای فروزانفر
۲۱۵- مکانیک استدلالی	« پرفسور فاطمی
۲۱۶- ترمودینامیک (جلد دوم)	« مهندس بازرگان
۲۱۷- گروه بندی و انتقال خون	« « دکتر یحیی پویا
۲۱۸- فیزیک، ترمودینامیک (جلد اول)	« « روشن
۲۱۹- روان پزشکی (جلد سوم)	« « میرسپاسی
۲۲۰- بیماریهای درونی (جلد اول)	« « میمندی‌نژاد
۲۲۱- حالات عصبانی یا نورز	ترجمه « چهرازی
۲۲۲- کالبدشناسی توصیفی (۷) (دستگاه گوارش)	تألیف دکتر امیراعلم – دکتر حکیم دکتر کیهانی- دکتر نجم‌آبادی- دکتر نیک‌نفس
۲۲۳- علم الاجتماع	تألیف دکتر مهدوی
۲۲۴- الهیات	« فاضل تونی
۲۲۵- هیدرولیک عمومی	« مهندس ریاضی
۲۲۶- شیمی عمومی معدنی فلزات (جلد اول)	تألیف دکتر فضل‌الله شیروانی
۲۲۷- آسیب‌شناسی آزرد گیهای سورنال « غده فوق کلیوی »	« « آرمین
۲۲۸- اصول الصرف	« علی‌اکبر شهابی
۲۲۹- سازمان فرهنگی ایران	تألیف دکتر علی کنی

عنوان	نگارش
۲۳۰- فیزیك، ترمودینامیك (جلد دوم)	نگارش دکتر روشن
۲۳۱- راهنمای دانشگاه	—
۲۳۲- مجموعهٔ اصطلاحات علمی	—
۲۳۳- بهداشت غذائی بهداشت نسل	نگارش دکتر فضل‌الله صدیق
۲۳۴- جغرافیای کشاورزی ایران	« دکتر تقی بهرامی
۲۳۵- ترجمه‌النهایه باتصحیح ومقدمه (۱)	« آقای سیدمحمدسبزواری
۲۳۶- احتمالات و آمار ریاضی (۲)	« دکتر مهدوی اردبیلی
۲۳۷- اصول تشریح چوب	« مهندس رضا حجازی
۲۳۸- خون‌شناسی عملی (جلداول)	« دکتر رحمتیان دکتر شمسا
۲۳۹- تاریخ ملل قدیم آسیای غربی	« « بهمنش
۲۴۰- شیمی تجزیه	« « شیروانی
۲۴۱- دانشگاهها و مدارس عالی امریکا	« «ضیاءالدین اسمعیل بیگی
۲۴۲- پانزده گفتار	« آقای مجتبی مینوی
۲۴۳- بیماریهای خون (جلد دوم)	« دکتر یحیی پویا
۲۴۴- اقتصاد کشاورزی	« « احمد هومن
۲۴۵- علم‌العلامات (جلدسوم)	« « میمندی نژاد
۲۴۶- بتن آرمه (۲)	« آقای مهندس خلیلی
۲۴۷- هندسهٔ دیفرانسیل	« دکتر بهفروز
۲۴۸- فیزیولژی گل و رده بندی تك لپه‌ایها	« « زاهدی
۲۴۹- تاریخ زندیه	« « هادی هدایتی
۲۵۰- ترجمه‌النهایه باتصحیح ومقدمه (۲)	« آقای سبزواری
۲۵۱- حقوق مدنی (۲)	نگارش دکتر امامی
۲۵۲- دفتر دانش و ادب (جزء دوم)	—
۲۵۳- یادداشتهای قزوینی (جلد دوم ب ، ت ، ث ، ج)	« ایرج افشار
۲۵۴- تفوق و برتری اسپانیا	« دکتر خانبابا بیانی
۲۵۵- تیره شناسی (جلد اول)	« « احمد پارسا
۲۵۶- کالبد شناسی توصیفی (۸) دستگاه ادرار وتناسل - پردهٔ صفاق	تألیف دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم - دکتر کیهانی دکتر نجم آبادی - دکتر نیك نفس
۲۵۷- حل مسائل هندسه تحلیلی	نگارش دکتر علینقی وحدتی
۲۵۸- کالبد شناسی توصیفی (حیوانات اهلی مفصل شناسی مقایسه‌ای)	« « میر بابائی
۲۵۹- اصول ساختمان و محاسبه ماشینهای برق	« مهندس احمد رضوی
۲۶۰- بیماریهای خون ولنف (بررسی بالینی وآسیب شناسی)	« دکتر رحمتیان
۲۶۱- سرطان‌شناسی (جلد اول)	« « آرمین
۲۶۲- شکسته بندی (جلد سوم)	« « امیرکیا
۲۶۳- بیماریهای واگیر (جلددوم)	« « بینش‌ور
۲۶۴- انگل‌شناسی (بندپائیان)	« « عزیز رفیعی
۲۶۵- بیماریهای درونی (جلددوم)	« « میمندی نژاد
۲۶۶- دامپروری عمومی (جلداول)	« « بهرامی
۲۶۷- فیزیولوژی (جلددوم)	« « علی کاتوزیان
۲۶۸- شعرفارسی (درعهدشاهرخ)	« « یارشاطر

۲۶۹- فن انگشت‌نگاری (جلداول و دوم)   نگارش ناصرقلی رادسر



